وزارة التعليـــــــم العالـــــي والبحـــــث العلمـــي
جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف-
UNIVERSITE DE CHADLI BENDJDID - EL Taref -
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
قسم العلوم الاقتصادية
Département De Sciences Economiques

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية: 2019/2018

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

إمكانية تطبيق الشمول المالي في الجزائر آفاق 2019

- مقاربة تجارب بعض الدول العربية -

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطلبة:

- دوادي روميسا
- مرداسي مروة

تحت إشراف الدكتورة:

نوري سميحة

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعريف بالشمول المالي وأهم المنتجات البنكية والخدمات المالية التي تسعى إلى تحقيق أهداف الشمول المالي، بالإضافة إلى عرض أهم التجارب العربية التي قامت به وشجعت عليه، مع التركيز على إمكانية تطبيق الشمول المالي في الجزائر افاق 2019 –مقاربة تجارب بعض الدول العربية، فالشمول المالي يعد من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، حيث بات الاهتمام العالمي واضحا من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه هناك غياب في المناهج والبرامج التي تعمل على نشر الشمول المالي في البلدان النامية باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي فقد حققت معدلات مقبولة في الشمول المالي، كما أن هناك مجموعة من المعوقات تواجه المنطقة العربية في تجسيدها للشمول المالي، والجزائر في تجربتها مع الشمول المالي فلا يزال أمامها مشوار طويل للوصول إلى معدلات مرتفعة ، وللتحسين من سياستها المتبناة لتعزيز الشمول المالي لابد منها أن تستفيد من تجارب الدول إلي تحقق نسب مرتفعة مثل دول الخليج، وأن تتجنب وتحتاط من إخفاقات الدول التي لم تنجح سياساتها في تبني الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي، المنتجات والخدمات البنكية، القطاع البنكي.

Résumé

L'étude a pour but ; traduire l'inclusion financière et les produits bancaires les plus importants et les services financiers qui aident à l'atteinte des objectifs de l'inclusion financière, ainsi voir les expériences arabes qui ont réalisé et encouragent à l'adaptation de l'inclusion financière. puis, se concentrer sur la possibilité de mise en œuvre de l'inclusion financière en Algérie dans les horizons de 2019 (approche avec les expériences arabes).

L'inclusion financière est un sujet récent qui s'est émergé sur la scène internationale après la crise financière de 2008.

Le monde s'intéresse de plus en plus à l'inclusion financière, cela a travers les sociétés financières internationales, banques centrales et les établissements monétaires.

L'étude a conclu qu'il y a une sorte d'absence de méthodologies et programmes qui diffusent l'inclusion financière dans les pays en voie de développement, exceptionnellement, le conseil de coopération du golf car il a atteint un taux acceptable dans l'inclusion financière. De plus, il existe un ensemble de contraintes qui empêchent l'adaptation de l'inclusion financière dans les pays arabes. L' expérience algérienne dans ce domaine lui reste un long chemin à parcourir pour atteindre des taux élevés, il faut améliorer sa politique adaptée pour l'à renforcé, prendre les expériences d'autres pays qui ont réussi comme référence et éviter les échecs des mauvaises expériences.

Mots clé : L'inclusion Financière, Produits et Services bancaire, Secteur Bancaire.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه سبحانك لا نحصي ثناءا عليك، أنت كما أثنيت على نفسك خلقت فأبدعت، وأعطيت فأفضت، فلا حصر لنعمك ولا حدود لفضلك، وصلي الله وسلم على أشرف عبادك وأكمل خلقك خاتم المرسلين ومعلم المعلمين **نبينا ورسولنا محمد** بن عبد الله، خير من علم وأفضل من نصح.....

أبدأ بأغلى الأسماء وأرقاها، أحب القلوب وأنقاها، دفئ الحياة وأغلاها، أبدأ بكما يا أغلى نجمتان في سماء دربي، باسمك أبي الغالي "**رابح**" وأمي الغالية "**حورية**"

إلى من لم تدخر نفسا في سبيل رعايتي، إلى من هي في الحياة حياة..."**أمي**"

إلى من تشققت يداه في سبيل رعايتي، إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب..."**أبي**"

أهدي لكما ثمرة جهدي، والتي إن لم تكللها بعبق الدعاء والدعم لما قطفتها.

أهدي يا أغلى "**حفصية**" في الوجود عملي المتواضع..."**الغالية جدتي**"

إلى "**جدتي محبوبة**".. أهدي ألى روحك العطرة التي غادرتنا هذا العمل سائلة من المولى أن يتغمدك برحمته ويسكنك فسيح جنانه

إلى من شاركني أوقاتي الحلوة والمرة في الحياة، إلى من تحملني في أوقاتي جنوني وعشن معي خطوة خطوة إنجاز هذا العمل..إلى ضحكات البراءة، وهمسات الصداقة، إلى شغف الطفولة، ورنات المحبة أهدي لأخواتي أغلى وردات الحب إلى **"سعاد"،"ندى"،"روفيدة" و"الكتكوتة أميمة"**

كما أهدي هذا العمل إلى زوج أختي سعاد"**حكيم**" وأبنائهم "**إسراء**" والغالي "**ساجد**" والكتكوتة "**زينب**"

كما أهدي هذا العمل إلى من دعمني وكان بجانبي سندا ارتكز عليه.. "**رمزي**"

إلى أغلى أخت وضعها الله في درب الحياة...إلى صديقة الدرب والطفولة.. من شاركتني إنجاز هذا العمل.. الذي كان ثمرة مكللة بعبق تعبنا....."**مروة**"

إلى الغوالي على قلبي **"مروى"**

"محمد"،"رحيمة"،"رقية"،"زينب"،"آسيا"و"شيماء"و"هدى"،"شيماء"،"عماتي"،"خالاتي"و"أعمامي","أخوالي"

إلى من أتمنى أن أذكرهم... إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني...إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي....

روميســـاء

إهداء

الحمدلله الذي تتم به الصالحات... واللهم صلي على سيدنا محمد صلاة تخرجنا من ظلمات الوهن وتكرمنا بنور الفهم..

الشكر لله عز وجل على ماقدمه لي من نجاح وتوفيق وفهم وعمل.....

من إشتاق إلينا يوما فصرنا نشتاق إليه دوما، وما إليك يا حبيبي يا رسول الله أرواحنا،آبائنا فداك يا رسول الله.....

بأسمى آياتي القرآن الكريم..بعد بسم الله الرحمن الرحيم

"وإخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا"

أهدي ثمرة النجاح هذه إلى....

أحلى هدية في الحياة وأنقى إنسانة على وجه الأرض.. إلى نبع الحنان.. بحر الإطمئنان وسريان الأمان.. أقحوان الوجود..من وضعت الجنة تحت قدميها...إلى تلك المرأة العظيمة.... صديقتي وحبيبتي..... "**أمي الحنونة ربيعة**"

إلى أعظم الرجال صبرا ..رمز الحب والعطاء... الذي تعب كثيرا من أجل راحتي...الذي رباني على الفضيلة والأخلاق... وأفنى حياته من أجل تعليمي..وتوسمي في درجات العلى والسمو..ذلك الرجل الكريم وحبيبي..."**أبي العزيز جمال**"

إلى من جمعتني معها ظلمة الرحم...إلى من يعيش في ظل وجودها أملي.. وقاسمتني في أفراحي وأحزاني..أختي الوحيدة "**صفاء**"...

ومن بهم أرتقي..وبعبق حبهم أرتوي..أخواي حفظهما الله... إلى سندي "**عبد الجليل**"... وإلى صغير بيتنا المدلل "**إياد**"..

الذي كان سببا في نجاحي.. والقدوة في حياتي.. والداعم الأكبر لي..زوجي "**وليد**"...

إلى من بهم أفتخر..وبظل وجودهم أعتز.. إلى من هم في الحياة دروسا قيمة... وعبر أستند عليها... إلى جدي"**صالح**" وجدي"**الطاهر**"، إلى الوردتان جدتي"**مسعودة**" وجدتي" **الحرة**".....

إلى توأم روحي...وصديقة طفولتي.. من شاركتني مشوار دراستي...إلى حبيبتي وأختي الغالية "**روميسا** "

إلى عمتي الحبيبة "**عريفة**"، إلى إلى أحلى البنات"**آية**"،"**أسماء**"،"**منال**"،"**زهرة**"،"**نسرين**"،"**كوثر**"،"**أميمة**"، وأخي الذي لم تنجبه أمي إبن عمي "**أنور**"

إلى كل من في قلبي ونسيه قلمي.....

مـــــروة

شكر وعرفـــان

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين القائل في محكم تنزيله

بسم الله الرحمن الرحيم

"وفوق كل ذي علم عليم"

صدق الله العظيم

يسعدنا بعد حمد الله وشكره أن نتقدم بخالص شكرنا وامتناننا، وبأخلص عبارات الإحترام

والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة نوري سميحة، التي أنارت لنا طريق البحث بعلمها الغزير

وإرشاداتها القيمة وتوجيهاتها السديدة، والتي لم تبخل علينا بوقتها ونصحها ومعلوماتها

لكي أستاذتنا أسمى وأرقى عبارات الشكر والإمتنان؛

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفانلأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد

-الطارف- على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة؛

كما نتوجه بوافر التقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد لانجاز هذا البحث المتواضع؛

وأخيرا نهدي أرقى عبارات الثناء إلى والدينا الكريمين وأسرتينا لكل ما بدر منهم من دعم وصبر كبيرين ليظهر البحث بحلته النهائية.

"كن عالما، فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم..."

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-01)	أهداف الشمول المالي.....	(13)
الشكل رقم (1-02)	ركائز الشمول المالي.....	(15)
الشكل رقم (3-01)	نسبة البطالة في الإمارات.....	(68)
الشكل رقم (3-02)	نسبة البطالة في السعودية.....	(69)
الشكل رقم (3-03)	تطور نسب الحسابات في البنوك المغربية.....	(77)
الشكل رقم (3-04)	معدل البطالة في فلسطين.....	(81)
الشكل رقم (3-05)	معدلات البطالة في المغرب.....	(82)
الشكل رقم (3-06)	نسبة البطالة في السودان.....	(92)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-01)	الأبعاد الرئيسية للشمول المالي ومؤشرات قياسها.....	(30)
الجدول رقم (3-01)	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الإمارات.....	(62)
الجدول رقم (3-02)	نسبة البالغين الذين إقترضوا من البنوك التجارية أو من المؤسسات المالية الإماراتية.....	(63)
الجدول رقم (3-03)	أسباب عدم تملك حسابات مصرفية في السعودية.....	(65)
الجدول رقم (3-04)	ملكية الحسابات المصرفية في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في السعودية.....	(66)
الجدول رقم (3-05)	طرق الإقتراض لدى أفراد المجتمع السعودي.....	(67)
الجدول رقم (3-06)	نسبة الإقتراض في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة في السعودية.....	(67)
الجدول رقم (3-07)	ملكية الحسابات في مؤسسة مالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما لسنة 2014 في فلسطين.....	(74)
الجدول رقم (3-08)	نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية الفلسطينية.....	(74)
الجدول رقم (3-09)	نسبة صافي الإقراض للمؤسسات المالية الرسمية الفلسطينية.....	(75)
الجدول رقم (3-10)	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في المغرب.....	(77)
الجدول رقم (3-11)	نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في المغرب.....	(78)
الجدول رقم (3-12)	نسبة الإقتراض في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في المغرب.....	(79)
الجدول رقم (3-13)	نسبة القروض البنكية الموجهة للقطاع غير المالي بالمغرب.....	(79)
الجدول رقم (3-14)	ملكية الحسابات المصرفية في مؤسسة مالية فوق سن 15 عاما في مصر.....	(86)

الجدول رقم (3-15)	نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة بمصر.....	(87)
الجدول رقم (3-16)	نسبة الإقتراض في المؤسسات المالية الرسمية في مصر.....	(87)
الجدول رقم (3-17)	نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في السودان.....	(89)
الجدول رقم (3-18)	نسبة البالغين الذين إقترضوا من البنوك التجارية أو من المؤسسات المالية (2014) في السودان.....	(90)
الجدول رقم (3-19)	نسبة البطالة في مصر.....	(90)
الجدول رقم (3-20)	نسبة التشغيل في مصر.....	(91)
الجدول رقم (3-21)	ملكية الحسابات البنكية في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الجزائر.....	(96)
الجدول رقم (3-22)	نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الجزائر.....	(97)
جدول رقم (3-23)	نسبة الإقتراض في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الجزائر.....	(98)
الجدول رقم (3-24)	عدد الفروع للبنوك لكل 100 ألف بالغ في الجزائر.....	(99)
الجدول رقم (3-25)	تطور عدد السكان في الجزائر.....	(99)
الجدول رقم (3-26)	نسبة البطالة في الجزائر.....	(100)
الجدول رقم (3-27)	نسبة التشغيل ل 15 سنة فما أكثر في الجزائر.....	(101)

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	(i)
Résumé	(ii)
إهداء	(iii-iv)
شكر وعرفان	(v)
قائمة الأشكال	(vi)
قائمة الجداول	(vii-ix)
فهرس المحتويات	(x_xvi)
المقدمة:.....	(02-07)
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي.....	(09-32)
تمهيد.....	(09)
المبحث الأول:عموميات حول الشمول المالي.....	(10)
المطلب الأول:مفهوم الشمول المالي ونشأته.....	(10)
- الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي.....	(10)
- الفرع الثاني: نشأة الشمول المالي.....	(11)
المطلب الثاني: أهداف وركائز الشمول المالي.....	(12)
- الفرع الأول: أهداف الشمول المالي.....	(12)
- الفرع الثاني: ركائز الشمول المالي.....	(15)
المطلب الثالث: أسباب التوجه للشمول المالي.....	(17)
المبحث الثاني: التأصيل النظري للشمول المالي.....	(19)
المطلب الأول: آليات وسياسات توسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي.....	(19)
المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي.....	(19)
المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للشمول المالي.....	(21)
- الفرع الأول: الآثار الإيجابية.....	(22)

- الفرع الثاني: الآثار السلبية.....	(22)
المبحث الثالث: تأثير الشمول المالي على المتغيرات الإقتصادية.....	(24)
المطلب الأول: تأثير الشمول المالي على الإستقرار المالي.....	(24)
المطلب الثاني: تأثير الشمول المالي على التنمية الإقتصادية.....	(25)
المطلب الثالث: تأثير الشمول المالي على التحويلات المالية.....	(25)
المبحث الرابع: مؤشرات قياس الشمول المالي.....	(27)
المطلب الأول: المؤشرات المالية للشمول المالي.....	(27)
المطلب الثاني: المؤشرات الإقتصادية للشمول المالي.....	(28)
المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها.....	(29)
خلاصة الفصل الأول.....	(32)
الفصل الثاني: التأصيل النظري للنظام البنكي الجزائري.....	(34-58)
تمهيد.....	(34)
المبحث الأول: الملامح الرئيسية للقطاع البنكي الجزائري.....	(35)
المطلب الأول: التطورات التي مر بها النظام البنكي والمالي الجزائري.....	(35)
- الفرع الأول: النظام المالي والبنكي الجزائري من 1963 – 1986.....	(35)
- الفرع الثاني: النظام المالي والبنكي الجزائري من 1986 _ 1990.....	(36)
- الفرع الثالث: النظام المالي والبنكي الجزائري ما بعد 1990.....	(37)
المطلب الثاني: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية	(38)
- الفرع الأول: عملية اصدار النقود.....	(38)
- الفرع الثاني: تحديد نسب الاحتياطي الإلزامي.....	(39)
- الفرع الثالث: عملية المقاصة.....	(39)
المطلب الثالث : نظرة عن التعديلات التي مست النظام البنكي والمالي الجزائري.....	(39)
المبحث الثاني: منتجات البنوك التجارية في الجزائر.....	(42)
المطلب الأول: منتجات البنوك التجارية.....	(42)
- الفرع الأول: البنك الوطني الجزائري	(42)
- الفرع الثاني: بنك الجزائر الخارجي.....	(44)
- الفرع الثالث: القرض الشعبي الجزائري.....	(45)

– الفرع الرابع: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.....	(46)
المطلب الثاني: منتجات البنوك المختلطة.....	(47)
– الفرع الأول: بنك البركة.....	(47)
– الفرع الثاني: بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة	(48)
المطلب الثالث: منتجات البنوك الخاصة.....	(48)
– الفرع الأول: المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية.....	(48)
– الفرع الثاني: بنك الخليج الجزائر.....	(49)
المبحث الثالث: منتجات المؤسسات المالية ومكاتب التمثيل الجزائرية.....	(50)
المطلب الأول: منتجات المؤسسات المالية العمومية.....	(50)
– الفرع الأول: شركة إعادة التمويل الرهني.....	(50)
– الفرع الثاني: الشركة المالية للاستثمارات المساهمة والتوظيف.....	(51)
المطلب الثاني: منتجات المؤسسات الخاصة.....	(51)
– الفرع الأول: المغاربية للإيجار المالي.....	(51)
– الفرع الثاني: سيتيلام الجزائر.....	(52)
المطلب الثالث: مكاتب التمثيل في الجزائر و منجاتها.....	(52)
– الفرع الأول: القرض الليوني.....	(52)
– الفرع الثاني: البنك العربي البريطاني التجاري.....	(53)
– الفرع الثالث: سيتي بنك الجزائر.....	(53)
المبحث الرابع: مرتكزات دعم الشمول المالي.....	(54)
المطلب الأول: دور البنك المركزي والجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي...	(54)
– الفرع الأول: دور الجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي.....	(54)
– الفرع الثاني: دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي.....	(54)
المطلب الثاني: دور الخدمات المالية والبنكية في تعزيز الشمول المالي.....	(55)
المطلب الثالث: السياسات والقواعد التنظيمية لتحقيق الشمول المالي.....	(56)
خلاصة الفصل.....	(58)

الفصل الثالث: إمكانية الإستفادة من تجارب الدول العربية في توطين الشمول المالي.....	(60-104)
تمهيد.....	(60)
المبحث الأول: عرض تحليلي لتجارب بعض الدول مرتفعة الشمول المالي.....	(61)
المطلب الأول: مؤشرات قياس الشمول المالي في الإمارات.....	(61)
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي في السعودية.....	(64)
المطلب الثالث: الفئات المستهدفة من الشمول المالي والدروس المستقاة من التجربتين.....	(68)
– الفرع الأول: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في الإمارات.....	(68)
– الفرع الثاني: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في السعودية.....	(69)
– الفرع الثالث: الدروس المستقاة من تجربة الإمارات.....	(69)
– الفرع الرابع: الدروس المستقاة من تجربة السعودية.....	(70)
المبحث الثاني: عرض تحليلي لتجارب بعض الدول متوسطة الشمول المالي....	(72)
المطلب الأول: مؤشرات قياس الشمول المالي في فلسطين.....	(72)
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي في المغرب.....	(75)
المطلب الثالث: الفئات المستهدفة من الشمول المالي والدروس المستقاة من التجربتين.....	(80)
– الفرع الأول: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في فلسطين.....	(80)
– الفرع الثاني: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في المغرب.....	(82)
– الفرع الثالث: الدروس المستقاة من تجربة فلسطين.....	(83)
– الفرع الرابع: الدروس المستقاة من تجربة المغرب.....	(84)
المبحث الثالث: عرض تحليلي لتجارب بعض الدول منخفضة الشمول المالي..	(85)
المطلب الأول: مؤشرات قياس الشمول المالي في مصر.....	(85)
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي في السودان.....	(88)
المطلب الثالث: الفئات المستهدفة من الشمول المالي و الدروس المستقاة من التجربتين.....	(90)
– الفرع الأول: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في مصر.....	(90)

– الفرع الثاني: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في السودان.....	(91)
– الفرع الثالث: الدروس المستقاة من تجربة مصر.....	(92)
– الفرع الرابع: الدروس المستقاة من تجربة السودان.....	(93)
المبحث الرابع: تجربة الجزائر وإمكانية استفادتها من التجارب السابقة.....	(95)
المطلب الأول: مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر.....	(95)
المطلب الثاني: مقومات الجزائر في تطبيق الشمول المالي.....	(98)
– الفرع الأول: نسبة الكثافة البنكية خدمة لأهداف الشمول المالي في الجزائر.....	(99)
– الفرع الثاني: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في الجزائر.....	(100)
المطلب الثالث: إستفادة الجزائر من الشمول المالي.....	(101)
–الفرع الأول: فوائد الشمول المالي في الجزائر.....	(101)
– الفرع الثاني: إستفادة الجزائر من تجارب الدول السابقة في الشمول المالي.....	(102)
خلاصة الفصل.....	(104)
خاتمة.....	(106_109)
قائمة المراجع.....	(111-118)

المقدمة

يعد القطاع البنكي من القطاعات الهامة التي تؤدي دورا هاما في النشاط الاقتصادي، وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، فيظهر دور القطاع البنكي شريكا في إدارة الاقتصاد والقيام بتمويل خطط التنمية الاقتصادية، لذا ينبغي استغلال كل ما يتاح لهذا القطاع من موارد وإمكانيات بشكل أمثل.

فلم يعد تقديم الخدمات البنكية والمالية مقتصرة على فئة معينة او نشاط معين بل تعدت لأكثر من ذلك، وعلى الرغم من التوسع في نطاق هذه الخدمات إلاأنها تبقى بعيدة عن متناول الكثير من الناس، لأن مواطن النقص والقصور في الأسواق رفعت تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها.

زاد الاهتمام عالميا، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بتحقيق الشمول المالي من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية في تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامه بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي الخدمات.

فالشمول المالي يعمل على تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، و بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

2- إشكالية الدراسة

مما سبق ذكره يتضح لنا أهمية الشمول المالي في تنمية الاقتصاديات وخدمة الأهداف المشتركة للأفراد والنظام البنكي والمالي، مما يستدعي دراسة تطبيق الجزائر وكذا البلدان العربية للشمول المالي، وبالتالي يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تسمح التركيبة مقومات وإصلاحات النظام البنكي مع الاستفادة من التجارب العربية من تعزيز الشمول المالي في الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية تتبلور الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما هي خصائص الخدمات المالية والبنكية التي تلائم كافة فئات المجتمع ؟

السؤال الثاني: ما هي أهم التحديات التي تحد تطبيق الشمول المالي في الجزائر ؟

السؤال الثالث: ماهي أهمية الشمول المالي في خدمة القطاع الاقتصادي داخل الجزائر ؟

3- فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة عن الأسئلة السابقة الذكر، يتم طرح جملة من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعد أهمية الشمول المالي في دمج الفئات المستبعدة ماليا إلى القطاع الرسمي وإبعادهم عن الدائرة غير الرسمية مع توسيع قاعد الفئات النشيطة والمنتجة في المجتمع.

الفرضية الثانية: تحسن جودة الخدمات البنكية والمالية في البنوك الموجهة للفئات المهمشة عن طريق الرقي بنوعية الخدمات والاهتمام برغبات عملاء هذه الفئات.

الفرضية الثالثة: تساعد عمليات الإصلاحالتي شهدها القطاع البنكيالجزائري على تحقيق أهداف الشمول المالي.

الفرضية الرابعة: محاكاة بعض التجارب العربية يرفع من امكانية تعزيز الشمول المالي مما يؤثر ايجابا على الوضعية الاقتصادية.

4- دوافع إختيار الموضوع

توجد عدة حقائق تجعل من الموضوع محل إهتمام الباحثين، لعل أهمها ما يلي:

الدوافع الذاتية

- الرغبة الشخصية؛
- الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص؛
- حداثة الموضوع المدروس وأهميته العلمية وإرتباطه بالواقع المعاش يوميا.

الدوافع الموضوعية

- يعد موضوع إمكانية تطبيق الشمول المالي في الجزائر آفاق 2019 من المواضيع التي لم تستوفي حظها من الدراسة على مستوى الجامعات والكتب خاصة في الدول النامية كالجزائر؛
- تسليط الضوء ولفت الإنتباه إلى عدة عوامل مهمة من الممكن أن تساهم في محاربة الفقر؛
- ضبط المفاهيم المتعلقة بكل من الشمول المالي والمنتجات البنكية.

5- أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال جانبين هما:

الجانب الأكاديمي

- ضبط المفاهيم المتعلقة بكل من الشمول المالي والمنتجات البنكية؛
- الكشف عن أهم المؤشرات التي تقيس الشمول المالي؛

- التعرف على مساهمة الشمول المالي في تحقيق وصول كافة فئات المجتمع على الخدمات المالية.

الجانب الميداني

- مساهمة الدراسة في تركيز اهتمام الباحثين والأكاديميين والممارسين للدور المهم والملائم الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تعتبر الدراسة خارطة طريق في الوصول إلى الفئات المهمشة من حيث الخدمات البنكية في القطاع؛
- توضيح أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وفق المعايير الدولية،
- تحديد المعيقات والمحفزات المختلفة في سبل تطبيق الشمول المالي في البنوك الجزائرية.

6- أهداف الدراسة

- تحديد المشكلات التي تعيق وصول الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع؛
- تحديد أهداف الشمول المالي وسبل تعزيزه؛
- تبيين دور الحكومات والمؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي؛
- تحديد الفرص المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

7- المنهج المتبع وأدوات الدراسة

يتم استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تحليل البيانات واستنباط التفسيرات والاستنتاجات المتعلقة بالإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وتمثلت أدوات الدراسة فيما يلي:

تم الاعتماد على بعض الكتب ومجموعة من المذكرات والدوريات والملتقيات والمواقع الالكترونية.

8- حدود الدراسة

لكل دراسة حدود مكانية، بشرية وزمنية، وعليه فقد شملت حدود هذه الدراسة ما يلي:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في بعض دول الخليج وكذا بعض البلدان العربية، من بينها الجزائر والمغرب كدول المغرب العربي.

الحدود الزمنية: تمثلت الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018.

9- صعوبات الدراسة

لقد واجه مسار هذه الدراسة العديد من الصعوبات التي أثرت على معالجة بعض من جزئياته والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- حداثة الموضوع من أهم العوائق التي واجهتنا في عدم توفر الكتبوكذا قلة المقالات والدراسات المنشورة في هذا الموضوع؛
- صعوبة الحصول على الإحصائيات البنكية والمالية من الجهات الرسمية الجزائرية بحجة سرية المعلومات والتحفظ عليها؛
- ضيق عامل الوقت.

10- الدراسات السابقة

هناك قلة من الباحثين الاقتصاديين الذين تطرقوا لموضوع الشمول المالي، ومن بين هذه الدراسات مايلي:

الدراسات العربية

الدراسة الاولى: آسيا سعدان ونصيرة محاجبية،(2018): بعنوان واقع الشمول المالي في المغرب العربي-دراسة مقارنة: الجزائر،تونس والمغرب-، وهي عبارة عن مقال في مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 10، العدد 3.

يهدف هذه البحث إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي، من خلال دراسة مفهوم كل من الشمول المالي، ركائزه وأهميته، إلى جانب تحليل المؤشرات الجزئية له في دول المغرب العربي ومقارنتها ببعضها البعض. وقد توصل البحث إلى وجود تفاوت بسيط بين دول المغرب العربي فيما يتعلق بالمؤشرات الجزئية للشمول المالي ما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط، الأمر الذي يستلزم ضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على تدعيمه ورفع مستوياته.

الدراسة الثانية: حنين محمد بدر عجور، (2017): بعنوان: "دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء"، قدم هذا البحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية: غزة، فلسطين.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الاسلامية لقطاع غزة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه عملائها من خلال الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العملاء وتقديم خدمات مالية متنوعة وتحقيق مؤشرات الاشتمال المالي، كما تهدف إلى تحديد المعيقات والمحفزات المختلفة في سبل تطبيق الاشتمال المالي في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية وخاصة الإسلامية منها، وتوصلت من خلال دراستها إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الاشتمال المالي وتحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة.

– حظي محور الوصول إلى الخدمات المالية بدرجة متوسطة من الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي للمحور 55,2% ويرجع ذلك إلى أن الوثائق الرسمية كالبطاقة الشخصية والمستوى التعليمي يؤثر على استخدام الخدمات البنكية المتاحة.

الدراسة الثالثة: ماجد محمود محمد أبودية، (2016): بعنوان: "دور الانتشار المصرفيوالاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني"، وهي عبارة عن رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر: غزة، فلسطين.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الانتشار المصرفي والاشتمال المالي، وأهميته في الاقتصاد الفلسطيني، كما هدف إلى تحليل دور الجهاز المصرفي ومؤسسة الإقراض المتخصصة في تحقيق الاشتمال المالي في فلسطين، حيث توصلت نتائج هذه الدراسة أن مؤسسات الإقراض المتخصصة ساهمت في نشر وتعميم الخدمات المالية وخاصة التمويل للفئات المحرومةمن الاستفادة من خدمات القطاع المصرفي، كما توصلت أيضا إلى أن للاشتمال المالي دور هام في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال نفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة فئات المجتمع المختلفة.

الدراسات الأجنبية

Chabhabouzar, (2002) : Le systéme financier Algérie, Thése de doctorat d'ètat en sciences économique et de gestion, université d'Alger3 .

أطروحة دكتوراه، هدفت إلى دراسة تمويل الزراعة في الجزائر في إطار جانبها المزدوج (العرض والطلب)، وهذا يؤدي إلى تحديد الخصائص الأساسية للعاملين الإقتصاديين الحاليين والكشف عن حدود كل منهما.

توصلت هذه الدراسة إلى أن نقص التمويل في القطاع الزراعي يؤدي إلى الركود إن لم يكن الإنحدار سواء من حيث الإنتاج ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هذا يتطلب مراجعة الخيارات المهيمنة المسموح بها في هذا المجال.

11– هيكل الدراسة

لقد حددت إشكالية الدراسة إطار متعدد الأبعاد ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة شملت هذه الدراسة مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة جاءت كالتالي:

الفصل الأول: تضمن الإطار النظري للشمول المالي،حيث تم التطرق لمختلف العموميات حول الشمول المالي في المبحث الأول، ثم تم تناول التحليل النظري للشمول المالي في المبحث الثاني، ومن ثم تم تناول تأثير الشمول المالي على المتغيرات الاقتصادية في المبحث الثالث، أما المبحث الرابع فقد تم تناول مؤشرات قياس الشمول المالي.

الفصل الثاني: تضمنالتأصيل النظري للنظام البنكي الجزائري، وقد تكون من أربعة مباحث أساسية، حيث خصص المبحث الأول للتعرف على النظام البنكي والمالي الجزائري ومدى تماشيه مع تحقيق نجاح الشمول المالي، والمبحث الثاني تم تخصيصه للتعرف على مختلف الخدمات البنكية للبنوك الجزائرية التي تطمح لمسايرة استراتيجيات تطبيق الشمول المالي ومدى نجاعة هذه الخدمات المختلفة، ليتم تناول دور الجهات الرقابية والبنوك المركزية وغيرها من الهياكل البنكية والمالية لتحقيق الشمول المالي في المبحث الثالث، أما المبحث الرابع فقد تناول مرتكزات دعم الشمول المالي.

الفصل الثالث: تضمن إمكانية الاستفادة من تجارب الدول العربية في توطين الشمول المالي في الجزائر، وقد تكون هذا الفصل من أربعة مباحث أيضا، تم تناول عرض تحليلي لتجارب بعض الدول مرتفعة الشمول المالي في المبحث الأول، ثم تم تناول عرض تحليلي لتجارب بعض الدول متوسطة الشمول المالي في المبحث الثاني، ليتم تناول في المبحث الثالث عرض تحليلي لتجارب بعضالدول منخفضة الشمول المالي، أما المبحث الرابع فتناول تجربة الجزائر وإمكانية استفادتها من التجارب السابقة.

12-ما يميز هذه الدراسة

ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقةانها أخذت بعين الاعتبار مؤشرات قياس الشمول المالي وأسقطتها على بعض الدول العربية،كذلك إمكانية تطبيق الشمول المالي في الجزائر، وتأثيره على بعض المتغيرات الإقتصادية، بالإضافة إلى تصنيف بعض الدول حسب درجة نجاحها والإستفادة من تجارب الدول الناجحة، وتفادي أخطاء الدول التي لم تنجح تجربتها في الشمول المالي.

الفصل الأول

الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد انتشار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 م، حيث بدى الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية، البنوك المركزية والمؤسسات النقدية واضح بموضوع الشمول المالي، من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية الحكومية لتحقيقه، وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة، كما تم إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل، حيث تم تقسيمه إلى أربع مباحث كان كالتالي:

المبحث الأول، تم تناول عموميات حول الشمول المالي؛

المبحث الثاني، تم تخصيصه في آليات توسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي، بما في ذلك الاثار الايجابية والسلبية للشمول المالي؛

المبحث الثالث، تناول تأثير الشمول المالي على المتغيرات الإقتصادية؛

المبحث الرابع، خصص لمؤشرات قياس الشمول المالي.

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من احدث الخطط المالية التي تسعى الدول إلى تطبيقها في النظام المصرفي والتي تهدف إلى استيعاب العديد من الافراد والمؤسسات التي تتعامل خارج القنوات المالية الرسمية.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي ونشأته

الشمول المالي مصطلح من المصطلحات الحديثة ظهر في السنوات الأخيرة ولاقى اهتماما كبيرا من طرف مختلف دول العالم.

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي

تختلف تعاريف الشمول المالي غير أنها جد متقاربة، ومنها يعرف الشمول المالي على انه

أولا: الشمول المالي حسب تعريف البنك الدولي

يعني أن الأفراد والمؤسسات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي إحتياجاتهم من معاملات، مدفوعات، مدخرات، إئتمان وتأمين، يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والإستدامة.[1]

من هذا التعريف تم التعبير على الشمول المالي باعتبار عدد الأفراد والمؤسسات الذين توجهوا إلى استخدام مختلف الخدمات المالية والمصرفية المتناسبة مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

ثانيا: الشمول المالي حسب تعريف بنك الجزائر

يعني إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية.[2]

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الشمول المالي هو عبارة عن توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع بمن فيهم الفئات المهمشة ومحدودي الدخل في طابع رسمي قانوني، وذلك لتفادي لجوء البعض إلى القنوات غير الرسمية التي لاتخضع إلى أي رقابة أو إشراف.

---

[1] البنك الدولي، (2017): **البنك الدولي في عرض عام للشمول المالي**، البنك الدولي.

[2] بنك الجزائر، (2017): **الشمول المالي**، بنك الجزائر، الجزائر، ص01.

ثالثا: الشمول المالي حسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتثقيف المالي:[1]

انه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الشمول المالي هو إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد، والعمل على تمكين هذه الفئات من إستخدام تلك الخدمات، على أن يتم تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي.

ومهما تعددت المفاهيم المستخدمة في تعريف الشمول المالي إلا أنها تشترك في التوضيح التالي:

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل؛
- وصول الأفراد إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛
- توفير خدمات مالية متعددة مثل: الإدخار، الائتمان والتأمين؛
- الاهتمام بتحقيق المصالح الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام اكبر لحقوق المرأة.

وعليه يكون الشمول المالي هو تمكين الفئات المهمشة ماليا من أصحاب الدخل المنخفض للتعامل مع الجهاز المصرفي، ومن حق كل فرد أو مؤسسة في المجتمع أن تتوفر لهم الخدمات المصرفية والمنتجات المالية بكل أنواعها وبما يتناسب معها وذلك بجودة مناسبة وأسعار معقولة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية كالبنوك.

الفرع الثاني: نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق آسيا، تناول فيها اثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية.[2]

وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية.

---

[1] بن قيدة مروان وبوعافية رشيد: **واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1، الجزائر، ص92.

[2] سمير عبد الله، (2016): **الشمول المالي في فلسطين**، معهد ابحاث الدراسات الفلسطيني(ماس)، فلسطين، ص15.

وفي عام 1999م استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و/ أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها، وينحصر الاهتمام بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم منه وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.[1]

حيث ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في اعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح وتوفيرها بتكاليف منخفضة.

إذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008 الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم مابين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول والأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية واليات التطبيق بالإضافة إلى أعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.[2]

وبدأ مفهوم الشمول المالي في الجزائر بالظهور مع بداية سنة 2014، ليتم تطبيقه رسميا من قبل بنك الجزائر سنة 2016، حيث أدى عجز الخزينة العمومية في الجزائر نتيجة تراجع أسعار النفط، عن التكفل بكل متطلبات التنمية إلى الالتفات إلى الشمول المالي باعتباره ضرورة لاستدامة مسار التنمية ومسعى يعمل على اشراك الكثير من المؤسسات والآليات في تمويلها.

المطلب الثاني: أهداف وركائز الشمول المالي

لعلى ابرز ما أدى إلى انتهاج واسع للشمول المالي هي الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المرتكزات التي تساعد في تطبيق الشمول المالي.

[1] بن قيدة مروان وبوعافية مروان، المرجع سبق ذكره، ص92.

[2] احمد سرور ومنى حجازي، (2017): **كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي؟**، مصر، متاح على الموقع الالكتروني:
https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona///، consulté le12/11/2017, 16:30.

الفرع الأول: أهداف الشمول المالي

هناك جملة من الأهداف التي تسعى كل من البنوك المركزية والجهات الرقابية بالإضافة إلى المستخدمين والبنوك والمؤسسات المالية لتحقيقها، جراء إتباعها الشمول المالي والتي يمكن تقسيمها إلى:

الشكل رقم (1-01): اهداف الشمول المالي

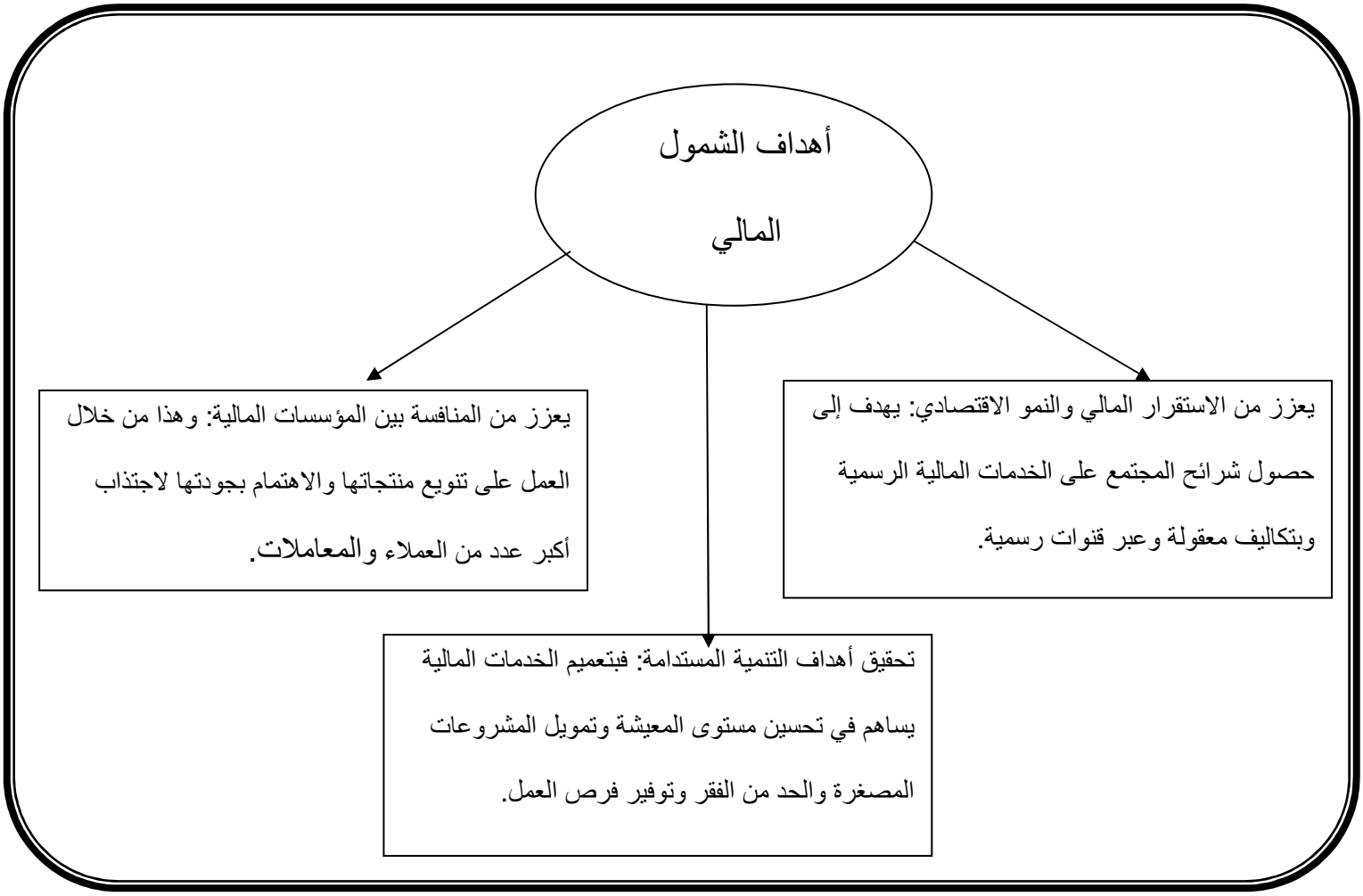

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، (2017): واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1، الجزائر، ص4.

أولا-البنوك المركزية والجهات الرقابية

- دراسة السوق بشكل عميق و وضع التعريفات والأهداف، بما يتناسب ووضعية السوق لمحاولة فهم وتحقيق الارتباط الأمثل وفقا للظروف الخاصة بكل دولة؛

– السعي إلى تحقيق الشمول المالي بطريقة مدروسة ومن ثم إلى زيادة الإدراك والفهم الأفضل للأهداف الأخرى من خلال النظر في جميع الروابط وأخذها بعين الاعتبار.[1]

ثانيا–المستخدمين

– تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛[2]

– تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين ظروف المعيشة للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛

– خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

ثالثا–البنوك والمؤسسات المالية

– تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛

– اعطاء فرصة للشركات المتناهية الصغر والصغيرة للتوسع في استثماراتهم.[3]

[1] أرشد عبد الأمير جاسم: **الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية**، دراسة إستطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 49، جامعة الفرات الأوسط التقنية، كوفة، ص151.

[2] ماجد محمود محمد أبودية، (2016): **دور الاشتمال المصرفي والشمول المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني**، مذكرة ماجستر في الاقتصاد، جامعة الازهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، غزة، ص22.

[3] المرجع نفسه، ص22.

الفرع الثاني: ركائز الشمول المالي

تتمثل ركائز الشمول المالي في أربع نقاط رئيسية يمكن إجمالها في المخطط التالي:

الشكل رقم(1-02): ركائز الشمول المالي

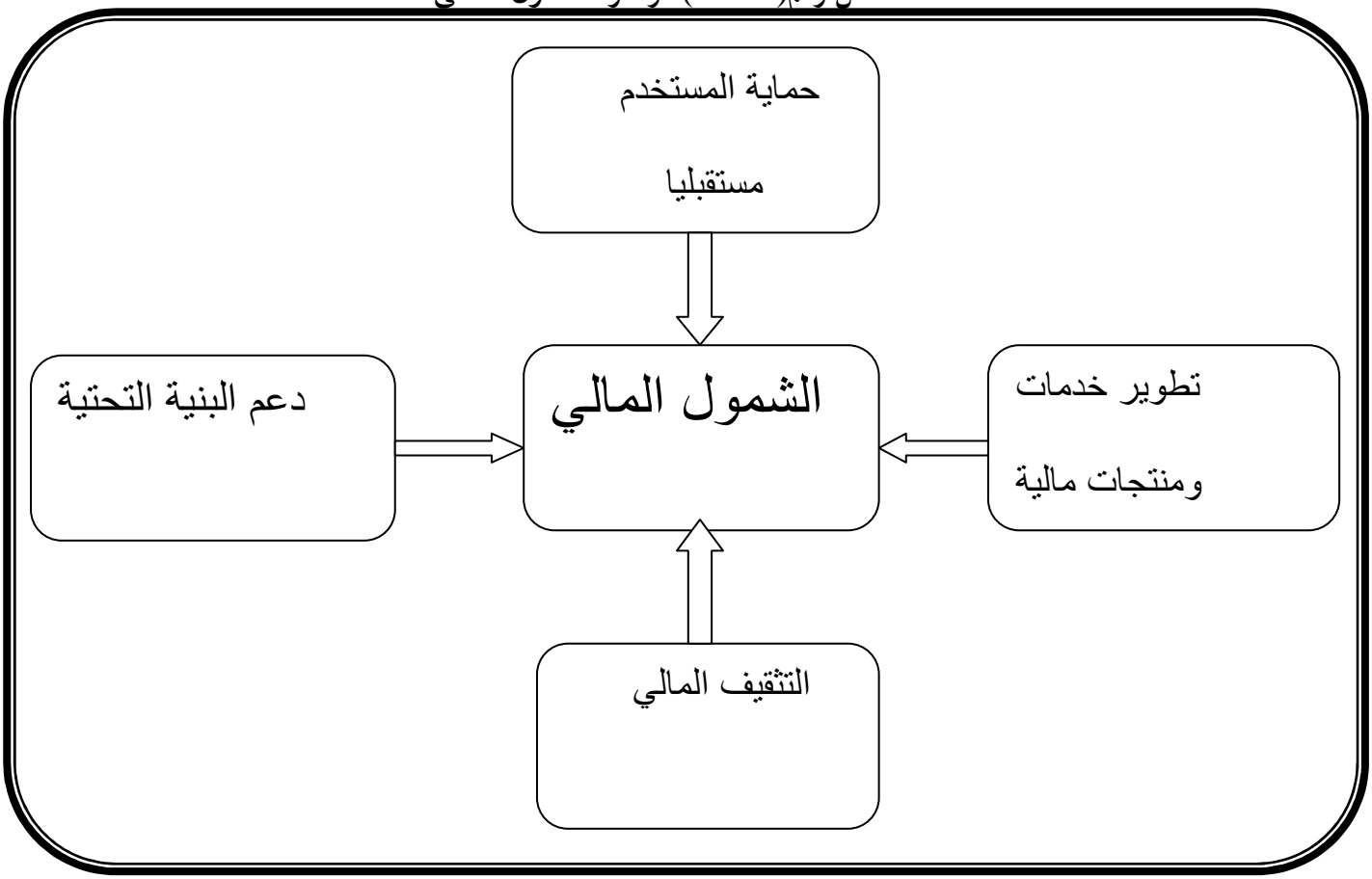

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: أسيا سعدان ونصيرة محاجبية: واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص748.

أولا: دعم البنية التحتية المالية

ذلك بتحديد أولويات تجهيزها لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، وتتضمن تلك الاولويات مايلي:[1]

1- البيئة التشريعية: من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من أولويات؛

2- الانتشار: من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالاخص للتمويل المتناهي الصغر بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل: وكلاء

[1] اسيا سعدان ونصيرة محاجبية: **واقع الشمول المالي في المغرب العربي- دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب**، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص748.

البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الالية، خدمات التامين والاوراق المالية وغيرها وفقا لتشريعات الدولة؛

3- تطوير نظم الدفع والتسوية: لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويقها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان إستمرار تقديم الخدمات المالية؛

4- الاستفادة من التطورات التكنولوجية: من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول لتسيير الوصول للخدمات المالية بتكلفة قليلة وفعالية؛

5- توفير قواعد بيانات شاملة: العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للافراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، وإتخاد مايلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

ثانيا: حماية المستخدم مستقبلا

يقصد بها ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها هؤلاء المستخدمين من خلال وضع الاطر التنظيمية، التي تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الشفافية والافصاح في التعامل المالي بما يضمن الحصول على حقوقهم دون إنتقاص وعدم الاضرار بمصالحهم، ومساءلة من يتجاوز تلك الأطر التنظيمية.[1]

وترتكز حماية المستخدم على عدة نقاط أهمها:

1- المعاملة بعدل ومساواة: يتعين على البنوك، وخلال جميع تعاملاتها مع العملاء، مراعاة أن تتسم تعاملاتها بالعدل والمساواة والإنصاف الأمانة وأن تحرص على جعل هذا المنهج جزءا من قواعد الحوكمة لديها؛

2- حماية الخصوصية وسرية المعلومات: يتعين على البنوك وضع الأنظمة الرقابية، الآليات والإجراءات التي تكفل حماية المعلومات المالية والشخصية لعملائها، فجميع التعاملات مع البنوك تتمتع بسرية ولا يجوز الإطلاع عليها أو كشفها إلا وفق ما ينظمه القانون والتشريعات السارية؛[2]

[1] اسيا سعدان ونصيرة محاجبية، المرجع سبق ذكره، ص749.

[2] المرجع نفسه، ص750.

3- معالجة شكاوى وتظلمات العملاء: يتعين على البنوك معالجة شكاوى العملاء وتظلماتهم بطريقة سريعة وعادلة ومستقلة، وأن تتأكد من قيام وحدة شكاوى العملاء لديها بمسؤولياتها بفعالية، في ظل وجود آليات واضحة ومحددة لمتابعة ومعالجة تلك الشكاوى دون تأخير.

ثالثا: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي إحتياجات كافة العملاء

لتسيير الوصول إلى الفئات الهشة و المؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي، وهنا تشير إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.[1]

رابعا: التثقيف المالي

يتعين على كل دولة الإهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك.[2]

المطلب الثالث: أسباب التوجه للشمول المالي

لابد من التعرف على مختلف الأسباب التي أدت بالدول إلى استخدام الشمول المالي والتي تتمحور حول ثلاث نقاط رئيسية وهي

أولا: الشمول المالي وأهميته لدى البنوك المركزية

فتطبيق الشمول المالي من طرف الدول يسمح بزيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، كما يسمح بإستهداف أكثر كفاءة للدعم، كما أن مجموعة البحوث كشفت إلى أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي أي أنها توصلت إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إيلاء إهتمام أكثر للإحتياجات المحلية.[3]

ثانيا: التوافق مع توجهات الدولة (الإهتمام الأكبر بالفقراء والمهمشين والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)

---

[1] بنك الجزائر، المرجع سبق ذكره، ص4.

[2] اسيا سعدان ونصيرة محاجبية، المرجع سبق ذكره، ص750.

[3] رنا بدوي: **الشمول المالي– دور البنك المركزي المصري–**، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، ص03.

يساهم برفع الدخل الشهري للأفراد، ما يحفز الإقتصاد كما يساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية ويساهم في دمج الفقراء في السوق، من خلال الشركات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية وزيادة الأعمال وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول المالي كإستراتيجية لمكافحة الفقر.[1]

ثالثا: الاستفادة من الموارد الداخلية غير مستخدمة للدولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية

ذلك عن طريق حشد وتوفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وتوفير الخدمات المالية، للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعاني تقييدا ماليا، مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوي الدخل الضعيف أو المحدود ونسبة كبيرة من العاطلين عن العمل وهذا ما ينعكس إيجابيا على الأوضاع الاقتصادية داخل البلاد.[2]

[1] أسلي ديمير جوتش وآخرون، (2017): **قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية**، مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، ص01.

[2] المرجع نفسه، ص02.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة لتوسيع قاعدة إنتشاره، ومدى إرتباطه بمختلف المتغيرات الاقتصادية وذلك بتبني عوامل نجاح الشمول المالي والتحوط من معوقات ومخاطر الشمول المالي.

المطلب الأول: آليات وسياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

إن توسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسين إثنين هما:

توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، تعزيز وزيادة إستخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها، وقد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية عددا من المبادرات والمقترحات التي قد تساهم في زيادة مستويات إنتشار الشمول المالي وأهمها:[1]

1- تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال الحسابات؛

2- إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية؛

3- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي؛

4- تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل؛

5- زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دور النظام المصرفي الإسلامي؛

6- تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة وفي هذا السياق، تساند مجموعة البنك الدولي البلدان على وضع إستراتيجيات وطنية لتعميم الخدمات المالية وتتيح لها إطارا لتطبيق الإصلاحات.

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي

نذكر فيما يلي أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي[2]

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل: البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛

---

[1] معهد الدراسات المصرفية، (2017): **الشمول المالي**، مجلة إضاءات، السلسلة الثامنة، دولة الكويت، ص08.

[2] جلال الدين بن رجب، (2018): **احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات، ص03.

- الغرض من الحسابات(شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات(الإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية(مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنوك).

البعد الثاني: الإدخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

البعد الثالث: الإقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين إقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين إقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لنلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار).

وفي عام 2012 أقرت مجموعة العشرين[1] أذكري الدول في الهامش ، مؤشرات الشمول المالي الأساسية المقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالي، حيث تناولت 03 أبعاد رئيسية للشمول المالي:[1]

[1] مجموعة العشرين: استراليا، كندا، السعودية، الولايات المتحدة الامريكية، الهند، روسيا، جنوب افريقيا، تركيا، الارجنتين، البرازيل، المكسيك، فرنسا، المانيا، ايطاليا، المملكة المتحدة، الصين، اندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية.

البعد الأول: الوصول للخدمات المالية

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، تتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح وإستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي) يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

البعد الثاني: استخدام الخدمات المالية

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.[2]

البعد الثالث: جودة الخدمات المالية

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية إنتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، عدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمة المالية، ومع ذلك فإن المحاولة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة وإتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة ومباشرة حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافس في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.[3]

المطلب الثالث: الآثار الايجابية والسلبية للشمول المالي

لابد من التعرف على مختلف التأثيرات التي يحدثها الشمول المالي، سواء السلبية أو الإيجابية

---

[1] Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion,(2013): **core set of financial inclusion indicators**, malysia.

[2] بطاهر بختة وعقون عبد الله، (2018): **الشمول المالي وسبل تعزيزه في إقتصاديات الدول– تجارب بعض الدول–**، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آليات لدعم التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، مستغانم، الجزائر، ص02.

[3] حنين محمد بدر عجور، (2017): **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية تجاه العملاء**، مذكرة الماجستير في إدارة الأعمال، عمل منشور، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ص14.

الفرع الأول: الآثار الايجابية للشمول المالي

يمكن القول أن للشمول المالي العديد من الآثار الإيجابية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- جذب المنشاة غير الرسمية إلى القطاع الرسمي؛

- وهناك آثار إيجابية على القطاع المصرفي تتمثل في تنويع الأصول المصرفية وجذب البنوك لعملاء جدد وتحقيق الإستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، وهذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع إحتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الإئتماني لتسيير الحصول على التمويل؛[1]

- يعمل الشمول المالي على تحقيق الإستقرار المالي كما يربطه علاقة وثيقة بالنمو الإقتصادي بصورة خاصة وتحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة؛

- يساهم الشمول المالي إيجابيا في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة؛

- تدعيم الإنتشار الجغرافي عبر الفروع الصغيرة في جميع المحافظات والتركيز على طرح منتجات متخصصة في تدعيم الوعي المالي لدى المواطنين؛

- تفعيل إستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة للتواصل مع العملاء.[2]

الفرع الثاني: الآثار السلبية للشمول المالي

توجد العديد من الآثار السلبية لإنتشار أو إتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وأهمها ما يلي:

- عدم توفر البنى التحتية اللازمة والمساعدة لإنتشار وتوسيع الشمول المالي؛

- غياب الثقافة الإقتصادية (أو ما يسمى بالأمية الإقتصادية)، وهو عدم تمكن المواطنين من التعامل مع آلات الصرف الذكية، أو التعامل بالبطاقات الذكية؛

- يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية؛[3]

- غياب توفر الأموال الكافية لفتح الحساب في المؤسسات المصرفية المالية أو في البنوك وهو أحد أهم الأسباب لعدم إستخدام الخدمات المالية، إن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها: طبيعة

---

[1] أحمد فؤاد خليل: **آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية**، إتحاد المصارف العربية، العدد 422، ص02.

[2] أرشد عبد الأمير جاسم، المرجع سبق ذكره، ص 154.

[3] مجلة إضاءات، المرجع سبق ذكره، ص07.

توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضا بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها في من يملكون حسابا ماليا أو الحد الأدنى لإمتلاك الحساب.

المبحث الثالث: تأثير الشمول المالي على المتغيرات الإقتصادية

ترى الحكومات في جميع أنحاء العالم أن للشمول المالي إرتباطا قويا بمختلف المتغيرات الإقتصادية، وله دور كبير في التنمية الإقتصادية والإستقرار المالي وكذا التحويلات المالية.

المطلب الأول: تأثير الشمول المالي على الإستقرار المالي

بينت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي، حيث يدعم كلا منهما الآخر، حيث يشير تقرير الصندوق النقد العربي الذي نشر في عام 2015 إلى أن بعض الدراسات قد أكدت على أن وجود مستوى عالي من الشمول المالي يساعد الفقراء على تحسين ظروفهم المالية ويرفع من مستوياتهم المعاشية، كما يولد قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة تتمتع بقوة نسبية أكبر من خلال إحداث تنمية مالية، تؤدي بدورها إلى زيادة استقرار النظام المالي.[1]

ويهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق إستقرار مالي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الإقتصادي، ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والإستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع إحتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الإستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الإستقرار المالي.[2]

أولا– إتجاه الإرتباط من الشمول المالي إلى الإستقرار المالي يؤدي إلى النتائج التالية

وجود قطاع مالي شامل يتصف بالآتي

– يقلل من مخاطر عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي؛

– لديه القدرة على تعزيز الإستقرار الإقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الإستقرار المالي.

ثانيا– إتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي إلى الشمول المالي تؤدي إلى النتائج التالية

– الإستقرار يبني ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الإنضمام إلى القطاع المالي؛

[1] بشار أحمد العراقي وزهراء أحمد النعيمي، (2018): **الشمول المالي وأثره في تعزيز الإستقرار المالي في البلدان العربية**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة جيهان أربيل في العلوم الإدارية والمالية، ص111.

[2] بن قيدة مروان وبوعافية رشيد: المرجع سبق ذكره، ص94.

– الإستقرار يؤثر بشكل إيجابي على العوامل التالية: التضخم، أسعار العائد، بما ينعكس إيجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية، وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.[1]

المطلب الثاني: تأثير الشمول المالي على التنمية الإقتصادية

أثبتت الدراسات والبحوث العديدة العلاقة الوطيدة بين مستوى الشمول المالي والمرتبطة بدرجة تطور وعمق القطاع المالي من جهة، وبين التنمية الإقتصادية والإجتماعية والإستقرار الإقتصادي والمالي من جهة أخرى.

فزيادة نفاذ الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة إلى الفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشاريع الصغيرة وخاصة العاملين في القطاع غير الرسمي، وهم يشكلون نسبة كبيرة في الإقتصاد، يعمل على حشد المزيد من المدخرات التي يوجه جزء منها نحو الإئتمان، وتوجيه مزيد من الإئتمان نحو هذه الفئات المستبعدة، وتمكينهم من تمويل إحتياجاتهم الإستثمارية والإستهلاكية مما يؤثر على تحفيز التنمية الإقتصادية.

المطلب الثالث: تأثير الشمول المالي على التحويلات المالية

هناك علاقة جوهرية بين تدفق التحويلات المالية والشمول المالي والحد من الفقر، إذ أظهرت البحوث أن إرتفاع التحويلات بنسبة 10% يؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة 1.3%، من هنا تبرز أهمية الوصول إلى خفض تكلفة أنظمة التحويلات وجعلها أكثر كفاءة وشفافية.

يلاحظ بوجه عام أن مستويات التحويلات المالية في البلدان ذات الدخل المنخفض كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أعلى من مستوى إنتشار إستخدام الحسابات المصرفية، وبالتالي فإن التحويلات يمكنها أن تساهم في زيادة الطلب على الأدوات المالية، وقد أدرك ذلك العديد من مقدمي الخدمات المالية وشرعوا في عرض العديد من الخدمات الإضافية إلى جانب الحسابات المستخدمة في عملية التحويلات المالية لما له من تأثير إيجابي على كافة الأطراف.[2]

حيث من الضروري تعظيم الأثر الإنمائي للتحويلات المالية من خلال توجيهها نحو الإستثمار في القطاعات الإقتصادية المختلفة، حيث تشير البحوث إلى أنه يتم إنفاق 70 % من قيمة التحويلات المالية على إستهلاك الأسر المعيشية ولا يتأثر الطلب على الإئتمان تأثرا كبيرا بهذه التحويلات، وقد أدرجت بعض البلدان عدة

[1] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، (2005): **العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي والشمول المالي**، صندوق النقد العربي، ص18.

[2] مقال متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

www.uabonline.org, consulté le 31/12/2018, 15:25.

منتجات للتحويلات المالية في السياسات الوطنية المتعلقة بالشمول المالي، ففي إطار الإستراتيجية الوطنية الهندية للشمول المالي، تعرضت بنوك عديدة في القطاع العام فتح حسابات معفاة من الرسوم لإجراء التحويلات المالية.

المبحث الرابع: مؤشرات قياس الشمول المالي

تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي موردا لا غنى عنه لمن يعملون من على زيادة شمول مختلف الخدمات، حيث يتم إستخدام هذه المؤشرات لتتبع ما تحقق من تقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: المؤشرات المالية للشمول المالي

تعتمد بعض الدول العربية على البيانات التي يوفرها البنك الدولي لقياس الشمول المالي، والبعض الآخر لديه منهجيات مختلفة لجمع البيانات الخاصة بالشمول المالي، بهدف إتساق البيانات بين الدول العربية.

قام صندوق النقد العربي بإعداد إستبيان بالتعاون مع وكالة التنمية الألمانية ووضعه على ذمة الدول العربية للإستفادة منه، يتضمن الإستبيان تفاصيل عن العادات البنكية للأفراد حسب الجنس، السن والمستوى التعليمي والشريحة الإجتماعية ومكان الإقامة، يمكن الإستبيان من التعرف على أسباب عدم وصول المؤسسات والأفراد إلى الخدمات المالية، بهدف إيجاد الحلول المناسبة.[1]

وتتجلى المؤشرات المالية للشمول المالي في النقاط التالية[2]

الفرع الأول: مؤشر إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية

وهو مؤشر الشمول المالي العام، ويتم قياس الدول العربية ومقارنتها وفقا لهذا المؤشر، إمتلاك الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية.

الفرع الثاني: مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

يقيس المؤشر إمكانية الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل: البطاقات الإئتمانية والصرافات الآلية.

الفرع الثالث: مؤشر إستخدام الحسابات المصرفية

ويتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للخدمات المالية مثل: استخدام الحسابات المصرفية في دفع فواتير الشراء، وإن مؤشر استخدام الحسابات المصرفية يعد من المؤشرات المهمة لأنه يقيس فعليا ما يتم استخدامه من الخدمات المالية.

الفرع الرابع: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

---

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، (2017): **سلسلة التحول نحو إقتصاد غير نقدي**، غرفة التجارة الامريكية، واشنطن، ص105.

[2] زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي، (2017): **تحليل مؤشرات الإشنمال المالي للقطاع المصرفي العربي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 04، جامعة تكريت، الموصل، ص ص253-263.

يقيس مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية.

الفرع الخامس: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية للشمول المالي

هناك مجموعة من المؤشرات الأخرى بالإضافة إلى المؤشرات المالية للشمول المالي، ألا وهي المؤشرات الاقتصادية والتي تقيس مدى فعالية تطبيق الشمول المالي في مختلف الحالات الاقتصادية التي تمر بها الدول.

الفرع الأول: التضخم

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستويات العامة للأسعار خلال فترة معينة من الزمن.[1] حيث يعبر التضخم عن وجود حالة عدم توازن في النشاط الاقتصادي يتمثل في عدم استقرار مستويات الأسعار، وفي حالة التضخم يزداد تدفق القوة الشرائية التي بين أيدي أفراد المجتمع بمعدل أكبر وأسرع من تدفق السلع والخدمات، وبعبارة أخرى فإن النشاط الإقتصادي يعاني من زيادة كبيرة ومستمرة في الطلب على السلع والخدمات مقارنة بالعرض منها.[2]

وبالتالي فإن حجم الإدخار يتناقص وذلك لمقابلة الإرتفاع الحادث في الأسعار، ففي حالة ما إذا تم إدماج هؤلاء الأفراد ذوي الدخل المحدود من قبل مختلف المؤسسات المالية، عن طريق منحهم قروض لفتحهم مختلف المشاريع وبالتالي تسيير معالجة العرض في السلع والخدمات وهنا تكمن فعالية إتباع وإنتهاج الشمول المالي في الإقتصاد.

الفرع الثاني: الركود الإقتصادي (الإنكماش)

يعد الإنكماش ظاهرة سلبية في النشاط الإقتصادي، تتميز هذه الظاهرة بتباطؤ معدل نمو الناتج القومي، وإرتفاع معدلات البطالة في الإقتصاد، وتنشأ ظاهرة الإنكماش في النشاط الإقتصادي نتيجة تزايد معدلات تدفق إنتاج السلع عن معدل تدفق تيار الإنفاق النقدي، أي أن الطلب الكلي في المجتمع عاجز عن شراء كميات السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع عند مستوى التشغيل الكامل، ويترتب عن ذلك إنخفاض مستمر في مستوى الناتج القومي نتيجة لتدهور في أسعار السلع والخدمات، وتحقيق خسائر كبيرة للمشروعات الإنتاجية، وهذا يعني أن هناك طاقات إنتاجية فائضة وغير مستغلة في الإقتصاد.[3]

---

[1] أكرم حداد ومشهور هذلول، (2010): **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص195.

[2] عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، (2006): **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الكرك، ص130.

[3] عبد الله طاهر وموفق علي الخليل، المرجع سبق ذكره، ص149.

ومنه فإن هناك فائض في الإنتاج بالإضافة إلى عدم وجود قوة شرائية، فيؤدي إلى تسريح العمال مما يضعهم في حالة بطالة إجبارية، في هذه الحالة لا يتم معالجة الأمر يتركها للأفراد أو إلى آلية نظام السوق، إما لأنه عاجز عن تقديم حل أو أنه يتطلب وقت لحله، لذلك لابد من تدخل الدولة من خلال السياسة المالية والنقدية، وفي هذه الحالة فإن الشمول المالي يهدف إلى تعزيز الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي ويسعى إلى دعم البنية التحتية المالية أي الإعتناء أكثر بأصحاب الدخل المحدود، لذلك فإن إنتهاج الشمول المالي يساعد في الوقاية من حالة الركود الإقتصادي داخل الدولة.

الفرع الثالث: التضخم الركودي أو الركود التضخمي

هو ظاهرة نقدية حديثة العهد ظهرت في الدول الصناعية المتقدمة في أوائل السبعينات من القرن الماضي، بموجب هذه الظاهرة فإن النشاط الإقتصادي يعاني من إرتفاع حاد في معدلات التضخم وتباطؤ في معدل نمو الناتج الحقيقي والذي يترتب عليه إرتفاع في معدلات البطالة، وهي ظاهرة جمعت بين مساوئ كل من التضخم والركود الإقتصادي في آن واحد.[1]

ساعد الشمول المالي في تمويل النشاطات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تعنى بالحرف والمنتجات التقليدية والتي تكون فيها المواد الأولية محلية وبالتالي الأسعار منخفضة ما يساعد على تقليص حجم التضخم، توفير فرص العمل.

المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها

إدراكا لأهمية الشمول المالي سواء في مكافحة الفقر أو في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية الشاملة، فقد إزداد الإهتمام الدولي بالتركيز على السياسات والمبادرات الخاصة به، وافق قادة مجموعة العشرين (20) في قمة cannes على توصية الشراكة العالمية للشمول المالي لدعم الجهود الخاصة في مجال البيانات الدولية والوطنية للشمول المالي، وفي قمة los cabos عام 2012 أقرت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية المقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالي[2]، التي تتناول ثلاث أبعاد رئيسية هي

- الوصول إلى الخدمات المالية؛
- إستخدام الخدمات المالية؛
- الجودة في إنتاج وتقديم الخدمات.

[1] نفس المرجع، ص150.

[2] بشار أحمد العراقي وزهراء أحمد النعيمي، المرجع سبق ذكره، ص106.

ويشتمل كل من الأبعاد الثلاثة مجموعة من المؤشرات يمكن إدراجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1– 01): الأبعاد الرئيسية للشمول المالي ومؤشرات قياسه

الأبعاد	المؤشرات
الوصول إلى الخدمات المالية	– عدد نقاط الوصول إلى الخدمات – حسابات النقود الإلكترونية – مدى الإرتباط بين نقاط تقديم الخدمة
إستخدام الخدمات المالية	– البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي – البالغين الذين لديهم حساب إئتمان منتظم – البالغين حملة وثائق التأمين – عدد معاملات الدفع غير النقدية – عدد معاملات الدفع عبر الهاتف – إرتفاع وتيرة إستخدام الحسابات المصرفية – المحتفظين بحساب بنكي – التحويلات – الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية
جودة الخدمات المالية	– المعرفة المالية – السلوك المالي – متطلبات الشفافية – حل النزاعات – تكاليف إستخدام الخدمات المالية – العوائق الإئتمانية

المصدر: بشار أحمد العراقي وزهراء أحمد النعيمي، (2018): الشمول المالي وأثره في تعزيز الإستقرار المالي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة جيهان أربيل في العلوم الإدارية والمالية، ص107.

أولا: الوصول إلى الخدمات المالية

يشير إلى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، تطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي.

ثانيا: استخدام الخدمات المالية

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

ثالثا: جودة الخدمات المالية

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، فهو ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

خلاصة الفصل:

إن الشمول المالي يعكس مدى قدرة الأفراد والمؤسسات بمختلف مستوياتها الإجتماعية وكذا مناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية متنوعة ومبتكرة في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى وقدراتهم، هذا يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والإستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت.

ونظرا لأهمية الشمول المالي في وقتنا الراهن في تجنب العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية أقرت مختلف المنظمات العالمية مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى فعالية تطبيق الشمول المالي داخل البلدان المطبقة له.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للنظام البنكي الجزائري

تمهيد

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية، وفي هذه الظروف ما فتئت البنوك تطور من إمكانياتها ووسائل عملها من أجل مواكبة مختلف التطورات الحاصلة، علا من ابرز الوقائع حديثة النشأة هي الشمول المالي، والذي يساهم في الحد من الفقر ومكافحته، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، الذي يعتني بصفة خاصة بالخدمات المالية البنكية واستهداف الفئات المهمشة اقتصاديا ومحاولة دمجها في السوق الرسمية.

الجزائر كانت من بين البلدان التي تبنت هذا المصطلح في اقتصادياتها وعملت على إنجاحه بكافة هياكلها البنكية والمالية، وهذا بالسعي لابتكار منتجات وخدمات جديدة لتتناسب مع تطلعات زبائنها الذين أصبحوا يطمحون لخدمات أرقى وأسرع.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل، حيت تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كان كالتالي

المبحث الأول، تم تخصيصه للتعرف على النظام البنكي والمالي الجزائري ومدى تماشيه مع تحقيق نجاح الشمول المالي؛

المبحث الثاني، تم تخصيصه للتعرف على مختلف الخدمات البنكية للبنوك الجزائرية التي تطمح لمسايرة استراتيجيات تطبيق الشمول المالي ومدى نجاعة هذه الخدمات المختلفة؛

في المبحث الثالث، تم التعرف على منتجات المؤسسات المالية المحلية والاجنبية، وكذا منتجات مكاتب التمثيل في الجزائر.؛

المبحث الرابع، فقد تم تخصيصه للتعرف على الأدوار التي لعبتها كل من الجهات الرقابية والبنوك المركزية وغيرها من الهياكل البنكية والمالي لتحقيق الشمول المالي.

المبحث الأول : الملامح الرئيسية للقطاع البنكي الجزائري

شهد القطاع البنكي الجزائري العديد من التطورات سايرت في مجملها المستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدها النظام الاقتصادي الوطني من جهة، ومختلف التأثيرات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى.

المطلب الأول: التطورات التي مر بها النظام البنكي والمالي الجزائري

تماشيا مع مختلف التطورات الاقتصادية كان لابد للجزائر الارتقاء بنظامها البنكي والمالي إلى مستوى تلك التطورات، لذلك مر النظام البنكي والمالي الجزائري بالعديد من المراحل للوصول لوضعه الراهن، متماشيا مع متطلبات الأوضاع الاقتصادية العالمية.

الفرع الأول: النظام المالي والبنكي الجزائري من 1963 – 1986

يمكن تشخيص الوضع الاقتصادي الجزائري بعد الاستقلال في توقف الإنتاج في معظم المؤسسات الإنتاجية، هجرة معظم الإطارات المؤهلة للتسيير، وهجرة رؤوس الأموال، وتقليص شبكة الفروع البنكية وزوال شبكة كاملة لمصارف أخرى، هذه العوامل ساهمت في تدمير الاقتصاد الجزائري وتأخر انطلاقه في العالم.[1]

مما جعل الجزائر تبحث عن نظام مالي ونقدي تسير به النظام الذي خلفه الاحتلال ليتماشى مع أهدافها والتي تتمثل في تمويل الاستثمار وتطوير السياسة الاقتصادية.

وفي هذه المرحلة تم إصدار قانون المالية لسنة 1966، والذي يضم التدابير الآتية:[2]

- إلغاء الحد الأقصى لمساهمات المصرف المركزي في تمويل الخزينة العمومية؛
- تحديد أنماط تمويل الاستثمارات كإعادة الخصم الآلي للقروض متوسطة الأجل لدى البنك المركزي؛
- اقتصار دور المصارف على توزيع الموارد المالية المتاحة على المؤسسات العمومية الموجودة، وفقا لقائمة تعدها وزارة المالية؛
- إجبار المؤسسات العمومية على توظيف جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد من بين البنوك العمومية الموجودة.

وفي سنة 1966 إتخذ قرار تأميم البنوك الأجنبية، والتي أسست على إثره بنوك وطنية تملكها الدولة، وتكرس نشاطاتها لتمويل التنمية الوطنية، حيث يقوم ل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الإقتصاد الوطني، إن

---

[1] بلعزوز بن علي، (2003): **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر–**، رسالة دكتوراه، تخصص علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 246.

[2] طاهر لطرش، (2003): **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص 179 .

أهداف السلطات من وراء كل ذلك كان واضحا.

تضمنت هذه الفترة الإصلاح المالي سنة 1971 والذي ارتكز على المبادئ التالية

- إلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي؛
- المراقبة تتم بتوجيه تعامل المؤسسة من طرف وزارة المالية في إطار توزيع متوازن حسب البنوك؛
- منح التعامل مع المؤسسات في مجال منح القروض، باستثناء القروض الخارجية مما استدعى إجبارية التعامل مع البنك؛
- إجبار المؤسسات على المشاركة في ميزانية الدولة.[1]

الفرع الثاني: النظام المالي والبنكي الجزائري من 1986 _ 1990

أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به.

سجلت سنة 1986 الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها آلي جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذه جميع التدابير الضرورية للقليل من خطر عدم استرداد القرض.[2]

استعاد البنك المركزي في نفس الوقت صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

بالإضافة إلى ذلك, أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

إلغاء التوطين الإجباري الوحيد كما تخلت الخزينة العمومية عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية ليوكل ذلك للنظام المصرفي.[3]

وعليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المندرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم، وجاء قانون 88 – 06 المؤرخ في 12 /01/ 1988 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية فبإمكانه إصدار

[1] طاهر لطرش: المرجع سبق ذكره، ص 181 .

[2] محمود حميدات، (1996): **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 104.

[3] chabha bouzar, (2002)**: Le système financier Algérie**، thèse de doctorat d'état en sciences économique et de gestion، université d'Alger3، page 162.

القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقب مسيري التدفقات المالية من وإلي الخارج بالإضافة إلي مهامه التقليدية.

الفرع الثالث: النظام المالي والبنكي الجزائري ما بعد 1990

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد والقرض استقلالية نسبية للبنك المركزي، ويعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية.[1]

يخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية، وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، ولا يخضع أيضا لأحكام القانون88 –01 في 11 جانفي 1988.

يتضمن مجلس النقد والقرض الذي يترأسه المحافظ، نواب المحافظ الثلاثة وثلاثة موظفين سامين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم وكفاءتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية.

يعمل مجلس النقد والقرض تارة بصفة مجلس إدارة لبنك الجزائر وهو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس إدارة، كما يتصرف تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام المنوطة بالبنك المركزي.

يتمتع مجلس النقد والقرض بطبيعة الحال بكل الصلاحيات الأخرى الخاصة بأية سلطة نقدية كتحديد القواعد والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في مجال التغطية وتوزيع أخطار السيولة والملاءة وهو ما يعكس الاهتمام بسير وأمن النظام المالي.

كما يستلزم على اللجنة المصرفية أن تكون حاضرة وأن تمارس العملية الوقائية، ويتجلى هذا الدور الوقائي للجنة المصرفية من خلال ممارستها في آن واحد لمراقبة قد نصفها بغير المنتظمة ومراقبة التسيير، خاصة وأن القانون يمنحها صلاحية مطالبة أي بنك باتخاذ كل إجراء من شأنه أن يصحح أساليب تسييره، وعلى كل حال فان اللجنة المصرفية تراقب احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر في مجال تقييم وتغطية الأخطار.[2]

إن إنشاء السوق النقدية في جوان1998 فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية للتدخل في السوق النقدية بصفتها مقترضة، سمحت هذه العملية للبنك المركزي بمراقبة هذه السوق وذلك باستعمال أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من سعر الفائدة في هذا الإطار بإمكان البنك المركزي أن يعيد خصم السندات المنشأة

[1] طاهر لطرش: المرجع سبق ذكره، ص ص 200– 201.

[2] طاهر لطرش: المرجع سبق ذكره، ص 199.

لتشكيل قروض متوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، كما يمكن تجديد هذه العملية على أن لا تتعدى ثلاث سنوات.[1]

إلي جانب ذلك تم وضع حد لعلاقة التبعية السابقة بين البنك المركزي والخزينة وهذا بتحديد سقف لكشف الحساب الجاري بنسبة 10 % من إجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية، كما تم تحديد آجال قصوى مدتها 15 سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على الخزينة وهكذا وفي إطار قانون 90 –10 تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة.[2]

المطلب الثاني: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

تتحدد العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية في ظل قواعد قانون النقد والقرض، وفق مبدأين تقليديين أساسيين هما؛ البنك المركزي هو بنك البنوك، وهو ملجأ للإقراض وتستمد الخاصية الأولى من خلال تحكمها في تطورات السيولة، أما الخاصية الثانية، تستمد من كونها معهد للإصدار، وتتحكم أيضا في إعادة تمويل البنوك.[3]

الفرع الأول: عملية اصدار النقود

تعد عملية إصدار الأوراق النقدية، والتي يختص بها البنك المركزي، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية، فإذا كان الأصل أن التدفقات النقدية اليومية الخارجة (المسحوبات) من خزينة البنك تتناسب عادة مع التدفقات النقدية اليومية الداخلة (الإيداعات) إلى خزينة البنك،[4] فقد يحدث أن يطرأ خلل في التوازن مما يجعل البنوك التجارية في حاجة إلى نقود ورقية من البنك المركزي، وذلك من خلال إصدار كميات إضافية مع مراعاة التوازن بين العرض والطلب على العملة المحلية، إضافة إلى تنظيم ومراقبة سوق الصرف، مراقبة الكتلة النقدية وتسيير المديونية الخارجية.[5]

---

[1] بلعزوز بن علي: المرجع سبق ذكره، ص 255.

[2] محمود حميدات: المرجع سبق ذكره، ص 106.

[3] لعرباوي أمين و حرير ياسين، (2016): **الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الملحقة الجامعية – مقرية–، ص 38.

[4] منير إبراهيم هندي، (1996): **مدخل اتخاذ القرارات**، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، مركز الدلتا للطباعة، بدون بلد، ص 81.

[5] Ammour ben hlima, (1997)**: le système bancaire algérien textes et réalités**، thèse de doctorat d'état en sciences économique et de gestion، université d'Alger، Alger، page 99.

الفرع الثاني: تحديد نسب الاحتياطي الالزامي

عادة ما تنص التشريعات على ضرورة قيام البنوك التجارية بالوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي الإلزامي، كشرط لاستمراره في العمل، وتتمثل قيمة هذا الاحتياطي في نسبة من ودائع البنك يحتفظ بها لدى البنك المركزي.

فبالنسبة للبنوك التجارية يعتبر الاحتياطي القانوني بمثابة حماية لأموال المودعين ومن ثم يترتب على دقة الالتزام بقواعده زيادة ثقة المودعين بالبنوك التجارية التي يتعاملون معها، أما بالنسبة للبنك المركزي فان دقة الالتزامات بمتطلبات الاحتياطي القانوني تعني عدم حدوث زيادة غير محسوبة في عرض النقود يكون من شأنها الإخلال بالسياسة النقدية التي يشرف البنك على تنفيذها.[1]

الفرع الثالث: عملية المقاصة

إن عملية تحصيل الشيكات من قبل البنك التجاري تمر في الكثير من الأحيان بغرفة المقاصة لدى البنك المركزي، في حالة وجود متعاملين من بنكين مختلفين، وتعبر عن العلاقة الموجودة بين البنوك التجاري والبنك المركزي، حيث يقوم هذا الأخير بتسهيل عملية المقاصة بين البنوك ومن جهة أخرى فان التسوية الدفترية للحسابات ما بين البنوك تضع حدا للمخاطر الناجمة عن انتقال النقود، وكذلك فان العلاقة التي تفرضها عملية المقاصة تعمل على تحويل المستحقات النقدية بسرعة إلى سيولة جاهزة، ويمكن أن تستعمل هذه السيولة في فرص الاستثمار تكسب من خلالها البنوك التجارية فوائد.[2]

المطلب الثالث : نظرة عن التعديلات التي مست النظام البنكي والمالي الجزائري

لقد اعتبر قانون النقد والقرض معلما هاما في الإصلاح المصرفي والمالي إلا انه وعلى مدى السنوات بدى من الضروري إعادة تهيئة بعض أحكامه لتعديل الجهاز وإعادة النظر في نظام مؤسساته وإحداث تغيير جذري في النظام البنكي وذلك لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.[3]

---

[1] منير إبراهيم هندي: المرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

[2] حورية حسني، (2006): **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها**، مذكرة ماجستار في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المنتوري، قسنطينة، ص 40.

[3] احمد هني، (1991): **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان لمطبوعات الجامعية ،الجزائر، ص68.

لذلك تم سن الأمر 01-01 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون 90-10 والمتعلقة عموما بإدارة ومراقبة بنك الجزائر والصادر في 27 فيفري 2001، والتي مست محافظ بنك الجزائر ونوابه ولقد هدفت تعديلات 01-01 أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين: [1]

الهيئة الأولى: متمثلة في مجلس الإدارة، والمكلف بإدارة وتوجيه بنك الجزائر؛

الهيئة الثانية: متمثلة في مجلس النقد والقرض، والذي يختلف عن المجلس السابق حيث أصبح مكلف بالقيام بدور السلطة النقدية.

بعد إفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-10 بالأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمشرع للنشاط المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف وهي:[2]

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل؛
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛
- تهيئة الظروف من اجل حماية أفضل للمصارف وادخار الجمهور.

يمكن أن يمنح بنك أو مؤسسة مالية قروض في حدود 25% من أموالها الخاصة الأساسية لمؤسسة تمتلك مساهمة في رأسمالها[3]، وهذا وفقا للمادة 107 التي تعدل وتمم المادة 104 من قانون المالية لسنة 2009 .

لتأتي تعديلات سنة 2014 التي هدفت في مضمونها إلى تحديد نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وفقا للمادة 02 فإنها تلزم البنوك والمؤسسات باحترام بصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض ومخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى.[4]

تعلقت تعديلات 2015 بعمليات خصم السندات العمومية بموجب المادة 06، حيث مكنت لبنك الجزائر القيام بعمليات خصم السندات العمومية الصادرة أو المضمونة من قبل الدولة لفائدة البنوك والمؤسسات المالية،[5]

---

[1] منصوري زين، (2005): **استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "الواقع و التحديات"،جامعة جيجل، الجزائر، ص431.

[2] بنك الجزائر، الأمر رقم 03-11 الصادر في 26\08\2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

[3] المادة 107 من القانون 09-01، الصادر في 22 يوليو 2009، المتعلق بالنقد والقرض.

[4] المادة 02 من القانون 14-01، الصادر بتاريخ 16 فيفري 2014، المتعلق بالنقد والقرض.

[5] المادة 06 من القانون 15-01، الصادر بتاريخ 19 فيفري 2015، المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية، اعادة خصم السندات الخاصة،التسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية.

وإعادة خصم السندات الخاصة، وبموجب المادة 15 يمكن لبنك الجزائر أن يمنح البنوك أي تسبيقات لمدة 3 أشهر وتقل عن أو تساوي 3 سنوات لا يمكن لتسبيق حل موعد استحقاقه أن يتبع بتسبيق آخر قبل انقضاء انقطاع مدته 5 أيام عمل على الأقل إلا إذا تم تقديم سندات عمومية أخرى قابلة للخصم.

في سنة 2016 شرعت الجزائر في تطبيق الشمول المالي، وهذا لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والتحسين من جودة الخدمات المصرفية ووصولها الى كافة المتعاملين الاقتصاديين معنويين أو طبيعيين من ذوي الدخل المحدود، مما استوجب اعتماد مجموعة من الإصلاحات التي مست النظام المصرفي وذلك لتسهيل عملية انتشار تطبيق هذا المفهوم في النظام الاقتصادي، حيث تعلقت تعديلات سنة 2016 بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، وفي 21\4\2016 تم تحديد سقف التصريح باستيراد وتصدير الأوراق النقدية و\أو الأدوات القابلة للتداول المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة من طرف المقيمين وغير المقيمين[1]، وفي 28 يوليو 2016 تم إصدار أمر متعلق بعمليات خصم السندات الخاصة والتسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية، حيث مكنت لبنك الجزائر أن يقوم بعمليات خصم السندات العمومية الصادرة او المضمونة من قبل الدولة لفائدة البنوك والمؤسسات المالية، كما أن المادة 7 من نفس الأمر فقد تعلقت بالقروض المتوسطة الأجل المقبولة لإعادة الخصم، بتمويل الاستثمار لتطوير وسائل الإنتاج (إنشاء، توسيع أو تجديد معدات) وبتصدير السلع (تمويل مسبق لطلبيات التصدير) وببناء المساكن في إطار الترقية العقارية وعمليات الاعتماد الايجاري على السلع الإنتاجية المرفقة بخيار الشراء[2]، في 17 نوفمبر سنة 2016 تم إصدار النظام رقم 16-04، والذي نص على القواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة مكنت من إبرام عقود التصدير خارج المحروقات نقدا أو لأجل، في هذه الحالة يمكن المتعامل أن يتلقى من طرف البنك التجاري، تسبيقات بالدينار على إيرادات التصدير.[3]

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، (2016): العدد 14، الأمر 16-02، المتعلقة بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.

[2] نفس المرجع، الامر 16-03 من القانون لسنة 2016، المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية واعادة خصم السندات الخاصة والتسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية.

[3] نفس المرجع، الأمر 16-04 من القانون لسنة 2016، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.

في 10 يوليو 2017 تم إصدار أمر تعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبأدوات تغطية خطر الصرف، حسب المادة 14 فان سوق الصرف ما بين المصارف هي سوق يمكن للمتدخلين على مستواها القيام بعمليات الصرف نقدا ولأجل، وكذا القيام بعمليات الخزينة بالعملة الصعبة.[1]

وفي 30 أفريل سنة 2018 تم إصدار الأمر رقم 18-01 الذي يعدل ويتمم النظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.

المبحث الثاني: منتجات البنوك التجارية في الجزائر

إن تطبيق الشمول المالي في الجزائر يعني قدرة كل فرد على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، ويكون ذلك عن طريق القنوات الرسمية كالبنوك، وذلك بتوفير شروط مناسبة لهم، لضمان أن كل فئات المجتمع تكون لديهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، لذلك فقد قامت البنوك التجارية بتوفير مجموعة من الخدمات والمنتجات لتحقيق ذلك، لكسب رضا العملاء وتماشيا مع التطورات الاقتصادية، وسيتم التطرق لمختلف هذه الخدمات للبنوك التجارية الجزائرية.

المطلب الأول: منتجات البنوك العمومية التجارية

تمتلك الجزائر 6 بنوك عمومية، والتي منح لها الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض، وسيتم التطرق إلى منتجات 4 بنوك منها.

الفرع الأول: البنك الوطني الجزائري

هو أول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، ومع قانون 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد.

يقدم البنك الوطني الجزائري(BNA)، مجموعة من الخدمات يمكن تقسيمها إلى 3 أنماط[2]

أولا: منح القروض: والتي تشمل مجموعة مختلفة من القروض، وقد وضع البنك مجموعة من الشروط للحصول على هذه القروض، من بينها

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، (2017): العدد57، قرار رقم 17-01 المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبأدوات تغطية خطر الصرف.

[2] www.bna.dz, consulté le 23/03/2019, 17 :30.

القروض العقارية، المدة القصوى للقرض هي 30 سنة، السن الأقصى هو 60 سنة، الدخل الأدنى 20000 دج، نسبة المساهمة الشخصية تقدر ب 10 بالمائة، نسبة الاقتراض (الدخل الصافي) 30-40 بالمائة إذا كان الدخل مساوي ل 40000 دج، يمول البنك نسبة 90 بالمائة من القرض، تبلغ مصاريف تكوين الملف 7020دج، بالإضافة إلى الاستفادة من نسب فائدة مخفضة يمنحها البنك إلى العميل.

ثانيا: القروض الاستهلاكية: تتراوح مدة القرض من 3 أشهر إلى 5 سنوات، تشمل القروض الاستهلاكية مختلف الأنشطة كتأثيث المنازل، وشراء سيارة وغيرها، ويعطي للعميل تسهيلات في فترات السداد والتي تكون على شكل دفعات شهرية تتلاءم مع قدرت العميل،مع أسعار فائدة تنافسية وتخفيضات في قيمتها للعملاء المدخرين لدى البنك.

ثالثا: التوفير والادخار: يعمل BNA على توفير خدمة الادخار لعملائها، والتي تكون مدتها من 3 إلى 120 شهرا، على أن تكون القيمة النقدية للمبلغ المودع بالعملة الوطنية دج أو بالعملة الصعبة، والمبلغ الأدنى المسموح بإيداعه 10000دج، والاستفادة من مكافئة يمنحها BNA، مع إمكانية التصرف بحرية في الأموال قبل فترة الاستحقاق.

رابعا: التجارة الخارجية، يتكفل بكافة عمليات التجارة الخارجية مستعينا في ذلك شبكته الواسعة، فروعه وشركائه في كل من الجزائر والخارج، وكذا شبكته المتنوعة من المراسلين البنكيين الأجانب.

خامسا: خدمة البطاقات البنكية الالكترونية، والتي تسمح للمتعاملين مع البنك بسحب الأموال، الدفع الجواري وعن بعد، بتحويل وتلقي الأموال، يمنح البنك هذه البطاقة مجانا للعميل عند فتح حساب شيك وبمدة صلاحية تبلغ 03 سنوات.

يتوفر BNA على صيغتين من البطاقات[1]

- **البطاقة الكلاسيكية:** حيث ان شروط الحصول عليها، أن يكون الراتب الأدنى 120.000 دج/شهرا، والحد الأقصى 80% من الراتب على الموزع الآلي للأوراق النقدية في الشهر، وحسب الرصيد المتواجد في الشباك الآلي البنكي؛
- **البطاقة الذهبية:** من شروط التي طرحها البنك للحصول عليها، ان يكون الراتب الأدنى 120.000دج/شهرا، و الحد الأقصى80% من الراتب على موزع الآلي للأوراق النقدية في الشهر، حسب الرصيد المتواجد في الموزع الآلي البنكي.

[1] www.bna.dz، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني: بنك الجزائر الخارجي

هي مؤسسة حكومية تم إنشائها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الإعتمادات عن الاستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم.[1]

تتمثل منتجاته في[2]

أولا: منح القروض

ومن أهم القروض التي يمنحها BEA إلى عملائه هناك

القروض العقارية، المدة القصوى للقرض هي 30 سنة، السن الأقصى المسموح به هو 70 سنة، الدخل الأدنى 16000دج، المساهمة الشخصية للعميل تقدر ب 10 بالمائة، نسبة الاقتراض(الدخل الصافي) 30-40 بالمائة، يصل التمويل الذي يقدمه البنك ب 90 بالمائة، وتبلغ مصاريف دفع الملف نسبة 0,5 بالمائة من القرض، تفرض نسب فائدة حسب حجم القرض الممنوح، مدة السماح قبل بداية تسديد قيمة القرض التي يمنحها BEA إلى عملائه هي سنة.

ثانيا: التوفير والادخار

يقدم BEA خدمة فتح حسابات ادخار للعملاء، حيث يتيح للعميل الحصول على دفتر توفير، استلام وإيداع الصكوك البنكية.

ثالثا: التجارة الخارجية

منح إعتمادات للمصدرين والمستوردين المحليين نفيما يخص البضائع الموجهة للتصدير، فان BEA يقدم دعم مالي للمصدرين، نسبة 50 بالمائة في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف، و 25٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة.

أما فيما يخص البضائع المستوردة، فان BEA قدم خدمات للعميل مجموعة من الخدمات التي تخص عمليات الاستيراد كفتح حسابات لاستعمالها في عمليات الدفع والتواصل مع العملاء في الخارج.

[1] الطاهر لطرش: المرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] www.bea.dz.com, consulté le 21/3/2019, 16 :45.

رابعا: البطاقة البنكية الالكترونية

انواع البطاقات التي يتعامل بها هذا البنك هي:[1]

بطاقة دولية وهي بطاقات إئتمانية ، تستخدم في الخارج وتعرف ب: **Master carte**، شروط الحصول على البطاقة ملأ طلب البطاقة من طرف العميل، يجب ان يكون للعميل حساب جاري او حساب صكي لدى البنك، ان يكون للعميل حساب لا يقل عن 5000 دج، أن تكون مدة تعامله مع البنك لا تقل عن 3 اشهر.

بطاقات محلية، وهي بطاقات غير إئتمانية ، ويطلق عليها **la carte de retre** بمعنى بطاقة السحب، وللحصول على هذه البطاقة يشترط نفس الشروط المطلوبة في البطاقة المحلية الا ان الاختلاف يكون في مبلغ الرصد وهو 1000000 اورو، وتتمثل بطاقات السحب المستخدمة في الوكالة[2]

البطاقة الكلاسيكية، ويطلق عليها كذلك إسم البطاقات الزرقاء، وهي بطاقات دفع بين البنوك ، تستطيع من خلالها إجراء عملية السحب من الموزعات الآلية النقدية والشبابيك الآلية البنكية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى ، وفق سقف لا يتجاوز 5000دج ، مع عمولة تقدر ب25 دج.

البطاقة الذهبية، وتمنح هذه البطاقات لأصحاب الدخول المرتفعة والتجار، أي أصحاب الملاءة المالية، سقف السحب مابين 60000دج-70000دج، وفق إشتراك سنوي يقدر ب 1200دج.

الفرع الثالث: القرض الشعبي الجزائري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري CPA بتاريخ 26 ديسمبر 1966، برأس مال قدره 15 مليون دينار، و هو شركة اقتصادية عمومية يقوم بكل الأعمال البنكية، والتي تتم وفق القوانين الاقتصادية المعمول بها.[3]

تتمثل خدماته فيما يلي:[4]

أولا: القروض

من بين أهم القروض التي يمنحها CPAنجد القروض العقارية والقروض الممنوحة للتجار والحرفيين وغيرهم، المدة القصوى للقرض تصل إلى 25سنة، السن الاقصى هو 65 سنة، الدخل الأدنى 15000 دج، تبلغ المساهمة الشخصية تبلغ 20 % ، نسبة الاقتراض (الدخل الصافي) 30 بالمائة، تمويل البنك لهذه القروض تصل إلى 80

---

[1] www.bea.dz.com، المرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

[3] قاسمي آسيا، (2009): **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقره، بومرداس، ص141.

[4] المرجع نفسه، ص143.

بالمائة من قيمة المشروع، مع تطبيق نسب فائدة غير ثابتة وقابلة للمراجعة تسقف بين 5-6 بالمائة فقط، يمنح CPA فترة 3 أشهر قبل البدء في السداد.

ثانيا: التوفير والادخار: يتيح خدمات يسمح للعميل بإيداع أمواله والتصرف فيها، باسعار فائدة تنافسية.

ثالثا: التجارة الخارجية: يمنح بنك القرض الشعبي الجزائري ضمانات بنكية دولية وذلك من أجل تعزيز الثقة وترقية التجارة الخارجية فهو يتدخل كضامن لزبائنه في حالة الاستيراد وكضامن مضاد في حالة التصدير.

رابعا: البطاقة البنكية الالكترونية: أهم أنواع البطاقات التي يتعامل بها CPA هي:

البطاقات الوطنية، والمتمثلة في البطاقة الكلاسيكية، البطاقة الذهبية، بطاقة الشركات الكلاسيكية، وبطاقة الشركات +

الفرع الرابع: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

يعد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) واحدا من البنوك الكبيرة في الجزائر في مجال جمع المدخرات، وتقديم القروض خاصة قروض السكن وقروض الاستهلاك.[1]

تتمثل منتجات CNEP في

أولا: منح القروض

يمنح البنك قروض للأفراد على نوعين، قروض لفائدة المدخرين، المدة القصوى للقرض تصل إلى 30 سنة، السن الاقصى هو 70 سنة، الدخل الادنى يبلغ 15000 دج، تبلغ المساهمة الشخصية 10 بالمائة، نسبة الاقتراض (الدخل الصافي) 30-60 بالمائة، يبلغ تمويل البنك 90 بالمائة من قيمة القرض، وقروض لفائدة الشباب، المدة القصوى للقرض 40 سنة، السن الاقصى هو 35 سنة، الدخل الادنى يبلغ 15000 دج، لا يقوم العميل بدفع أي مساهمة شخصية ويتكفل البنك يتمويل كلي للمشروع أي بنسبة 100 بالمائة، باسعار فائدة متغيرة وفقا لحالة العميل وقابلة للمراجعة في أي وقت.

ثانيا: التوفير والادخار

يمنح لزبائنه عدة طرق لتوظيف أموالهم في إطار جمع المدخرات، يمكن تصنيفها إلى صنفين:[2]

[1] بو يوسف فوزية، (2009): **العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية و عملياتها غير التقليدي**، مذكرة ماجستار، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 104.

[2] www.cnep-dz.com, consulté le 18/3/2019, 23 :30.

– توظيف آتي لدى الطلب: وهي ودائع رصيدها مستحق الطلب في الحال، أي يمكن للزبائن سحب ما أودعوه من أموالهم في أي لحظة، وتعتمد المؤسسة صيغة دفاتر الادخار وهما دفتران يكونان محل تسجيل مختلف عمليات السحب والدفع

– دفتر الادخار لأجل السكن؛

– دفتر الادخار الشعبي.

– التوفير لأجل: تختلف الودائع عن سابقتها في كونها ادخارية بطبيعتها ومجمدة إلى حين حلول اجل التاريخ المقرر لاستردادها، ويعتمد البنك في هذا الصنف صيغ "إيداع لأجل"، وهي موجهة للأشخاص الاعتبارية والطبيعية التي تودع لدى المصارف ودائع تفوق مبلغ 500.000.000 دج، 50.000 دج، و10.000 دج، هذه الأرصدة تجمد لمواجهة السحب قد تصل إلى 10 سنوات مع نسب فوائد متزايدة.

المطلب الثاني: منتجات البنوك المختلطة

تمتلك الجزائر 5 بنوك مختلطة، والتي تكون بشراكة مع دول أخرى أو مجموعة من المصارف الوطنية، والتي تسعى إلى تقديم مختلف الخدمات للأفراد، ومن بين تلك البنوك ما سيتم تناول منتجاته في هذا المبحث.

الفرع الأول: بنك البركة

تأسس بنك البركة الجزائري في 1 مارس 1990، وهو أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض، وأول مؤسسة مصرفية يساهم في رأسمالها شركاء خواص وأجانب في نفس الوقت، وحدد رأس مال البنك آنذاك ب 500.000.000 دج، وهو بذلك أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر إذ يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل واستثمار المنظمة على أساس غير ربوي.[1]

يمارس البنك سواء لحسابه أو لحساب غيره في داخل الجزائر وخارجه جميع أوجه النشاط المصرفي المعروفة أو المستحدثة والتي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يمكن للبنك أن يقوم به في نطاق التزامه المقرر ويدخل في نطاق نشاطه ما يلي[2]

[1] عفاف ميسون، (2017): **دور صيغة المرابحة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة–الجزائر، ص24.

[2] https:/albaraka-bank.com/ar/index, consulté le 15/3/2019, 20 :30.

منح القروض والتمويل، لشراء منزل أو سيارة وغيرها بمجموعة من الشروط، أن لا يتعدى العمر 70 سنة، الحد الادنى للدخل 40000 دج، مع وجود هامش ربح للبنك حسب الشروط المنصوص عليها قد يصل إلى 12%.

التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس السعر الحاضر دون سعر الآجل، ويدخل في نطاق التعامل المسموح به في حالات الإيداع المتبادل بدون فائدة، لمختلف العملات حسب الحاجة .

الفرع الثاني: بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة

أنشئ البنك بموجب المرسوم رقم 126/88 المؤرخ في 09 أوت 1988 والمتعلق بالمصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء بنك مختلط بين الجزائر و ليبيا، والتي أمضيت بطرابلس، والذي يتواجد مقره الاجتماعي في الجزائر العاصمة.[1]

تتمثل منتجاته [2]

- رسائل لتسهيل صرف العملات الأجنبية؛

- يقدم حلول لدعم البنى التحتية للسوق، بما في ذلك المدفوعات عالية القيمة والمنخفضة القيمة، وتصفية الأوراق المالية وتسويقها، وكذلك مدفوعات التجزئة؛

- الضمانات والمعايير والحلول، التي تحتاجها لتنفيذ التأكيدات والمقاصة والتسوية، مباشرة عبر سلسلة المعاملات.

المطلب الثالث: منتجات البنوك الخاصة

تمتلك الجزائر مجموعة من البنوك الخاصة، مكونة من مجموعة البنوك الخاصة الجزائرية والبنوك الخاصة الأجنبية الموجودة في الجزائر، من بينها المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية وبنك الخليج الجزائر، وبنوك أجنبية أخرى تقدم مختلف الخدمات للأفراد.

الفرع الأول: المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية

تم اعتمادها في 1998، يقدر رأس ماله ب 20.000.000 دولار، حيث تساهم الشركة المالية الدولية ب 10%، المؤسسة الجزائرية لتامين قطاع النقل ب5%، وعملاء اقتصاديين جزائريين خواص ب 5%، ويقوم

[1] حريز هشام و رايس عبد الحقو آخرون، (2014): **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائه من حيث العائد و المخاطرة**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص ص 212- 213.

[2] https://www.bmice-maghreb.org, consulté le 27/3/2019, 18 :20.

هذا المصرف بكل أنواع الخدمات التقليدية إلا انه ركز على خدمة المؤسسات العامة والخاصة في قطاعي الصناعة والتجارة.[1]

تتمثل منتجات المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية في:[2]

- العمليات المصرفية؛
- التمويل العقاري؛
- تمويل المشاريع وهيكلة التمويلات؛
- التمويل الإسلامي؛
- الأسواق المالية وسوق رأس المال.

الفرع الثاني: بنك الخليج الجزائر

بنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدا مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004، وهو يمارس اليوم اقتصاديا ومصرفيا ذا كفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم الخدمات المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها.[3]

يقدم مجموعة من الخدمات والمنتجات والمتمثلة في[4]

- يمنح الاستخدام الأمثل للخدمات الحديثة المستعملة في المجال البنكي، ومن بين أهم هذه الاستخدامات الالكترونية الحديثة المستعملة في البنك نجد، البطاقات ما بين البنوك، بطاقة الفيزا كارد، بطاقة القولدن كارد، البطاقات الكلاسيكية، بطاقة الفيزا للدفع المسبق؛
- منح القروض للعملاء، وتسليم الودائع ودفاتر الشيكات؛
- تقديم مساعدات لشركات الإقراض المتنوعة المباشرة وغير المباشرة؛
- تقديم خدمات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلت منه يدخل للسوق البنكية من بابها الواسع باعتبار عامل الدين في الدولة.

[1] صحراوي انتصار، (2015): **مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري –دراسة حالة بنك الخليج الجزائر و بنك البركة الجزائري–**، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، علوم اقتصادية، بنوك، ص62.

[2] www. Bank-abc.com, consulté le 04/04/2019, 19 :29.

[3] صحراوي انتصار: المرجع سبق ذكره، ص 77.

[4] Rapport annual 2013, gulf bank Algeria, www.bank-gulf.com.

المبحث الثالث: منتجات المؤسسات المالية ومكاتب التمثيل الجزائرية

يعني الشمول المالي توسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المالي بمكوناته من مؤسسات مالية ومكاتب تمثيل وغيرها، لضمان وصول الخدمات المالية لأكبر شريحة من السكان وبصورة مستمرة وبتكلفة أقل، لذلك لابد من التعرف على مختلف المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية ومكاتب التمثيل في الجزائر العاملة على جذب اكبر عدد من الزبائن وإدماجهم في السوق الرسمية.

المطلب الأول: منتجات المؤسسات المالية العمومية

خدمة لأهداف الشمول المالي لابد لكافة الجهات الرسمية أن تقوم بطرح مختلف المنتجات إلى المتعاملين وإتاحتها إلى كافة الأفراد، من بينها نجد المؤسسات المالية العمومية، مثل شركة إعاد التمويل الرهني والشركة المالية للاستثمارات المساهمة والتوظيف.

الفرع الأول: شركة إعادة التمويل الرهني

تأسست شركة إعادة التمويل في 27 نوفمبر 1997، كمؤسسة مالية ذات طابع اقتصادي عمومي، تتكون الشركة من تسع (09) شركاء من بينهم: الخزينة العمومية ، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفي والاحتياط، وغيرهم،

تهدف أساسا إلى إعادة تمويل القروض العقارية الممنوحة من قبل الوسطاء الماليين المعتمدين.

تتمثل خدماتها في[1]

منح قروض سكنية، تعزيز أرقى نوعية للديون غير العقارية، وتوفير التحفيزات الكافية من اجل تمكين الوسطاء المعتمدين من منح قروض السكنية، في ظل نظام إعادة التمويل بسعر فائدة معقولة ومقبولة وشروط السوق، وهذا وفقا لمجموعة من الشروط والمتمثلة في، يجب أن لا تتعدى قيمة القرض % 80 من قيمة الرهن لا يمكن تحقيق عملية إعادة التمويل إلا على القروض المضمونة فعليا.

تتم عملية الدفع في مدة زمنية لا تتعدى الشهرين من تاريخ إمضاء العقد، مع تحديد شروط الدفع حيث يتم الدفع مقابل الاعتراف بالدين (سند لأمر)، تحدد نسبة الفوائد على أساس سعر متوسط لموارد شركة إعادة التمويل مع الأخذ بعين الاعتبار السندات الأكثر تمثيلا في السوق بالإضافة إلى هامش الربح (متفق عليه أثناء العقد)، يجب أن لا يقل المعدل المتوسط لمدة القرض المتبقية من 140% من قيمة القرض الممنوح وأن لا تقل مدة القروض المضمونة عن 15 سنة.

[1] www. Srh-dz.org, consulté le 28/3/2019, 13 :30.

الفرع الثاني: الشركة المالية للاستثمارات المساهمة والتوظيف

الشركة المالية للاستثمارات المساهمة والتوظيف (sofinance) هي مؤسسة مالية عامة معتمدة من قبل بنك الجزائر في 09 جانفي 2001، ويبلغ رأسمالها المسجل 10.000.000.000 دج، تم إنشائها بمبادرة من المجلس الوطني لمشاركة الدولة، مع دعم المهام الرئيسية في تحديث أداة الإنتاج الوطنية وتطوير منتجات مالية جديدة، يشمل غرض الشركة جميع الأعمال التي طورها البنك العالمي باستثناء ودائع العملاء وإدارة وسائل الدفع.[1]

يغطي نطاقه الأنشطة المالية مثل[2]

التأجير وهذا وفقا لمجموعة من الشروط، مدة العقد تتراوح من 3الى 5 سنوات، ويتم السداد أما شهريا أو ربع سنويا، وتكون البعض من الإجارات معفاة من الضرائب، كما أنها تقوم بتمويل مختلف المشاريع العقارية، حيث يتم تمويل الاستثمار بالكامل والمعدات تكون قابلة للاستهلاك خلال مدة العقد، ويتم بيع المعدات عند انتهاء العقد بمبلغ قدره 5000 دج.

المطلب الثاني: منتجات المؤسسات الخاصة

بعد التعرف على منتجات المؤسسات المالية العمومية، لابد من التعرف على مختلف المنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية الخاصة أيضا ونجد من بينها المغاربية للإيجار المالي وسيتيلام الجزائر.

الفرع الأول: المغاربية للإيجار المالي

MLA، هي مؤسسة مالية متخصصة في التأجير تم إنشائها في عام 2006، جاء هذا المشروع في أعقاب مبادرة تونس للتأجير والعولمة، التي تتمتع بأكثر من 33 عاما من الخبرة في مجال التأجير في تونس، وبمساعدة مساهمتها في مجموعة أنام.[3]

يعد أهم منتج تقدمه المغاربية للإيجار المالي هو "الإيجار التمويلي" والذي يعد نوعا من التمويل تقوم الشركات المالية بموجبه بوضع تجهيزات تحت تصرف العميل خلال فترة محددة مقابل دفع مستحقات شهرية، ويصل نسبة التمويل الممنوح للعميل من طرف الشركة نسبة 100 بالمائة، وتكون فترات السداد من 2 إلى 10 سنوات، وعند

[1] www.univ-oeb.dz, consulté le 30/3/2019, 14 :30.

[2] www.sofinance.dz, consulté le 27/03/2019, 17 :44 .

[3] www.MLA.dz, consulté le 06/04/2019, 21 :24.

نهاية العقد بين الطرفين يستطيع العميل الاختيار بين إعادة التجهيزات أو حيازتها مقابل مبلغ تم تحديده في العقد.[1]

الفرع الثاني: سيتيلام الجزائر

وهي علامة تجارية لشركة "BNP PARIBAS "، بدأت نشاطها في الإقراض للأفراد في فيفري 2006، وهي تقدم حلول تمويل متعددة.

من أجل إرضاء وتلبية الاحتياجات المحددة لعملائها بشكل أفضل تقدم لهم مجموعة من الخدمات والمتمثلة في[2]

- تبسيط الخدمات المصرفية اليومية؛
- وسائل الدفع والسحب؛
- عرض إدارة حساب العميل عن بعد: الخدمات المصرفية عبر الانترنت، علاقات العملاء، أجهزة الصراف الآلي، الرسائل النصية القصيرة؛
- حلول تمويل مصممة خصيصا لجعل للمساعد في المشاريع الخاصة بالأفراد؛
- يقدم حلول لتسهيل إدارة عمليات الزبون و مساعدته في تطوير أعماله بدعم من الخبراء؛
- تطوير عمل العميل الدولي، و إدارة التدفقات النقدية و دورة التشغيل الخاصة به؛
- يمنح تمويل كامل للمشاريع، و لا يطبق الرسم على القيمة المضافة أي أن مشروع العميل يكون معفى من القيمة المضافة، يحد من القيمة الضريبية للمشروع.

المطلب الثالث: مكاتب التمثيل في الجزائر و منجاتها

تسعى مكاتب التمثيل في الجزائر إلى التحسين من جودة خدماتها المقدمة للأفراد خدمة للأهداف المسطرة من أجل إنجاح الشمول المالي، ونجد من بين مكاتب التمثيل في الجزائر القرض الليوني، البنك العربي البريطاني التجاري، وسيتي بنك الجزائر.

الفرع الأول: القرض الليوني

يختص بصورة مبدئية بالعمليات ذات الآجال القصيرة، تتسلم النقود الفائضة عن حاجة الجمهور بشكل ودائع تحت الطلب، وتستخدم مقدارها في عمليات الحسم والتسليف للأمد القصير، وبصورة عامة يكون لديها رأس مال متواضع نسبيا إذا ما قورن بحجم الودائع لديها، لاعتبار أن وظيفة رأس مال هنا هو كضمان لحقوق المودعين

[1] www. Maghreb leasing algerie.com, consulté le 05/04/019, 15 :30.
[2] www.bnpparibas.dz, consulté le 3/4/2019, 21 :35.

بشكل خاص، ولمؤسسات التسليف شبكة واسعة من الفروع موزع بكثافة، لضمان إيصال الخدمات إلى جمهور المودعين[1].

الفرع الثاني: البنك العربي البريطاني التجاري[2]

هو مصرف دولي، يقدم خدمات لتلبية احتياجات العملاء من شركاء ومؤسسات مالية، مع التركيز على تسهيل وتمويل التجارة الدولية من وإلى الأسواق في إفريقيا والشرق الأوسط.

يقدم خدمات ومنتجات بشكل مرن، يجعل المتعامل يفهم المشهد المصرفي التجاري، كما انه يساعد الشركات في عمليات التجارة الدولية وتطوير وجودها في الدول الأجنبية، كما انه يمنح

- تمويل قصير الأجل لمستوردي السلع؛
- تمويل التجارة، عن طريق خطابات الضمان والإعتمادات المستندية للمستوردين والمصدرين؛
- الإقراض العقاري مع تسهيلات في السداد، والتمويل المنظم القصير والمتوسط المدى.

الفرع الثالث: سيتي بنك الجزائر

هو فرع لسيتي بنك بنيويورك، إنه بديل تمويل متوسط وطويل الأجل يستخدم في شراء الممتلكات المنقولة، عند انتهاء الصلاحية ، يكون لدى العميل خيار شراء العقار ، ودفع القيمة المتفق عليها مسبقًا في العقد (القيمة المتبقية)، منحت له رخصة إنشائه في الجزائر في سبتمبر، وذلك بهدف تقوية وتعزيز تواجده، وليواجه متطلبات الاقتصاد الجزائري، يقدم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية والاستثمارية.[3]

يمنح تمويلات تصل إلى 100 بالمائة من قيمة العقار ومعداته الإضافية، تصل المدة إلى 61 شهرا، بمعدل فائدة ثابت ومتغير حسب رغبة العميل، كما يقدم مزايا ضريبية المتمثلة في أن تمويل ضريبة القيمة المضافة بالقيمة الاسمية خلال مدة العملية، كما أنه يسمح بخصم جميع الرسوم المدفوعة عند الاستهلاك المتسارع للأصل.[4]

[1] www.alg17.com, consulté le 26/03/2019, 19 :45.
[2] www.bacb.co.uk, consulté le 9/4/2019, 23 :30.
[3] سليمان ناصر، (2001): **العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع و الآفاق(دراسة تقييميه مختصرة)**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "النظام المصرفي الجزائري واقع و آفاق"، جامعة قالمة، ص 6.
[4] www.citibank.com, consulté le 28/03/2019, 18 h:35.

المبحث الرابع: مرتكزات دعم الشمول المالي

إن نشر ثقافة الشمول المالي استحوذت على اهتمام كبرى المؤسسات البنكية والبنوك المركزية وجميع البنوك العاملة في القطاع البنكي، التي ترى أن إشراك أفراد جميع فئات المجتمع في القطاع المالي الرسمي حسب أهداف الشمول المالي، لن يؤدي إلى تحسين معيشتهم فقط، بل أيضا سيساهم في سلامة الأنظمة المالية ذاتها، لذلك فان كافة الجهات المصرفية تعمل على تعزيز الشمول المالي.

المطلب الأول: دور البنك المركزي والجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي

تؤدي البنوك المركزية والجهات الرقابية الأخرى مثل هيئات السوق وأسواق المال، دورا هاما في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال[1]

الفرع الأول: دور الجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي

أولا: وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات إلى مستخدميها؛

ثانيا: العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف الجهات الرقابية؛

ثالثا: العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية باستخدام التكنولوجيات الحديثة، مع متابعة المخاطر التي قد تنشا عنها بهدف الوصول إلى كافة أطياف المجتمع؛

رابعا: تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية؛

خامسا: تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية، خاصة بين فئة الشباب.

الفرع الثاني: دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي

وقد أطلق البنك المركزي عدة مبادرات لدعم مفهوم الشمول المالي وذلك على النحو التالي[2]

أولا: تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

حيث تعفى البنوك التي تمنح قروض وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي البالغة 10% وذلك في حدود ما يتم منحه منها لتشجيع البنوك على منح الائتمان لتلك الشركات

---

[1] بنك الجزائر، المرجع سبق ذكره.

[2] بطاهر بخته و عقون عبد الله، (2018): **الشمول المالي و سبل تعزيزه في اقتصاديات الدول**، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، ص6.

والمنشآت، ويسري التمويل الممنوح لتلك الشركات والمؤسسات وفقا لمحددات متعلقة بحجم الأعمال أو المبيعات السنوية لهذه المشروعات ورأسمالها المدفوع.

ثانيا: نشاط التامين البنكي

تهدف التعليمات إلى تفعيل التعاون بين القطاع المصرفي وقطاع التأمين وذلك من خلال وضع إطار عام للبنوك لمزاولة نشاط التأمين المصرفي يتضمن، أسلوب مزاولة النشاط، الضوابط والإجراءات التي يتعين إتباعها لمزاولة النشاط، الأحكام العامة للتعاقد بين البنك وشركة التامين.

ثالثا: مبادرة تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل

نظرا لدور القطاع المصرفي الهام في دعم التمويل العقاري إيمانا من البنك المركزي بالمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه بخلاف دوره الاقتصادي، فقد تم طرح مبادرة التمويل العقاري التي تم بموجبها تخصيص مبلغ 20 مليار للبنوك وذلك على شرائح لمدة حدها الأقصى 20 سنة يتم توجيهه للتمويل العقاري الخاص بمحدودي ومتوسطي الدخل، وذلك بأسعار عائد منخفضة لضمان توفير الدعم المناسب للفئات المذكورة، ووفقا لشروط محددة بالتعليمات بالنسبة للمستفيدين من المبادرة والوحدات الممولة، وتهدف التعليمات إلى حث البنوك على زيادة نشاط التمويل العقاري بالإضافة إلى الاتجاه إلى تمويل شرائح محدودي ومتوسطي الدخل مما يدعم مبدأ الشمول المالي.

المطلب الثاني: دور الخدمات المالية والبنكية في تعزيز الشمول المالي

إن الخدمات المالية كخدمات التوفير تساعد الفقراء على الادخار لمواجهة الصدمات، وتنظيم الاستهلاك، وللاستثمار في تحسين مستوى الحياة كما أن التمويل المناسب يمكن الفقراء من تحسين مستوى حياتهم ومواجهة الصعوبات، وهذا ما يدعم ما يرمي إليه الشمول المالي، لذلك فان الدول اعتنت بالخدمات المالية والمصرفية وذلك من خلال[1]

- التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر؛

- زيادة عدد الصرافات الآلية وأي وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية؛

- العمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

[1] www.dotmsr.com, **الشمول المالي**, consulté le 9/4/2019, 22 :34.

تؤدي الحكومات دورا بالغ الأهمية في تشجيع تعميم الانتفاع بالخدمات المالية الأساسية وتحقيق الشمول المالي، عن طريق تقديم الإعانات المالية واعتماد مجموعة متنوعة من التدابير المباشرة، وتعتبر السياسات الرامية إلى توسيع رقعة استخدام الحسابات المصرفية فعالة بوجه خاص، ومن ذلك الاشتراط على المصارف تقديم عروض لفتح حساب برسوم مخفضة أو زهيدة، والإعفاء من المتطلبات المرهقة المتعلقة بالوثائق المطلوبة والسماح بتقديم خدمة المصرف المراسل وسداد الرسوم الحكومية الكترونيا من الحساب المصرفي.[1]

المطلب الثالث: السياسات والقواعد التنظيمية لتحقيق الشمول المالي

يمكن للحكومة أن تؤدي دورا هاما في تحقيق الشمول المالي، من خلال وضع اطر تنظيمية ومؤسسية سليمة، ودعم توفير المعلومات، واعتماد تدابير مباشرة، كتقديم الإعانات وفرض شروط إلزامية تتوخى تحقيق الشمول المالي، وتشير الأدلة إلى دور الحكومة في وضع معايير الإفصاح والشفافية، وتنظيم جوانب إدارة الأعمال والإشراف على آليات الإنصاف الفعالة لحماية المستهلك، وتمثل المنافسة أيضا جزءا أساسيا من حماية المستهلك، واستغلال الإمكانات الواعدة التي تنطوي عليها التكنولوجيا الجديدة يقتضي من الجهات التنظيمية إتاحة الفرصة أمام مقدم الخدمات المالية والمستهلك للاستفادة من الابتكارات التكنولوجية، ويمكن أن يؤثر النهج التنظيمي على النماذج الجديدة في مجال الأعمال التجارية والخدمات.[2]

يمكن أن تفرض القواعد التنظيمية على المؤسسات المالية التزامات تقضي بتعميم الخدمات بالإضافة إلى شروط أخرى مثل: إقراض القطاعات ذات الأولوية، والإلزام بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم قروض للفقراء بأسعار فائدة متدنية وأقساط سداد ميسرة وبدون هامش ربح، وحظر الامتناع عن تقديم الخدمات المالية الأساسية للعملاء من الفقراء، وحظر الامتناع عن تقديم الخدمات في مناطق معينة،[3] بل يجب أن تشمل الخدمات كامل المناطق بما في ذلك المناطق النائية والعمل على تعزيز المشاريع فيها، وهذه السياسات في مجملها تهدف إلى تحقيق مبادئ الشمول المالي والعمل على تعزيزها داخل الدولة.

وفيما يتعلق بالطلب على الخدمات المالية، يمكن أن يؤدي تحسين مستوى إلمام المستهلك بالشأن المالي وقدراته في هذا المجال، وتمكينه، إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات، فالاعتماد على التثقيف المالي لاكتساب القدرة على إدارة ميزانية الأسرة، وانتقاء المنتجات المالية المناسبة واتخاذ خيارات مستنيرة أكثر فيما يتعلق بتحويل الأموال

---

[1] مجلس التجارة و التنمية: المرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] . مجلس التجارة و التنمية، (2014): **تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل إبراز اثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء و الشباب**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، جنيف، ص 23.

[3] المرجع نفسه، ص 24.

واستخدام التحويلات يساعد المستهلك في التغلب على بعض التعقيدات المرتبطة بالاستفادة من الخدمات المالية، ومن الممكن تعزيز القدرات والمعارف والمهارات المالية من خلال سياسات محددة الأهداف ومصممة تصميما جيداً، فالتشجيع الفعال على الإلمام بالشأن المالي واكتساب ثقافة مالية يتطلب مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين مع الحكومات في الاضطلاع بدور قيادي تنسيقي ومساند فعال.[1]

[1] الاونكتاد، (2014): **تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية– التمكين الاقتصادي للنساء والشباب–**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المنعقد في جنيف، ص23.

خلاصة الفصل الثاني

ما يمكن استخلاصه في هذا الفصل هو أن الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات في النظام المصرفي، ولقد تجسدت الإصلاحات المالية والاقتصادية أكثر بعد التسعينات وذلك قصد وضع القواعد الأولى للدخول إلى اقتصاد السوق من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90-10، الذي يرتكز على معايير جديدة في التسيير النقدي والمالي للاقتصاد الوطني، وهذا سعيا لتحقيق المعايير العالمية، لتتبنى الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة الشمول المالي والذي يهدف إلى إدماج الفئات المهمشة من الأفراد، والفقراء وذوي الدخل المحدود، وهذا ما أدى بالبنوك والمؤسسات المالية إلى التحسين من جودة خدماتها المعروضة على الأفراد، بغية استقطاب اكبر عدد من المنخرطين، وهذا بهدف جذب الأفراد للتعامل في السوق الرسمية وإبعادهم عن السوق السوداء، كما أن البنك المركزي ومختلف السياسات والتشريعات التنظيمية قد أصدرت قواعد وبيانات جديدة بهدف تعزيز الشمول المالي، لمواكبة والتماشي مع التطورات الاقتصادية العالمية، حيث يفسر تبني الجزائر للشمول المالي الصعوبات المالية التي يعاني منها النظام البنكي والمالي الجزائري والتي تعتبر السبب الرئيسي لانتهاج الشمول المالي والتي يمكن إيجازها في تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب للتطور الحاصل في المجتمع، مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها، غياب التسويق البنكي الشيء الذي يقف كعائق أما هذه البنوك، ضعف الادخار مما يؤثر سلبا على تنمية موارد البنوك التجارية بسبب انخفاض معدلات الفائدة وتوفر الاستثمارات المربحة في السوق السوداء، بالإضافة إلى التهرب الضريبي والاستفادة من تكاليف الفرصة البديلة في الدوائر غير الرسمية.

الفصل الثالث

إمكانية الإستفادة من تجارب الدول العربية في توطين الشمول المالي

تمهيد

يتميز الشمول المالي في الدول العربية بالضعف، فنحو 18% فقط من السكان في البلاد العربية لديهم حساب مع مؤسسة مالية مقارنة مع 43% في البلدان النامية، ووفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي وهي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، باستثناء بعض دول الخليج التي تحقق مستويات عالية فيما يخص الشمول المالي، لكن تبقى جل البلدان العربية الاخرى تعاني من ضعف معدلات الشمول المالي، وهذا نظرا لضعف نسب المؤشرات معدل الشمول المالي في البلدان العربية.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى بعض التجارب العربية وكذا تسليط الضوء على التجربة الجزائرية في تطبيق الشمول المالي وهذا وفقا للتالي

المبحث الأول، تم التطرق إلى تجارب دول ذات معدلات مرتفعة وناجحة في الشمول المالي؛

المبحث الثاني، خصص لتداول تجارب دول متوسطة المعدل في الشمول المالي؛

المبحث الثالث، تم التطرق إلى تجارب دول فاشلة في الشمول المالي؛

المبحث الرابع، فقد كان حول التجربة الجزائرية في الشمول المالي.

المبحث الأول: عرض تحليلي لتجارب بعض الدول مرتفعة الشمول المالي

تعتبر هذه الدول السباقة عربيا وعالميا في تطبيق الشمول المالي، وهذا من حيث تنوع الخدمات المالية التي تقدمها والإستراتيجيات المتبعة لتعزيز الشمول المالي، وفي هذا السياق تعتبر دولة الإمارات من أوائل التي سعت لتجسيد الشمول المالي، وتليها البحرين ثم المملكة العربية السعودية التي أولت إهتماما كبيرا في تعزيزه، هذا وسنتطرق في هذا المبحث إلى عرض تجربتين لهذه الفئة، الإمارات والسعودية.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الشمول المالي في الإمارات

صنف البنك الدولي، دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الـ 33 عالمياً والأولى عربياً في المؤشر السنوي للشمول المالي، وهي من السباقة في تطبيقه الذي يعنى بإدخال أفراد المجتمع ضمن النظام المالي نظرا لما يمثله ذلك من شفافية وتقليل الاقتصاد غير الرسمي.

ولمعرفة مدى نجاعة إنتهاج الشمول المالي في الإمارات لابد من تبيان الإحصائيات المالية والبنكية للإمارات ومدى توافقها مع مؤشرات الشمول المالي.

أولا: مجموعة البنوك والمؤسسات المالية بالإمارات

لمعرفة مدى مساهمة النظام البنكي و المالي في الإمارات في إنجاح الشمول المالي، لابد من التطرق لبنية النظام البنكي الإماراتي و مختلف مؤسساته المالية.

تضم الإمارات عدد المؤسسات الخاضعة لمراقبة بنك الإمارات، موزعة كالتالي[1]

بنوك تجارية مقسمة إلى فئتين بنوك المؤسسة محليا وفروع البنوك الأجنبية، بنوك الاستثمار عددها 33 بنكا وشركات التمويل حوالي 27 شركة، بالإضافة إلى مكاتب التمثيل 70 مكتبا لسنة 2017.

ثانيا: الحسابات المصرفية في المؤسسات المالية الرسمية

كون البنك الدولي يعتمد على عدة مؤشرات لقياس الشمول المالي، من بينها استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية التي ترتكز على مجموعة من الابعاد أهمها نسبة البالغين الذين لهم حساب في المؤسسات المالية الرسمية.

إن نسبة 84% من البالغين في دولة الإمارات لديهم حساب واحد على الأقل في البنوك العاملة في الدولة وأن 68% من النساء لديهم كذلك حسابات بنكية.

[1] مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2017): مقال متاح على الموقع: www. Centrebank. Ae، 12/04/2019، 13: 20 .

تأتي الإمارات في مقدمة الدول التي تزود المتعاملين بخدمات مصرفية عبر الهواتف الذكية، حيث بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى إجمالي سكان الإمارات نحو 88%، وتصل نسبة الرجال الذين لديهم حسابات مصرفية في الإمارات إلى إجمالي عدد الرجال في الدولة 93%، بينما تبلغ النسبة 76% في السيدات[1].

ولقد إتخذت الإمارات خطى واسعة تجاه تحسين وتفعيل بيئة ملائمة للشمول المالي، وإبتكار وتحسين التقنية المطلوبة التي تسهل عملية الوصول إلى الخدمات المصرفية المميزة، كما تعمل على تشجيع المنافسة بين المصارف التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للدولة بأسرها.

والجدول الموالي يرصد تطور نسبة الحسابات خلال ثلاث سنوات في الإمارات:

الجدول رقم (3–01): ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الامارات

	الذكور			الاناث			المجموع		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
نسبة ملكية الحسابات(%)	68,8	89,8	-	47,2	66,3	-	59.6	83,2	87,4

Source : Elaboré par les chercheurs en se référant aux :
- The Global findex database, world bank group.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

– تزايد ملكية الحسابات في الإمارات خلال السنوات 2011، 2014 و2017 حيث نجد أنه خلال سنة 2011 كان حوالي 60% فقط من السكان الذين يفوق سنهم 15 سنة يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية، وإنتقلت هذه النسبة إلى 83% سنة 2014 وإلى 87% سنة 2017.

– ارتفاع معدل الشمول المالي لدى الذكور على حساب النساء خلال السنوات الثلاث، حيث تصل إلى اعلى معدل لها سنة 2014 المقدرة ب 66,3%، وهو يمثل تقريبا ادنى معدل شمول مالي عند الذكور لسنة 2011 بنسبة 68,8%، هذا يعكس الوعي والتثقيف المالي لدى سكان الامارات ومدى اقبالهم الواسع على المنتوجات البنكية الرسمية.

[1] تقرير البنك الدولي، متوفر على الموقع الإلكتروني: www. Alitihad.ae، 2019/04/02، 22:00.

ثالثا: تطور حجم الإدخارات في البنوك

يعكس حجم الادخار، النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية، كما يبين هذا المؤشر مدى ثقة الافراد بالنظام الرسمي.

تحظى الإمارات بأكبر نسبة من المدخرين بإنتظام في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أظهر التقرير أن 41% من المدخرين في الإمارات يخططون للبدء في الادخار في عام 2018، ويخطط 57 %منهم أيضاً لزيادة مدخراتهم لهذا العام، مقارنة بنسبة 64 % في عام 2017، وارتفع عدد المشاركين في الاستطلاع الذين يرون أنهم يدخرون مبالغ كافية شهرياً بنسبة 4% مقارنة بالمشاركين في استطلاع عام 2016، ومع ذلك أفاد 85% من المشاركين في الاستطلاع أنهم ما زالوا لا يدخرون مبالغ كافية لمستقبلهم.[1]

رابعا: مؤشر قياس حجم القروض في البنوك والمؤسسات المالية

تمثل حجم القروض نسبة الأفراد المقترضين من الجهات الرسمية، وهي من بين أهم مؤشرات قياس الشمول المالي، و لمعرفة مدى إقبال الأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية لا بد من التطرق لتطور نسبة هذا الاخير في الإمارات.

الجدول الموالي يوضح لأهم التطورات في هذه المؤسسات

الجدول رقم (3-02): نسبة البالغين الذين إقترضوا من البنوك التجارية أو من المؤسسات المالية الإماراتية

	مجموع	ذكور	إناث	أفقر 40%	أغنى 60%
نسبة الإقتراض (%)	15,4	18,1	8,6	13,6	16,7

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات البنك الدولي، 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن

نسبة الإقتراض من مؤسسة مالية في الامارات مرتفعة بشكل عام، وتزيد نسبة المقترضين الذكور على النساء مما قد يشير إلى أن النساء تعاني للوصول إلى القنوات المالية الرسمية والاقصاء المالي اكثر من الرجال، ويظهر الجدول أن أغنى 60 بالمئة من السكان يقترضون من مؤسسة مالية رسمية اكثر من أفقر40 بالمئة، وقد يعود ذلك إلى المخاطر

[1] https:// www.albayan.ae, consulté le 2019/04/22, 14:16.

المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالاراضي والعقارات في حال التخلف عن السداد.

ضخت البنوك العاملة بالدولة (60 بنكاً) قروضاً وتسهيلات جديدة للقطاع الخاص المقيم في الإمارات، بقيمة 44 مليار درهم في عام 2017، ليرتفع رصيد الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص بنسبة 4% إلى 1.13 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2018 مقارنة مع 1,086 تريليون درهم بنهاية عام 2017.

وأن كامل الزيادة في الإقراض والتسهيلات التي قدمت للقطاع الخاص، ذهبت للقطاع التجاري والصناعي الذي ارتفع رصيد الائتمان المصرفي التراكمي الممنوح له 5.8% إلى 793 مليار درهم، بنهاية 2018 مقارنة مع 749 مليار درهم، بنهاية 2017، وبقي رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة لقطاع الأفراد مستقراً من دون تغيير يذكر عند مستوى 337.5 مليار درهم، بنهاية 2018 كما هو بنهاية العام الذي سبقه.

أما الائتمان المصرفي المقدم لغير المقيمين من عملاء البنوك العاملة بالدولة، فارتفع بنحو 20 مليار درهم، بنمو 15,5% خلال العام 2018 ليبلغ الرصيد الإجمالي 147,5 مليار درهم مقارنة مع 127,5 مليار درهم بنهاية 2017. وبلغت حصة التمويل المصرفي الجديد بالدرهم لغير المقيمين نحو 5 مليارات درهم ليرتفع رصيد هذا البند إلى 20,6 مليار درهم بنهاية عام 2018، بنمو 32,1% مقارنة مع رصيدها البالغ 15,6 مليار درهم، بنهاية ديسمبر 2017، ويعتبر ذلك مؤشراً مهماً على ارتفاع الثقة بالعملة الوطنية من قبل المقترضين غير المقيمين بالدولة، كما أنه يظهر تحسن العائد على الدرهم مقارنة مع العملات الأخرى[1].

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي في السعودية

لاقى الشمول المالي في المملكة العربية السعودية إهتماما كبيرا لدوره في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 وبرامجها الاستراتيجية، ولمعرفة مدى تطور الشمول المالي في المملكة لابد من التطرق إلى مختلف الإحصائيات المالية ومقارنة مدى توافقها مع أبعاد الشمول المالي.

أولا: مجموعة البنوك والمؤسسات المالية

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية أحد الركائز التي تدعم أهداف الشمول المالي، إذ وجب التعرف على عدد البنوك في المملكة، وما هي أهم بنوكها.

[1] الإتحاد الإقتصادي، (2019): المتاحة على الموقع الالكتروني www.alitihade.ea ، 2019/05/27، 15:15.

تقوم الجهات البنكية في المملكة مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بتعزيز جهود الشمول المالي، وذلك بتمكين وصول الشباب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية، من خلال رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى رفع نسبة التمويل المخصص لها إلى 20%، حيث يبلغ عدد البنوك في السعودية 13 بنكا مدرج في السوق المالي السعودي، إذ يعتبر أكبر بنك في المملكة من حيث قيمة المركز المالي هو البنك الأهلي التجاري، بلغت قيمة أصوله أكثر من 437,5 مليار ريال سعودي.[1]

ثانيا: الحسابات المصرفية في المؤسسات المالية الرسمية

يعد هذا المؤشر من مؤشرات الشمول المالي، يتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور واستخدام الحسابات في دفع فواتير الشراء.

تصل نسبة تملك الحسابات المصرفية بين البالغين إلى 72% في السعودية ومن المستهدف الوصول إلى نسبة 80% بحسب برنامج تطوير القطاع المالي في سنة 2018.

وبلغت نسبة غير المالكين لحسابات مصرفية من اجمالي السكان 6,9 مليون شخص، بنسبة تصل إلى 28 %، نسبة النساء منهم 60%، وتنوعت اسباب عدم تملك الحسابات المصرفية لهذه الفئة على النحو التالي:

الجدول رقم (3-03): أسباب عدم تملك حسابات مصرفية في السعودية

الأسباب	النسبة
عدم توفر الأموال الكافية	%66
و جود حساب مصرفي أخر لدى احد أفراد الأسرة	%47
أسباب دينية	%7
غياب الوثائق ثبوتية	%22
عدم الثقة في المؤسسات المالية	%8
العيش في مكان بعيد عن المؤسسات المالية	%13
الخدمات المالية باهضة الثمن	%28

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي، (2019): متاح على الموقع الالكتروني www.sama.gov.sa، 2019/05/02، 12:22.

13% من الذين يملكون حسابات بنكية في المملكة (من السعوديين و غير السعوديين) لا يقومون باستخدام هذه الحسابات، و قد بلغ المعدل العالمي لهذه الفئة 20%، أما المعدل في الدول ذات الدخل المرتفع قد تصل إلى 4%، ويدل هذا المؤشر على قلة الوعي والثقافة المالية، أو وجود معوقات أو اشتراطات تعوق الاستخدام الكامل للحساب المصرفي.

والجدول الموالي يرصد تطور نسبة تملك الحسابات خلال ثلاث سنوات في السعودية

الجدول رقم(3-04): ملكية الحسابات المصرفية في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في السعودية

	المجموع			الذكور			الإناث		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
ملكية الحسابات	%46	%69	%72	%73	%75	%81	%15	%61	%58

Source : Eloboré par les chercheurs en se référent:

- The Global findex database, world bank Group.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه

- تزايد الحسابات المصرفية في السعودية خلال السنوات 2011، 2014 و2017 حيث نجد أنه خلال سنة 2011 كان حوالي 46% فقط من السكان الذين يفوق سنهم 15 سنة يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية وإنتقلت هذه السنة إلى 69% سنة 2014 وإلى 72% سنة 2017؛

- إرتفاع النسبة لدى الذكور على حساب النساء خلال السنوات الثلاث حيث تصل إلى أعلى معدل سنة 2014 والمقدر ب61% وهو يمثل تقريبا أدنى معدل عند الذكور، وهو ما يعكس إتساع الفجوة في نسب الوعي المالي بين الذكور والإناث.

ثالثا: تطور حجم الإدخارات في البنوك

مؤشر الإدخار من بين مؤشرات الشمول المالي، وهو يقيس مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالإدخار في المؤسسات المالية الرسمية.

بلغت نسبة المدخرين من اجمالي السكان في السعودية 44%، ويدخر 47% من الرجال وهو ما يعد اكثر من معدله بين النساء 41%، يدخر 14% فقط من البالغين في السعودية بالبنوك، بينما يقوم 30% بالادخار خارج البنوك.

يفضل اغلب السعوديين الاحتفاظ باموالهم في حسابات مصرفية في البنوك، ثم بدرجة اقل في جمعية مالية مع الاصدقاء و الزملاء.[1]

رابعا: مؤشر قياس حجم القروض في البنوك والمؤسسات المالية

القروض البنكية المقدمة من طرف الجهات الرسمية من أهم الأهداف التي يسعى الشمول المالي لتحقيق زيادتها، وهو مؤشر يقيس مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

بلغت نسبة المقترضين من السعوديين 31%، وتتجلى طرق الإقتراض لدى أفراد المجتمع السعودي على النحو التالي:

الجدول رقم(3-05): طرق الإقتراض لدى أفراد المجتمع السعودي

طرق الاقتراض المفضلة لدى أفراد المجتمع	النسبة
بنك أو مؤسسة مالية رسمية	%60
الديانة أو المقرضون بشكل غير رسمي	%1
احد البنوك التنموية الحكومية (مثل البنك العقاري أو بنك التنمية الاجتماعية)	%15
الأصدقاء اواقارب	%25

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على معطيات البنك الدولي.

يوضح الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد المجتمع يقترضون بشكل رسمي في البنوك والمؤسسات، وبنسبة قليلة أو تكاد تنعدم بشكل غير رسمي.

الجدول التالي يوضح نسبة الاقتراض في المؤسات المالية الرسمية للسعودية للبالغين فوق سن 15 سنة

الجدول رقم (3-06): نسبة الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة في السعودية

السنوات	2011	2014	2017
نسبة الإقتراض %	2	12	11

Source: Elaboré par les chercheurs en se référant aux: - The Global Findex Database, World Bank Group: https://globalfindex.worldbank.org/ -The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018

[1] مؤسسة النقد السعودي، المرجع سبق ذكره.

يتضح من خلال الجدول أن قيمة المؤشر قد سجلت إرتفاعا ملحوظا حيث إنتقل من 2% سنة 2011 إلى 12% سنة 2014، وتنخفض سنة 2017 بنسبة ضعيفة.

المطلب الثالث: الفئات المستهدفة من الشمول المالي والدروس المستقاة من التجربتين

بعد عرضنا لتجربتي الإمارات والسعودية نجد أن كلاهما سعا جاهدان ولازال ليومنا هذا يسعيان في إنجاح الشمول المالي، وذلك بإيجاد حلول للفئات المستهدفة من الشمول المالي كالفقراء ومحدودي الدخل خاصة المرأة والشباب وغيرها، لذلك لابد من التعرف على هذه الفئات التي تعتبر هدفا من أهداف الشمول المالي.

الفرع الأول: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في الإمارات

تسعى الإمارات العربية المتحدة، التي تضم وافدين من أكثر من 100 دولة، لإيجاد حلول عملية لمواطنيها العاطلين عن العمل، عبر رفع نسبة التوطين في القطاع الخاص، وتصل نسبة البطالة إلى نحو 11%، وتعتبر أقل من المعدلات المتعارف عليها بين الدول العربية، وفق آخر تقديرات منظمة العمل الدولية.

تعاني الإمارات من البطالة كغيرها من البلدان، حيث يمكن تسجيل تطورات نسب البطالة خلال الخمس سنوات السابقة وفقا للمنحنى التالي:

الشكل رقم (3-01): نسبة البطالة في الإمارات

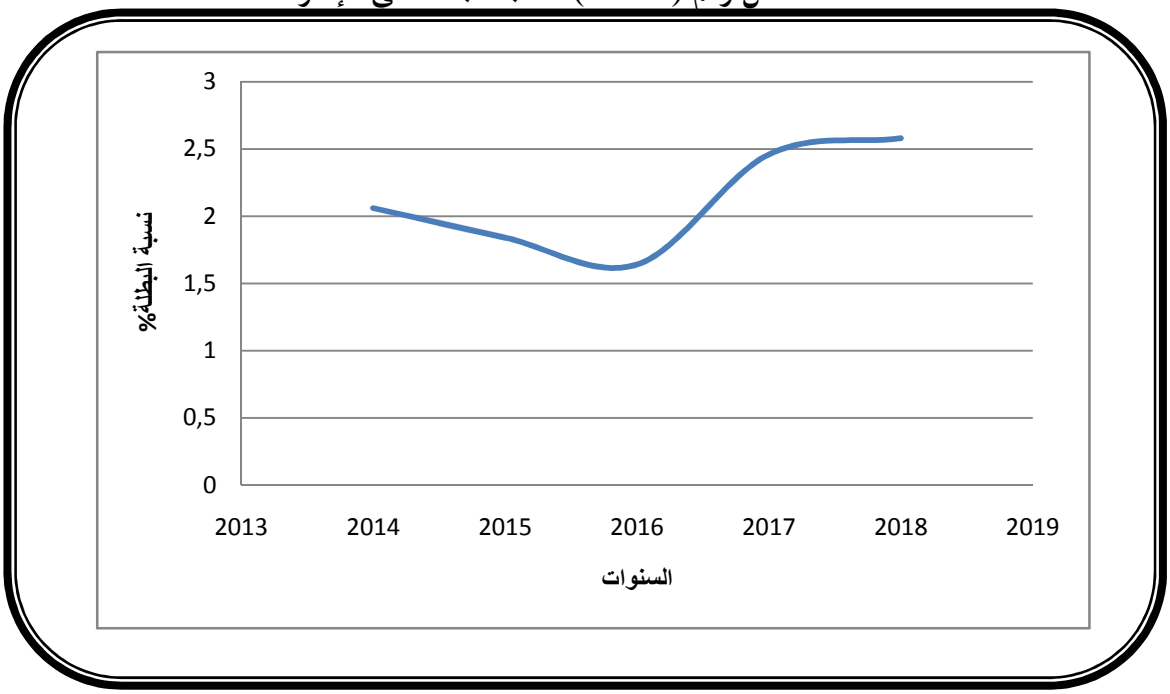

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات البنك الدولي.

ارتفع معدل البطالة في الامارات إلى 2,5% سنة 2017، حيث جاءت النسبة الأكثر للمتعطلين عن العمل بالفئة العمرية من سن 25 حتى 29 عاما بنسبة 23,8% ثم الفئة من 20 إلى 24 عاما بنسبة 22,7%،

أما فيما يخص للتشغيل، عمل ما نسبته 72% في القطاع الخاص، بينما يعمل 8,3% في القطاع الحكومي المحلي، و2,3% في الحكومة الاتحادية و4,7% في القطاع المشترك بين الحكومي والخاص.

الفرع الثاني: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في السعودية

تعاني السعودية من معدلات بطالة قياسية، تستحوذ على نسبتها الأكبر فئات الشباب والمرأة والمتعلمين، سعت الحكومة السعودية إلى علاجها لكنها فشلت لأن القطاع الإنتاجي الخاص ضعيف ومصروفات الدفاع مرتفعة رغم عجز الميزانية المزمن، حيث بلغ عدد العاطلين السعوديين نحو 693,8 ألف عاطل سعودي بمعدل بطالة 5.6% (العاطلون من قوة العمل السعودية البالغة 5,72 مليون فرد) منهم 254,1 ألف عاطل من الذكور وذلك عام 2016.

والشكل التالي يوضح نسب البطالة في السعودية:

الشكل رقم(3-02): نسبة البطالة في السعودية

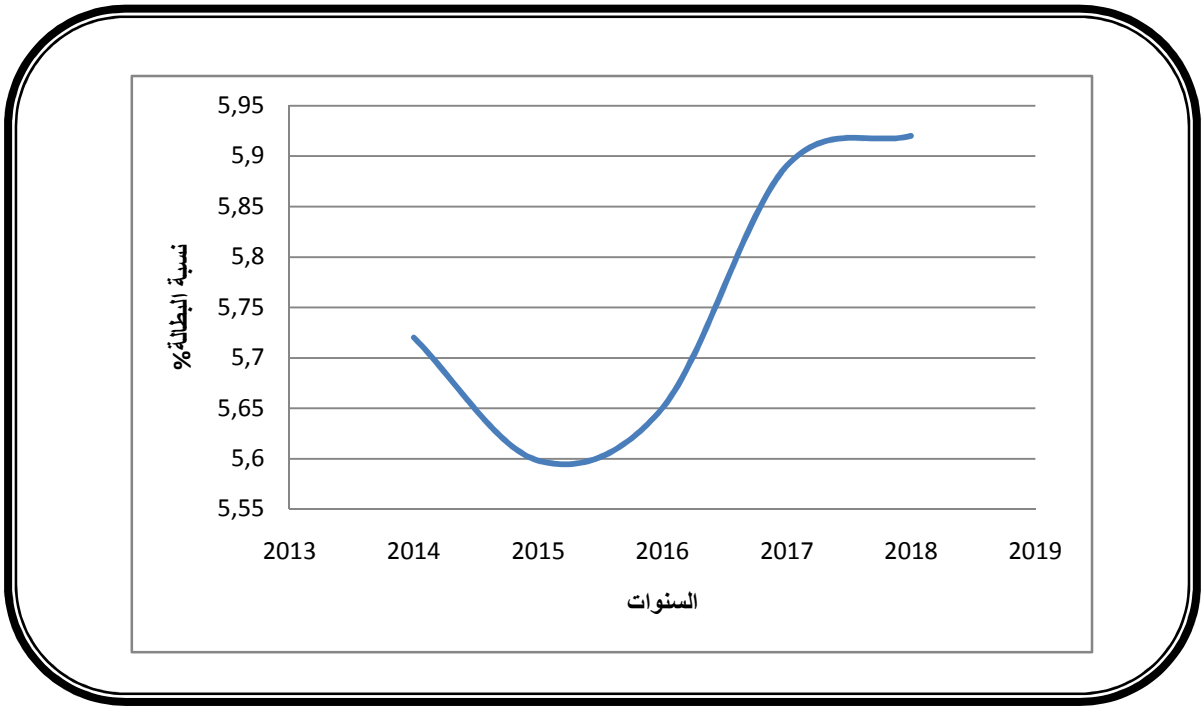

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات البنك الدولي

من الشكل أعلاه يتضح أن نسب البطالة في السعودية للسنوات الخمس محافظة على نسبة 5%، وهي نسب منخفضة مقارنة بالدول النامية.

الفرع الثالث: الدروس المستقاة من تجربة الإمارات

دولة الإمارات من أوائل الدول التي سعت لتحقيق مفهوم الشمول المالي، وذلك من خلال

– **نظام حماية الأجور**: هو نظام إلكتروني لتحويل الرواتب يسمح للمؤسسات بدفع أجور العاملين عن طريق البنوك ومكاتب الصرافة والمؤسسات المالية المعتمدة والمصرح لها بتقديم الخدمة، ويتيح هذا النظام الذي أشرف على تطويره مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لوزارة العمل إنشاء قاعدة بيانات تسجل مدفوعات الأجور داخل القطاع الخاص، مما يكفل دفع الأجور المتفق عليها في الوقت المحدد، كما يغطي نظام حماية الأجور جميع المؤسسات المسجلة في جميع القطاعات والصناعات ويستفيد من فئات مختلفة من القوى العاملة[1].

– **تقديم شركات الصرافة خدمات مصرفية للفئات المحرومين من التعامل مع البنوك**: هذا بفتح حساب إفتراضي يوفر بعض الخدمات الإضافية المحددة والمرتبطة بالبطاقة الإلكترونية الخاصة بصرف الراتب، عبر تمكين حامليها من سداد الفواتير وإجراء التحويلات المالية وغير ذلك من الخدمات، من أجل توفير بعض الحلول المالية لهذه الفئة.

– **تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية**: تتيح هذه الخدمات للعملاء إجراء عمليات الدفع المباشر أو عن طريق الإنترنت دون الحاجة لحمل البطاقة المصرفية، حيث تعتمد على تحميل بيانات بطاقة أو بطاقات عدة، على المحفظة الإلكترونية الموجودة على الهاتف الذكي، ثم الاختيار بسهولة للبطاقة التي سيتم الدفع منها، يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظرا لسهولة الدخول وقلة التكاليف.

الفرع الرابع: الدروس المستقاة من تجربة السعودية

لقد شملت إستراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي أربعة محاور لتعزيز مبادرات وخطط الشمول المالي من خلال إدراج مبادئ حماية العملاء، والشمول المالي ضمن تشريعاتها بهدف حصول كل شرائح المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة بتكاليف مناسبة وعادلة وشفافة، هذه المحاور الأربعة هي

–**المحور الأول**: خاص بتطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدفع؛

–**المحور الثاني**: وضع خطة تطويرية لنظام سداد لتقديم ثلاث خدمات جديدة وهي خدمة السداد المباشر والآمن عير الأنترنت، التوسع في عدد المفوترين والسداد الآلي لفواتير قطاع الأعمال؛

–**المحور الثالث**: تطوير نظام سريع ونظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة، ويهدف هذا المحور إلى فصل التحويلات المالية عالية القيمة عن التحويلات المالية منخفضة القيمة ومعالجتها في نظامين مستقلين بحيث يتم إنشاء نظام جديد يكون مرادفاً لنظام سريع؛

[1] بنك دبي الإسلامي، (2019): متاح على الموقع الالكتروني www.dib.ae، 2019/05/07، 23:12.

-المحور الرابع: تطوير مدفوعات التجوال (مثل الأجهزة المتنقلة والهاتف المحمول، ويهدف هذا المحور إلى التركيز على جذب وإدخال شريحة من المجتمع في المنظومة المصرفية واستفادتها من الخدمات المقدمة من المصارف (مثل الوافدين وصغار السن وغيرهم) بواسطة الأجهزة المتنقلة، وتشجيع المصارف على تقديم خدمات مصرفية باستخدام الهواتف الذكية، وتفعيل خدمات التجارة الإلكترونية من خلالها.

المبحث الثاني: عرض تحليلي لتجارب بعض الدول متوسطة الشمول المالي

انتهجت هذه الدول الشمول المالي في سياساتها الاقتصادية، بغية التحسين من جودة نظامها المالي والبنكي، وضم اكبر عدد من الناشطين في النظام المالي الرسمي، وتعتبر هذه الدول ضمن الدول المطبقة للشمول المالي والسائرة نحو تحقيق معدلات جيدة مستقبلا، حيث تصنف ضمن قائمة الدول ذات معدلات شمول مالي متوسط.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الشمول المالي في فلسطين

بادرت سلطة النقد الفلسطينية للانضمام إلى ائتلاف الشمول المالي وشرعت بتنفيذ العديد من برامج تطوير الشمول المالي بالاشتراك مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، ومع مزودي المنتجات والخدمات المالية وعدد من المؤسسات الأخرى، جهودها في مجال التوعية والتثقيف المالي[1] بالإعلان عن تبني فكرة إعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية للشمول المالي، بهدف تعزيز وصول كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، وهذا نحو تحقيق الشمول المالي في فلسطين الذي سيعود على المجتمع بفوائد اقتصادية واجتماعية عدة وعلى رأسها تحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

ولمعرفة مدى نجاعة انتهاج الشمول المالي في فلسطين لابد من تبيان الإحصائيات المالية والبنكية ومدى توافقها مع مؤشرات الشمول المالي.

أولا: مجموعة البنوك والمؤسسات المالية بفلسطين

البنوك والمؤسسات المالية تعتبر كبنية تحتية ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، إذ وجب توفر بيئة مالية مناسبة لتعزيز الشمول المالي، لذا وجب إعطاء نظرة حول عدد البنوك والمؤسسات المالية وعدد الفروع في فلسطين.

عانى النظام البنكي والمالي الفلسطيني من الاحتلال ولازال يعاني من حالة انقطاع في تطور قطاعه المالي وما رافقه من حالة إقصاء قصري للمواطنين الفلسطينيين عن الوصول إلى واستخدام المنتجات والخدمات المالية الرئيسية بسبب إغلاق سلطات الاحتلال للبنوك الفلسطينية العاملة فيها، وحرمان الفلسطينيين من إقامة مؤسسات مالية أخرى، بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وتولي السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولياتها في الترخيص والإشراف على القطاع المالي بكافة فروعه، شهد القطاع المالي والدة جديدة.

[1] التثقيف المالي، امتلاك الوعي والمهارة والقدرة على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية وما تقدمه من منتجات وخدمات واتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

بلغ عدد البنوك بفلسطين كآخر إحصائية 15 بنك، 7 بنوك محلية وبنوك عربية، 12 بنك تجاري، وبنوك إسلامية،[1] يبلغ عدد الفروع والمكاتب 531 و690 صرافا أليا يتركز معضمها في شمال ووسط الضفة.[2]

خلال العام 2017 بقي عدد المؤسسات المرخصة من قبل سلطة النقد ست مؤسسات، تتضمن أربع مؤسسات ربحية، هي: فيتاس فلسطين، وشركة أكاد للتنمية والتمويل، وشركة الإيداع للتمويل متناهي الصغر، وشركة أصالة للتنمية والإقراض، وشركتي غر ربحيتين هما: الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن، وشركة ريف للتمويل المصغر، وتعمل مؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال شبكة من الفروع والمكاتب بلغ عددها نهاية العام 2017 حوالي 84 فرعا ومكتبا.[3]

ثانيا: الحسابات المصرفية في المؤسسات المالية

اعتمادا على مؤشر الشمول المالي الذي يعتمد على ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما، يمكن معرفة نسبة امتلاك هذه الفئة للحسابات المصرفية في المؤسسات المالية والبنوك في فلسطين.

حيث أولت اهتماما في ما يخص هذه الجانب فقد قامت سلطات النقد الفلسطينية بإصدار التعليمة رقم 6 لسنة 2019 و المتعلقة بحساب الشمول المالي، حيث تطبق أحكام هذه التعليمات على البنوك المرخصة لها من سلطة النقد حيث يجب على المصارف الالتزام ب[4]

-التحقق من العملاء بعناية بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب قبل وبعد فتح حساب الشمول المالي؛

-أن يتم فتح الحساب دون أن يكون ذلك مقترنا بشرط لشراء خدمة أو منتج مصرفي معين؛

-أن يتم تخصيص خانة مناسبة لحساب الشمول المالي على النظام البنكي؛

كما قامت بتنفيذ حملات التوعية المالية مثل حملة حساب لكل مواطن، التي تم خلالها فتح حوالي 80 ألف حساب جديد، كان من ضمنهم المستفيدين من التحويلات الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية الذين يصنفون ضمن فئة الدخل المحدود جدا.

والجدول التالي يوضح نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في فلسطين لما فوق سن 15 سنة

[1] جمعية البنوك في فلسطين، (2017): **القطاع المصرفي الفلسطيني**، حقائق مصرفية، ص 2.

[2] جمعية البنوك في فلسطين، (2019): **مجلة البنوك في فلسطين**، العدد 77، فلسطين، ص2.

[3] سلطة النقد الفلسطينية، (2018):**التقرير السنوي 2017**، رام الله، فلسطين، حزيران، ص3.

[4] سلطة النقد الفلسطينية، (2019): **تعليمات المصارف لسنة 2019**، التعليمة رقم 6 بشان حساب الشمول المالي، ص 2.

الجدول رقم(3-07): ملكية الحساب في مؤسسة مالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما لسنة 2014 في فلسطين

	الذكور	الإناث	المجموع
ملكية الحسابات في مؤسسة مالية(%)	27.3	21.2	24.2

المصدر : اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص13.

يوضح الجدول أعلاه نسب ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الفلسطينية كنسبة من لبالغين فوق سن 15 سنة، والذي يوضح أن نسبة امتلاك الذكور للحسابات المالية أكبر من نسبة إمتلاك الإناث بفارق 6%، أما كنسبة إجمالية فقد بلغت 24.2%، لسنة 2014 في المؤسسات المالية الفلسطينية، وهي نسبة متدنية راجع ذلك إلى كون فلسطين محتلة وهذا ما يؤثر على تعاملات الأفراد مع المؤسسات المالية والنقدية.

ثالثا: تطور حجم الإدخارات في البنوك

ويقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية، والجدول التالي يوضح نسبة الإدخارات في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الجدول رقم(3-08): نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية الفلسطينية

	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الادخار(%)	3.4	1.9	0.7	5.8	-

المصدر:من إعداد الطالبتين إعتمادا على سلطة النقد الفلسطينية: تقرير سنة 2017، مرجع سبق ذكره، ص12.

حقق الجهاز البنكي الفلسطيني على مدار الأعوام المبينة في الجدول تقدما مستمر في حشد وتعبئة المدخرات، حيث شكلت ودائع الجمهور ما نسبته 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ساهمت مؤسسات الإقراض المتخصصة في نشر وتعميم الخدمات المالية وخاصة تمويل الفئات المحرومة من الإستفادة من خدمات القطاع البنكي، وهذا ساهم بتنمية قطاعات إنتاجية مهمة في الإقتصاد الفلسطيني كالزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والإسكان والمشاريع الصغيرة، كما ساهم في خلق المزيد من فرص العمل وتشغيل الأيادي العاملة، مما ينعكس إيجابا على تنويع مصادر الدخل وتحقيق الإكتفاء الذاتي جزئيا أو كليا، ويحسن من مستوى الشمول المالي في فلسطين.[1]

[1] ماجد محمود محمد أبو دية، (2016): **دور الانتشار المصرفي و الاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم الاقتصاد، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، ص151.

رابعا: مؤشر قياس حجم القروض في البنوك والمؤسسات المالية

وهي نسبة اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية الرسمية، ويقيس النسبة المئوية للبالغين 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

تخضع كل من مؤسسات الإقراض المتخصصة ومؤسسات الصيرفة، لرقابة سلطة النقد وإشرافها، ورغم ما شهدته هذه المؤسسات من التطورات على الصعيد التشريعي و المالي خال السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الضرورية للاستمرار في التطور والتقدم، ولتمكينها من القيام بدورها المطلوب بفعالية و المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفي النظام المالي بشكل خاص.

وفيما يلي استعراض لأهم التطورات في هذه المؤسسات خلال العام 2017

الجدول رقم(3-09): نسبة صافي الإقراض للمؤسسات المالية الرسمية الفلسطينية

	كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي				
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الإقراض(%)	1.7	2.3	2.4	2.0	1.8

المصدر : اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص13.

من خلال ماهو مبين في الجدول وفيما يخص صافي الإقراض لسنة 2017 نلاحظ انه انخفض مقارنة مع السنوات السابقة بنحو 6.8% مقارنة بالعام السابق، الذي بلغت فيه نسبة الاقراض 2%.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستويات نسب الإقراض في فلسطين متدنية حيث تتراوح بين 1% و2% فقط، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي، خلال السنوات المدروسة، وهذا راجع إلى أن مؤسسات الإقراض المتخصصة الفلسطينية لاتزال بحاجة إلى العديد من التعديلات للقيام بدورها بشكل فعال.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي في المغرب

يعتبر الشمول المالي في المملكة أحد الالتزامات القوية لبنك المغرب حيث جعل منه، منذ سنة 2014، أحد أهم أهدافه وأحد المحاور الرئيسية ضمن إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي، ولمعرفة مدى نجاعة تطبيق الشمول المالي في المغرب لابد من دراسة مجموعة من الإحصائيات ومقارنة مدى توافقها مع أبعاد الشمول المالي ومؤشراته، لذلك تم استعراض مايلي

أولا: مجموعة البنوك و المؤسسات المالية بالمغرب

يعتبر النظام البنكي من أهم الركائز الأساسية التي تدعم أهداف الشمول المالي، إذ لابد من التعرف على عدد البنوك المتاحة داخل الدولة بالإضافة إلى عدد الفروع البنكية والمؤسسات المالية.

يضم المغرب عدد المؤسسات الخاضعة لمراقبة بنك المغرب، ليصل إلى 83مؤسسة، موزعة بين 19 بنكا و33 شركة للتمويل و6 بنوك حرة و13 جمعية للقروض الصغرى و10 مؤسسات للأداء مختصة في الوساطة في تحويل الأموال، بالإضافة إلى صندوق الإيداع والتدبير والصندوق المركزي للضمان، 47 مكتبا تمثيليا سنة 2017.[1]

يوجد في المغرب 2836 وكالة بنكية، أي ما يعادل وكالة بنكية واحدة لكل 5400 شخص، 6821 شباكا بنكيا أوتوماتيكيا، أما في الخارج تمتلك المغرب 44 شركة تابعة و18 فرعا وحوالي 1400 وكالة بنكية.[2]

تعد المغرب من الدول التي تأخر دخول الصيرفة الإسلامية إليها، ففي سنة 2014 صادق البرلمان المغربي على مشروع قانون البنوك التشاركية (الإسلامية)، ودخل القانون حيز التنفيذ بعد نشره في الجريدة الرسمية في سنة 2015، وقد تضمن مشروع القانون الإجراءات الخاصة بعمل المصارف الإسلامية، والتي أُطلق عليها إسم "البنوك التشاركية"، حيث تملك المغرب 44 بنك تشاركي.[3]

ثانيا: الحسابات المصرفية في المؤسسات المالية

لا بد من التعرف على نسبة الأفراد البالغين (فوق سن 15 سنة)، الذين لديهم حسابات مصرفية في البنوك المغربية، إذ يعكس هذا المؤشر مدى ثقة الأفراد بمختلف المؤسسات المالية، ومدى الإقبال على الخدمات المالية من طرف الأفراد.

ارتفع عدد الحسابات المفتوحة لدى البنوك، من سنة إلى أخرى، بنسبة 4 %ليصل إلى 24 مليون حساب، وبذلك وصلت نسبة تعميم التعامل البنكي إلى 69 %مقابل 67 %في سنة 2015، وبالرغم من ذلك، لا تزال هذه الوضعية تنطوي على تباين بين المناطق، وهكذا فمستوى تعميم التعامل البنكي مرتفع في المناطق الحضرية في حين أنه يبقى ضعيفا على مستوى المناطق القروية[4].

ويمكن تبيان عدد مستخدمي الحسابات البنكية في الرسم البياني التالي

---

[1] بنك المغرب، (2017): **مديرية الرقابة البنكية**، بيانات على شبكة البنوك، ص3.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] بنك المغرب، (2018): الطاولة المستديرة عالية المستوى حول "تنامي التقنيات المالية الحديثة: الفرص والتحديات في الدول العربية"، **التكنولوجيا المالية والشمول المالي**، عمان، ص 3.

[4] بنك المغرب، (2014): **التقرير السنوي حول الإشراف البنكي**، السنة المالية2014، الرباط، المغرب، ص19.

الشكل رقم(3-03): تطور نسب الحسابات في البنوك المغربية

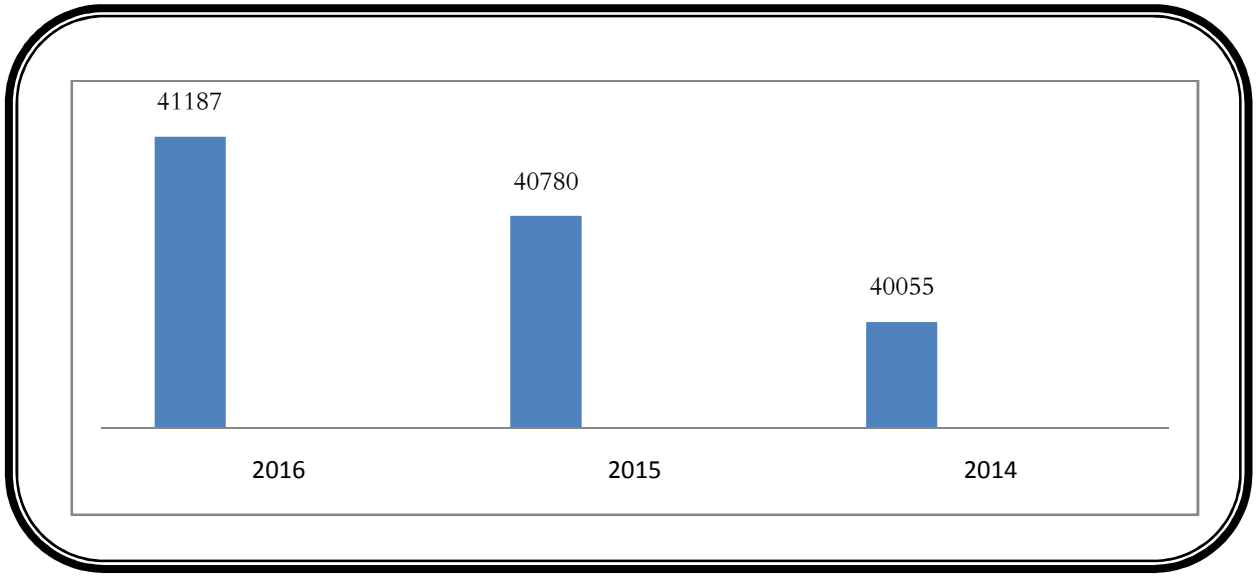

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات بنك المغرب، (2016): التقرير السنوي حول الإشراف البنكي.

وواصلت البنوك رفع عدد مستخدميها ولكن بوتيرة ادني من السنة الماضية، حيث تم توظيف 407 مستخدمين جدد سنة 2016 مقابل 725 سنة من قبل، وبذلك وصل مجموع المستخدمين إلى 41187 مستخدما، 41%منهم من النساء، وتتراوح أعمار قرابة % 48 منهم ما بين 25 و35 سنة، و في سنة 2018 بلغ عدد الحسابات للأشخاص فوق سن 15 سنة 28.6% في البنوك، أما في المؤسسات المالية الرسمية فقد بلغ عدد الحسابات نسبة 28.4%، وهذه ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-10): ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في المغرب

	المجموع			إناث			الذكور		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
نسبة ملكية الحسابات (%)	39	-	29	26.7	-	16	52	-	41

Source: Elaboré par les chercheurs en se référant aux: - The Global Findex Database, World Bank Group: https://globalfindex.worldbank.org/ -The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.

الجدول أعلاه يوضح نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين اكبر من 15 سنة في المغرب، حيث نلاحظ أن النسبة بلغت 29% فقط سنة 2017 كمجموع لعدد الأفراد، بينما بلغت النسبة للذكور في نفس السنة 41%، وهي مرتفعة مقارنة بنسبة إمتاك الاناث لحسابات مالية والتي بلغت 16% فقط والتي تعد نسبة متدنية.

ثالثا: تطور حجم الادخارت في البنوك

يعد لجوء الأفراد إلى الادخار لدى البنوك والمؤسسات المالية الرسمية، من أهم ما يسعى الشمول المالي لتحقيقه، فمن بين مؤشرات تحديد الشمول المالي نجد مؤشر الادخارت، وهذا ماهو إلا دليل على زيادة ثقة الأفراد بالقنوات الرسمية والابتعاد على دائرة القنوات غير الرسمية.

الجدول رقم(3-11): نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة في المغرب

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الادخار (%)	10.9	7.6	8.1	9.8	13.0

Source: The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018

من خلال الجدول أعلاه، فإننا نلاحظ أن نسب الادخار للأفراد في المؤسسات المالية الرسمية قد شهت انخفاضا في سنة 2014 حيث بلغت أدنى مستوى لها حيث بلغت 7.6%، ثم ارتفع في السنوات اللاحقة ارتفاعا تدريجيا ليبلغ سنة 2017 نسبة 13%، يمكن القول أن ارتفاع مؤشر الادخار مرده الأساسي هو محاولة المؤسسات المالية على جذب أكبر عدد من العملاء من خلال تحسين خدماتها كما و نوعا خاصة بما يعرف التكنولوجية البنكية، كإتاحة استخدام الدفع الالكتروني و تسيير الحسابات عن طريق الهواتف المحمولة، و هذا ما تسعى المؤسسات المغربية إدراجه.

رابعا: مؤشر قياس حجم القروض في البنوك والمؤسسات المالية

تعد القروض البنكية الممنوحة من قبل القنوات الرسمية (من بنوك و مؤسسات مالية رسمية)، من بين أهم الأهداف التي يسعى الشمول المالي لتحقيق زيادتها، فهي تعكس لنا مدى إقبال الأفراد على الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الرسمية.

وتشير نتائج الاستقصاء الذي أجراه بنك المغرب لدى النظام البنكي حول شروط منح القروض إلى تليين معايير منح القروض خلال الفصل الرابع من سنة 2018 بالنسبة للمقاولات والأفراد حيث، سجلت القروض

البنكية نموا معتدلا بنسبة 7,8%، مما يعكس تباطؤا في القروض المقدمة للمقاولات غير المالية إلى 8,7%، في حين سجلت القروض المقدمة للأفراد نموا مستقرا في حدود 4%.[1]

الجدول التالي يوضح نسبة الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية للمغرب للبالغين فوق سن 15 سنة

الجدول رقم(3-12): نسبة الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة في المغرب

السنوات	2011	2014	2017
نسبة الاقتراض (%)	4.3	-	2.6

Source: Elaboré par les chercheurs en se référant aux: - The Global Findex Database, World Bank Group: https://globalfindex.worldbank.org/ -The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.

بلغت الحاجة إلى السيولة البنكية 72 مليار درهم في المتوسط خلال شهري يناير وفبراير 2018، وبذلك، بلغ حجم تدخلات بنك المغرب 72.8مليار في المتوسط، ما يمكن من إبقاء متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة ما بين البنوك قريبا من سعر الفائدة الرئيسي، كما اتسمت الظروف النقدية خلال سنة 2018 بارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 0.3% وانخفاض أسعار الفائدة على القروض بواقع 29 نقطة أساس إلى 5.60%، وواصلت القروض المخولة للقطاع غير المالي نموها بوتيرة معتدلة، حيث حققت مع نهاية السنة ارتفاعا بمقدار 3.1 %مع تسجيل ارتفاعات نسبتها 0.5% بالنسبة للشركات غير المالية الخاصة، و5.3% بالنسبة للأسر، و4.2% بالنسبة للشركات غير المالية العمومية[2].

الجدول رقم(3-13): نسبة القروض البنكية الموجهة للقطاع غير المالي بالمغرب

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة القروض البنكية للقطاع غير المالي	%0.3	%3.9	%3.8	%3.1	%3.1

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على بنك المغرب: تقرير حول السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 54.

وبخصوص القروض البنكية الموجهة للقطاع غير المالي، تراجع نموها من 8,3 %في 2017 إلى 6,2% في2018، أسعار الفائدة المطبقة على القروض المخصصة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بواقع 33 نقطة أساس إلى5.57%، ومن جهة أخرى، انخفضت أسعار الفائدة المطبقة على القروض المخصصة للأفراد بما

[1] بنك المغرب، (2017): **تقديم التقرير السنوي الرابع عشر حول الإشراف البنكي برسم سنة 2017**، الدار البيضاء، ص84.

[2] بنك المغرب، (2019): **تقرير حول السياسة النقدية**، وثيقة مقدمة لمجلس البنك المنعقد في 19مارس 2019، العدد50، ص27.

قدره 8 نقاط إلى5.60%[1]، مما يعكس تباطؤ وتيرة نمو القروض الممنوحة للمقاولات سواء منها الخاصة أو العمومية.

المطلب الثالث: الفئات المستهدفة من الشمول المالي والدروس المستقاة من التجربتين

إن الفئة المستهدف من «الشمول المالي » هي الشرائح المهمشة مثل الفقراء ومحدودي الدخل، خاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والأطفال والشباب وغيرهم، ليسوا فقط الأقل دخلا لكن أيضا سكان المناطق البعيدة عن المدن الكبرى، التي لا يوجد بها بنوك، ولا تصل لهم الخدمات المالية والبنكية، التي يسعى الشمول المالي إلى دمجها في السوق الرسمي، ولذلك لابد من التعرف على هذه الفئة التي تعتبر الهدف الرئيسي من الشمول المالي، نسبة البطالة ومستوى التشغيل وكذا نسبة الأشخاص الذين لا يملكون حسابات لدى البنوك أو المؤسسات المالية، تعكس لنا هذه النسب الأشخاص المهمشين ماليا، أي الفئة المستهدفة من الشمول المالي.

الفرع الأول: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في فلسطين

لا تزال البطالة في فلسطين تشكل، أبرز التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني فمن الواضح أن معدلات النمو المتحققة غير كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل واستحداث وظائف بالمستوى المطلوب، وبالتالي فهي غر قادرة على تخفيض مستويات البطالة وتحسين مستويات معيشة الأفراد، إذ ارتفعت معدلات البطالة في فلسطين لتصل إلى نحو 27.7%، جراء ارتفاعها الواضح في قطاع غزة إلى 43.9%، بالرغم من تراجعها في الضفة الغربية إلى 17.9%، لترتفع سنة 2018 إلى نسبة 30.18%، وهذا ما يوضحه المنحنى التالي، الذي يعكس معدلات البطالة في فلسطين خلال السنوات السابقة:

[1] بنك المغرب، (2019): **الاستقصاء الفصلي لبنك المغرب حول أسعار الفائدة على القروض الفصل الأول من سنة 2019**، ص1.

الشكل رقم(3-04): معدل البطالة في فلسطين

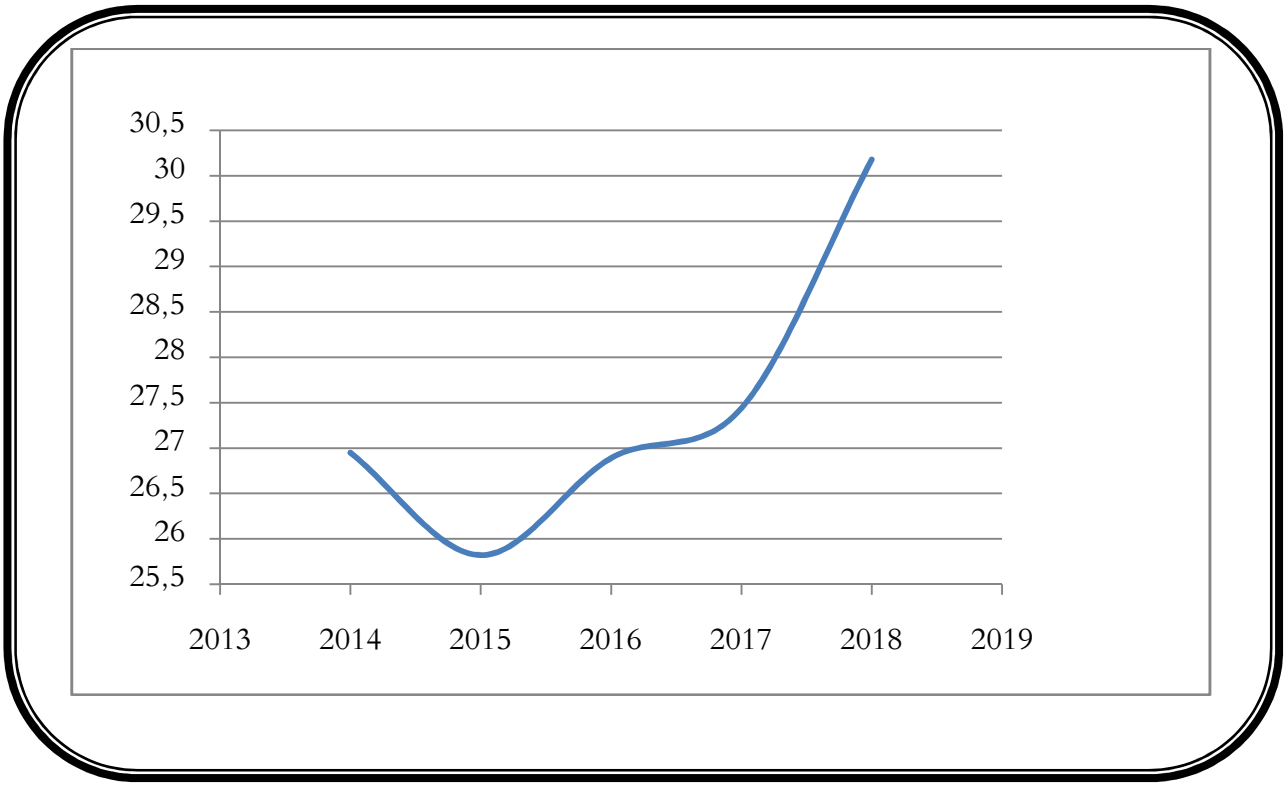

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على البنك الدولي.

نلاحظ من خلال المنحنى السابق أن نسبة البطالة في فلسطين في ازدياد، خاصة خلال الفترة 2016-2017، و هذا راجع إلى أن الاقتصاد الفلسطيني واجه خلال العام 2017 بعض التوترات نتيجة للمواجهات الشعبية التي اندلعت مع الاحتلال والتي أثرت على السياسات الاقتصادية في فلسطين، لينتهي عام 2017 بعدم نجاح الاقتصاد الفلسطيني في تحقيق تسارع أدائه نتيجة عودة الاقتصاد إلى الانكماش اثر تقليص الإنفاق الحكومي و تراجع الاستهلاك الخاص، وما نتج عنه من انكماش أنشطة الزراعة والتجارة والإنشاءات وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام قياسية.[1]

أما بالنسبة لسوق الشغل في فلسطين فان الزيادة في معدلات النمو السكاني يترتب عنها ارتفاع عدد الأفراد خارج سوق العمل، وبالتالي انخفاض نسبة المشاركة التي تراجعت في سنة 2017 إلى 45.3%، الأمر الذي يشير إلى أن أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني لا يسهم فعليا في الأنشطة الاقتصادية، تعتبر نسبة المشاركة في سوق العمل في فلسطين منخفضة نسبيا بالقياس مع المعدلات العالمية والاقليمية.

[1] سلطة النقد الفلسطينية، (2017): المرجع سبق ذكره، ص3.

الفرع الثاني: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في المغرب

تسعى المغرب من خلال الشمول المالي إلى احتواء الفئات المستبعدة ماليا أو الفئات المهمشة وإدماجها في السوق المالي الرسمي، عن طريق إتاحة مختلف الخدمات البنكية لهم بأقل التكاليف، ولمعرفة هذه الفئات وتحديدها لابد من التعرف على، البطالة والتشغيل.

تعاني المغرب من البطالة كغيرها من البلدان، حيث يمكن تسجيل تطورات نسب البطالة خلال الخمس سنوات السابقة وفقا للمنحنى التالي:

الشكل رقم(3-05): معدلات البطالة في المغرب

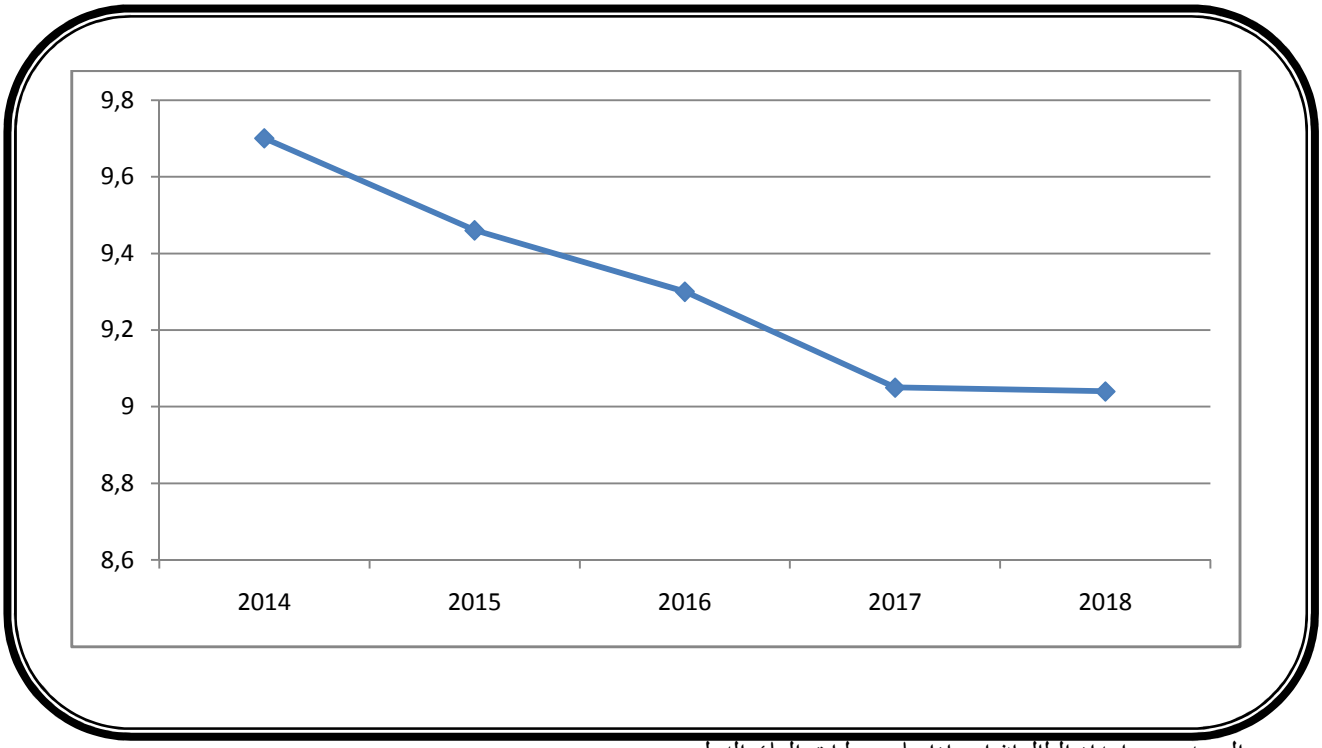

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

أغلبية العاطلين 85.6% هم حضريون (81.7% لدى الرجال و92.6% لدى النساء) وشباب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة (63.7% بالنسبة لكلا الجنسين، 62.6% لدى الرجال و65.6% لدى النساء)، وما يقارب أربعة عاطلين من بين عشرة أي ما نسبته 38.1% هم حاصلون على شهادة ذات مستوى عالي (29.2% بالنسبة للرجال و53.6% بالنسبة للنساء).[1]

إضافة ألى ذلك، فإن أكثر من نصف العاطلين 56.4% لم يسبق لهم أن إشتغلوا(49.3% بالنسبة للرجال و68.8% بالنسبة للنساء)، قرابة الثلثين(66.4%) تعادل أو تفوق مدة بطالتهم السنة، 61.6% بالنسبة

[1] المندوبية السامية للتخطيط، (2018): **البحث الوطني حول التشغيل**، الرباط، المغرب، ص6

للرجال و74.8% بالنسبة للنساء، وأخيرا فإن 25.2% من العاطلين هم في هذه الوضعية نتيجة الطرد أو توقف نشاط مؤسسة المشغل.[1]

ومن جهة أخرى، 7,1% من العاطلين، وهو ما يمثل 89.000 شخص، خلال الفصل الأول من سنة 2018، يئسوا من البحث الفعلي عن العمل، مقابل 7% خلال السنة الماضية. ما يقارب 90% منهم حضريون، 51% نساء، 51% شباب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة و82% حاصلون على شهادة.[2]

أما فيما يخص سوق الشغل فقد شهد سنة 2018 تحسنا نسبيا من حيث مناصب الشغل المحدثة والتي بلغ عددها 112 ألف منصبا، منها 65 ألف في قطاع الخدمات، ومع احتساب العدد الصافي للباحثين الجدد عن العمل، الذي بلغ 64 ألفا، واصلت نسبة النشاط توجهها نحو الانخفاض، لتنتقل من 7,46 %إلى 2,46 %من سنة لأخرى، في ظل هذه الظروف، تراجعت نسبة البطالة من 10.2%إلى 8,9 %على الصعيد الوطني، ومن 7,14 %إلى 2,14 %في الوسط الحضري، مع بقائها مرتفعة جدا في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم ما بني 15 و 24 سنة بواقع 43.2%.

الفرع الثالث: الدروس المستقاة من تجربة فلسطين

بعد تعرضنا لتجربة فلسطين في تحقيق الشمول المالي في اقتصادها، يمكن الخروج بهذه النتائج

- من أهم ما قدمته فلسطين لإنجاح هدف تطبيق الشمول المالي، ويعتبر كلفتة جديدة لسلطة النقد الفلسطينية، فقد قامت بإصدار التعليمة رقم 6 لسنة 2019، هدفت هذه التعليمة إلى تمكين الأفراد ذوي الدخل المحدود والمتوسط والعاملين مع المنصات الالكترونية الدولية من الوصول إلى واستخدام المنتجات المصرفية التي تقدمها المصارف وذلك من خلال فتح حساب الشمول المالي وألزمت البنوك بضرورة القيام بالتوعية البنكية المناسبة بكافة القنوات المتاحة وذلك لتعريف المواطنين بوجود الشمول المالي ومتطلبات فتح الحساب وفوائد استخدام هذا الحساب والخدمات البنكية الأخرى التي سوف يستفيد منها في حال فتح حساب الشمول المالي، وذلك بهدف تشجيع المواطنين على فتح حساب الشمول المالي واستخدامه؛

[1] المندوبية السامية للتخطيط، (2018): مذكرة اخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2018، المغرب، ص5.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

-ترافقت التطويرات الهامة في الأطر القانونية والتنظيمية للقطاع المالي المصرفي وغير المصرفي، وبالتوازي معها مع نهوض سريع وغير مسبق في توسع وتنوع المنتجات والخدمات المالية، وتحقق ذلك بسبب تعطش السوق الفلسطينية لمنتجات وخدمات القطاع المالي التي حرمت منها لوقت طويل.

الفرع الرابع: الدروس المستقاة من تجربة المغرب

بعد عرضنا لتجربة المغرب مع الشمول المالي، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي و المتمثلة في

- تسهيل الولوج إلى الخدمات البنكية وتخفيض سعرها، حيث خول القانون البنكي الحق لكل مواطن في فتح حساب بنكي وأعطى الصلاحية لبنك المغرب لإجبار أي بنك بفتح ذلك الحساب في حالة عدم تمكن المواطن من ذلك، ولتعزيز هذه المقتضيات، بادر بنك المغرب سنة 2011 بإصدار تعليمات تلزم البنوك بفتح حسابات بالمجان بدون دفع مسبق؛

- بالنسبة للخدمات البنكية، فإن الولوج إلى التكنولوجيا الرقمية يبقى ضعيفا لدى النساء ولدى البالغين من الفقراء، والأشخاص الأقل تعليما وباقي الفئات المستضعفة تقليديا؛

-أن عدد الأشخاص الذين لا يتوفرون على حساب بنكي ويملكون هاتفا نقال يصل إلى 2 مليون بالنسبة للنساء و2 مليون للرجال؛

- عملت المغرب على تعزيز ممارسات الشفافية، تم النص على مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية تهدف إلى تحسين الخدمات البنكية وتعزيز الشفافية.

المبحث الثالث: عرض تحليلي لتجارب بعض الدول منخفضة الشمول المالي

مجموعة الدول التي لم تنجح في الوصول إلى هدف تحقيق الشمول المالي، انتهجت هذه الدول الشمول المالي لكنها لم توفق في السير نحو أهدافه، في هذا المبحث عرض لتجربة دولتين كل من مصر والسودان.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الشمول المالي في مصر

يعتبر الشمول المالي في مصر من بين أهم الأهداف المراد الوصول إليها وتحقيقها، فتعزيز الشمول المالي ينعكس إيجابا في تعميق القطاع المالي والبنكي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية دوره في خدمة مساعي النمو الاقتصادي الشامل، وللإحاطة بمدى قدرة الجهاز البنكي والمالي المصري في إنجاح الشمول المالي داخل البلاد، لابد من دراسة مختلف الإحصائيات و مدى توافقها مع مؤشرات الشمول المالي، وهذا ما سيتم التعرف عليه كالتالي

أولا: مجموعة البنوك و المؤسسات المالية بمصر

تعد البنوك والمؤسسات المالية الركيزة الأساسية لقيام أهداف الشمول المالي، إذ لابد من وجود نظام بنكي يعتمد عليه للوصول إلى النتائج المرغوبة، إذ لابد من التعرف على هيكلة النظام البنكي و المالي المصري.

يضم القطاع المصرفي المصري، البنك المركزي المصري الذي هو بمثابة الدعامة الأساسية للنظام البنكي، كما تضم حالياً 39 مصرفاً، مقارنة بأربعين مصرفاً العام الماضي وذلك بعد استحواذ البنك العربي الإفريقي الدولي على بنك نوفا سكوشيا في مصر، وتدير المصارف المصرية شبكة من الفروع بلغت 3,190 فرعاً (1,017 منها في القرى) حتى نهاية شهر سبتمبر 2016، و9,832 ماكينة صراف آلي حتى نهاية العام 2016، كما بلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي المصري 111,407 موظفاً حتى نهاية العام 2016، بزيادة 3,146 موظف عن نهاية العام 2015.[1]

وفي ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، تشير المؤشرات المالية للقطاع المصرفي المصري إلى سلامة مالية ومتانة ملحوظة في آداء المصارف المصرية على الرغم من الظروف التشغيلية الصعبة التي تعمل فيها تلك المصارف، كما تعكس مرونة القطاع المصرفي في التعامل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

ثانيا: الحسابات البنكية في المؤسسات المالية

يرتكز الشمول المالي على مجموعة من الأبعاد أهمها نسبة البالغين الذين لهم حساب في المؤسسات الرسمية لنسبة

[1] البنك المركزي المصري، (2015):القطاع المصرفي المصري، متوفر على الموقع الالكتروني:
https:// cbe.org.eg, 15/02/2019, 18 :47.

من البالغين فوق سن 15 سنة، يعكس لنا هذا المؤشر إقبال الأفراد على فتح حسابات لدى البنوك و المؤسسات المالية الرسمية، حيث يمكن تبيان نسب الأفراد الحائزين على حسابات في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-14):ملكية الحساب في مؤسسة مالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما في مصر

	المجموع			الذكور			الإناث		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
ملكية الحسابات%	10	14	33	13	19	39	7	9	27

المصدر: من إعداد الطالبتين على معطيات البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة ملكية الحسابات إزدادت من سنة 2011 إلى سنة 2017 إرتفاعا واضحا حيث بلغ سنة 2017 نسبة 33%، بينما سنة 2011 فقد بلغ نسبة 10%، والتي يعكس زيادة إقبال الأفراد على فتح حسابات لدى البنوك والمؤسسات المالية، لكن تبقى النسبة ضعيفة، الأمر الذي يستدعي ضرورة اتخاذ استراتيجيات فعلية لتطوير الشمول المالي و توسيعه.

ارتفعت نسبة مشاركة النساء في إنشاء حسابات داخل البنوك وزادت نسبة مساهمة النساء في الشمول المالي من عام 2011 حتى عام 2017، ووصلت النسبة عام 2017 لما يزيد عن 20%، وتبلغ نسبة الفجوة بين النساء والرجال في امتلاك الحسابات البنكية 12%، و تصل ل 21% فجوة بين الأغنياء والفقراء .

ثالثا: تطور حجم الإدخارات في البنوك

يعكس حجم الادخارات في المؤسسات المالية الرسمية مدى ثقة الأفراد بالقطاع الرسمي واللجوء إليه من أجل حفظ أموالهم، والجدول الموالي يوضح نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة:

الجدول رقم(3-15):نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة في مصر

	المجموع			الذكور			الاناث		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
نسبة الادخار	%1	%4	%6	%1	%4	%9	%1	%4	%4

Source: T he little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب الادخار في المؤسسات المالية الرسمية في مصر متدنية جدا، ومستوياتها لا تخدم مصالح وأهداف الشمول المالي، وهذا راجع إلى أن حجم عملاء البنوك محدود في مصر سواء مدخرين او مقرضين كما أن البنوك و المؤسسات المالية عازفة عن التعامل مع العملاء الصغيرين سواء كمدخرين أو كمقترضين، حيث أن مصاريف التعامل معهم مرتفعة جدا والعائد صغير جدا، وجزء من ارتفاع التكاليف سببه غياب قاعدة بيانات تجعل العملية تجري بكفاءة.

رابعا: مؤشر قياس حجم القروض في البنوك والمؤسسات المالية

نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك و الهيئات الرسمية للأفراد أو المتعاملين تبين العلاقة التي تربط الجهات الرسمية المصرية بالمتعاملين البنكيين، ويعد هذا المؤشر من بين أهم مؤشرات الشمول المالي.

و الشكل الموالي يوضح نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية نسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

الجدول رقم(3-16): نسبة الإقتراض في المؤسسات المالية الرسمية في مصر

	المجموع			الذكور			الاناث		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
نسبة الاقتراض%	4	6	6	5	8	8	3	5	5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات البنك المركزي المصري.

تشير البيانات إلى إنخفاض في نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض من 6.8% بنهاية العام 2015، إلى 5.8% بنهاية العام 2016، كما تراجعت نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء من 76.4% إلى 66.3% خلال الفترة نفسها، مما يدل على تحفظ أكبر من قبل المصارف المصرية،

وهذا نتيجة لمخاطر التي تتعرض لها البنوك المصرية في حالة الإقراض دون مصدر دخل ثابت أو ضمانات، خاصة عند قيامها بمنح قروض للفئات الفقيرة لذلك فالبنوك المصرية ليست لها الرغبة في اقراض تلك الفئات.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي في السودان

يعمل البنك المركزي في السودان على توسيع مفهوم الشمول المالي وترسيخه وذلك اعترافا بدوره الاجتماعي والاقتصادي الهام، ليطال كافة شرائح المجتمع، وخصوصاً محدودي الدخل في الأرياف.

ولمعرفة مدى نجاعة تطبيق الشمول المالي في السودان لابد من تبيان الإحصائيات المالية ومقارنة مدى توافقها مع مؤشرات الشمول المالي.

أولا: مجموعة البنوك والمؤسسات المالية

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية أحد الركائز الداعمة لأهداف الشمول المالي، إذ لابد من التعرف على عدد البنوك المتاحة داخل الدولة بالإضافة إلى عدد الفروع البنكية و المؤسسات المالية.

بلغ عدد البنوك العاملة في السودان 36 بنكاً بنهاية العام 2016، من بينها 4 بنوك حكومية (تتوزع بين 3 بنوك متخصصة وبنك تجاري واحد)، و7 بنوك تجارية عربية، و25 بنكا مشتركاً (أي يشترك في رأسماله القطاع المحلي والأجنبي)، وهذه الأخيرة تنقسم إلى ثلاثة بنوك متخصصة و22 بنكا تجارياً، مع العلم أن جميع البنوك العاملة في السودان تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، فالسودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل.[1]

ثانيا: الحسابات البنكية في المؤسسات المالية

البنك الدولي يعتمد على عدة مؤشرات لقياس الشمول المالي، من بينها استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية التي ترتكز على مجموعة من الابعاد أهمها نسبة البالغين الذين لهم حساب في المؤسسات المالية الرسمية.

لا تزال السودان تسجل أحد أدنى المستويات في المنطقة العربية في ما يخصّ الشمول المالي، بعد اليمن والصومال والعراق وجيبوتي ومصر، حيث لا تتجاوز نسبة المتعاملين مع القطاع المصرفي أو المؤسسات المالية الرسمية 15.3% من إجمالي السكان البالغين (فوق سن الـ15 عاماً)، وتنخفض هذه النسبة إلى 10% عند النساء، وفقاً لبيانات

[1] إتحاد المصارف العربية، (2016): **هيكل القطاع المصرفي السوداني**، إدارة الدراسات والبحوث، بيروت، العدد 436.

البنك الدولي الصادرة عام 2014، كما بلغت نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية حوالي 4.2% فقط، مقابل 38% اقترضوا من العائلة أو الأصدقاء.[1]

ثالثا: تطور حجم الإدخارات في البنوك

يقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالإدخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية، والجدول التالي يرصد نسبة الإدخار خلال سنتين في السودان:

الجدول رقم (3–17): نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في السودان

	المجموع	المجموع
السنوات	2011	2014
نسبة المدخرين	%7	%15

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات البنك المركزي السوداني.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تزايد في نسبة الإدخار في السودان خلال السنتين 2011 و2014، حيث نجد أنه خلال سنة 2011 كان حوالي 7% فقط من السكان الذين يفوق سنهم 15 سنة يدخرون في مؤسسات مالية رسمية وإنتقلت هذه النسبة إلى 15 % سنة 2014، وبصفة عامة يمكن القول أن إرتفاع مؤشر الإدخار مراده الأساسي هو محاولة المؤسسات المالية على جذب أكبر عدد من العملاء من خلال تحسين خدماتها كميا ونوعيا خاصة في ظل مايعرف بالتكنولوجية البنكية.

رابعا: مؤشر قياس حجم القروض في البنوك والمؤسسات المالية

القروض البنكية الممنوحة من قبل القنوات الرسمية، من بين أهم الأهداف التي يسعى الشمول المالي لتحقيق زيادتها، فهي تعكس لنا مدى إقبال الأفراد على الاقتراض من البنوك و المؤسسات المالية الرسمية.

لاتزال نسبة الإقتراض من مؤسسة مالية منخفضة بشكل عام في السودان، والجدول التالي يرصد نسبة المقترضين من البنوك والمؤسسات المالية لسنة 2014:

[1] إتحاد المصارف العربية: هيكل القطاع المصرفي السوداني، المرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (3-18): نسبة البالغين الذين إقترضوا من البنوك التجارية أو من المؤسسات المالية (2014) في السودان

	مجموع	ذكور	إناث	أفقر 40%	أغنى 60%
نسبة المقترضين	4,2	5,0	3,4	3,3	4,8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

- تزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين النساء مما قد يشير هذا إلى أن النساء تعاني الوصول إلى القنوات المالية الرسمية؛

- يظهر الجدول أن أغنى 60% من السكان يقترضون من مؤسسة مالية رسمية أكثر من أفقر40%، ويعود هذا إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالأراضي والعقارات في حال التخلف عن السداد.

المطلب الثالث: الفئات المستهدفة من الشمول المالي و الدروس المستقاة من التجربتين

بعد عرضنا لتجربتي مصر والسودان نجد أن كلاهما يصنفان ضمن الدول التي تصنف ضمن المعدلات الضعيفة للشمول المالي، حيث يتراوح معدل الشمول المالي فيها إلى 13,7% في مصر، و15,3% في السودان.

الفرع الأول: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في مصر

بحسب البنك المركزي المصري فإن المستهدف من «الشمول المالي » هم الشرائح المهمشة مثل الفقراء ومحدودي الدخل، خاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والأطفال والشباب وغيرهم,كما أن المستهدفين ليسوا فقط الأقل دخلا لكن أيضا سكان المناطق البعيدة عن المدن الكبرى، التي لا يوجد بها بنوك ولا تصلهم مختلف الخدمات البنكية.

تعاني مصر من البطالة كغيرها من الدول الأخرى، والتي تشكل نسبة من الفئات التي يجب دمجهم في النظام البنكي والمالي وأهم التطورات لنسب البطالة في مصر موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-19): نسبة البطالة في مصر

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة البطالة	13.10	13.08	12.41	11.77	11.44

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن نسب البطالة في مصر مرتفعة، خاصة في من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016، ورغم انخفاضها الطفيف في سنتي 2017 وسنة 2018 الا أنها تبقى مرتفعة نسبيا و هذا راجع إلى تضخم عدد الخريجين الذين يضخوا إلى سوق العمل سنوياً، عدم التزام الحكومة بتقديم التأمين ضد البطالة وذلك لعمال القطاع الخاص.

يمكن تبيان نسبة التشغيل في مصر في الجدول الموالي

الجدول رقم(3-20): نسبة التشغيل في مصر

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التشغيل%	43.46	42.04	42.15	42.36	42.58

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التشغيل في مصر فهي تبلغ مستويات متدنية، و الإنخفاض المستمر في الطلب على العمالة كنتيجة للتحديثات التكنولوجية، التقلص المستمر لدور الحكومة والقطاع العام فى خلق فرص عمل جديدة وتحميل تلك المسئولية للقطاع الخاص.

الفرع الثاني: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في السودان

السودان ضمن أسوأ دول العالم من حيث معدلات البطالة التي تعتبر من أبرز التحديات التي يعاني منها الإقتصاد الفلسطيني، فبالرغم من أن الحكومة تعمل على توفير فرص العمل من خلال زيادة التمويل المصرفي وتشجيع المشاريع الصغيرة إلا أنه لا يبدو أن جهودها قد أفلحت حتى الآن في حل المشكلة بشكل جذري.

إن أسباب تفشي البطالة بالسودان ترجع لتزايد أعداد الخريجين التي تسبب فيها التوسع في التعليم مع عدم وجود خطط لاستيعابهم وتطبيق السودان لسياسة التحرير الاقتصادي عند اوائل التسعينيات وما تبعها من توفيق للأوضاع لبعض المؤسسات وإعادة هيكلة وخصخصة بعضها يضاف إلى ذلك الهجرة من الريف إلى المدن. وأكدت الندوة (التي عقدت بدار اتحاد أصحاب العمل) إن متوسط أعداد العاطلين بالسودان يبلغ 20 مليون عاطل معظمهم من الخريجين.

ويمكن توضيح نسبة البطالة في السودان خلال السنوات الخمس الأخيرة في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-06): نسبة البطالة في السودان

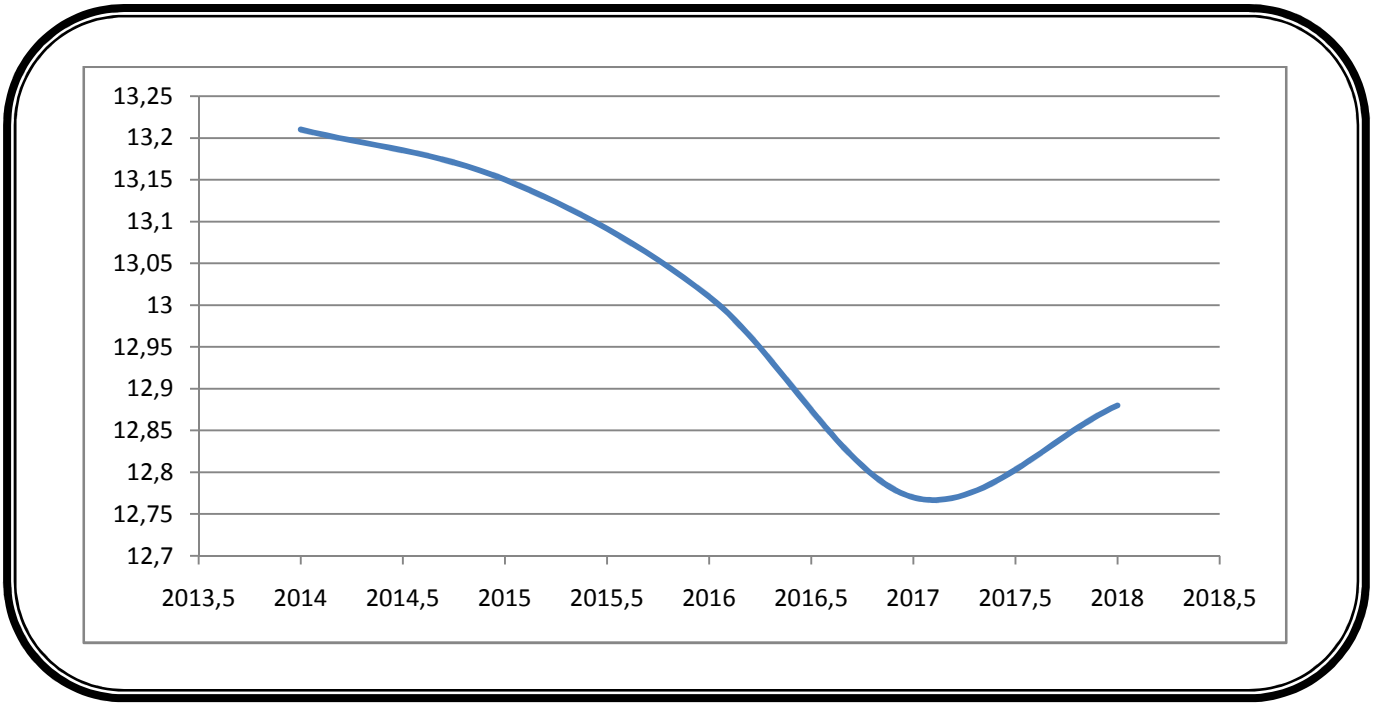

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

من الشكل رقم (3-06) يتضح أن نسب البطالة في السودان مرتفعة جدا، ويرجع أسباب إنتشار البطالة بين خريجي الجامعات بالدرجة الأولى، إلى عدم توافق سياسات التعليم العالي ومخرجاتها مع سوق العمل، بالإضافة إلى دخول منافسين جدد في سوق العمل السوداني الذي بدأ يتقبل أي قوى عاملة قادمة من الخارج سوى بضوابط مشروعة أو غير مشروعة.

أما بالنسبة للتشغيل في السودان، فإن حجم العمل في القطاع العام أكبر من حجم العمل في القطاع الخاص.

الفرع الثالث: الدروس المستقاة من تجربة مصر

بعد عرض تجربة مصر في تطبيقها للشمول المالي يمكن استخلاص أن مصر لاتزال تسجلّ إحدى أدنى المستويات في العالم والمنطقة العربية فيما يخصّ الشمول المالي، بعد اليمن والصومال والعراق وجيبوتي، حيث لا تتجاوز نسبة المتعاملين مع القطاع المصرفي أو المؤسسات المالية الرسمية 13.7% من إجمالي السكان البالغين (فوق سن الـ15 عاماً)، وتنخفض هذه النسبة إلى 9.2% عند النساء، وفقاً لبيانات البنك الدولي الصادرة عام 2014، كما بلغت نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية حوالي 6.3% فقط، مقابل 21.5% اقترضوا من العائلة أو الأصدقاء.

-كانت نسبة الشمول المالي فيها منخفضة بسبب عدم قدرة قطاعاتها البنكية على تقديم خدمات مصرفية حديثة وبكلف منخفضة فما زالت قطاعاتها البنكية تعاني من مشكلات وتحديات كبيرة،[1] وهذا راجع إلى أن مصر واحدة من الدول التي تتسع فيها مساحة الاقتصاد غير الرسمي، وبخاصة في ظل السياسات الاقتصادية التي تستهدف الكبار، وتنحاز للأغنياء، وهذا ما يتعارض مع أهداف الشمول المالي.

كما يمكن الوصول إلى النقاط التالية

- تم إنشاء في مطلع التسعينات الصندوق الاجتماعي للتنمية كإحدى الأدوات التي طرحت في برنامج الإصلاح الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي، لمواجهة الآثار الإجتماعية السلبية الناتج عن تطبيق برنامج الخصخصة، وقد تبين أن هذه المؤسسات تم إدارتها في إطار روتيني، وركزت على نفس الشروط والضمانات التي تشترطها المؤسسات المالية الكبرى للبنوك، مما حرم على الكثير من الراغبين في الإستفادة من الخدمات التمويلية والمصرفية من خدمات هذه المؤسسات؛

- تم تعيين لجنة التثقيف المالي برئاسة المعهد المصرفي المصري وعضوية البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية، وزارة التربية والتعليم، وهيئة البريد المصري، وغيرها، بغية توعية المواطنين بضرورة وأهمية الشمول المالي، وهذا لزيادة عدد المتعاملين في السوق الرسمي وبالتالي تحقيق أهداف الشمول المالي؛

- وسعياً لترسيخ مفهوم الشمول المالي واعترافاً بدوره الإجتماعي والإقتصادي الهام، قام البنك المركزي المصري بإطلاق العديد من المبادرات والتعليمات أهمها

- مبادرة تشجيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (على سبيل المثال، يموّل البنك الأهلي نحو 9200 مشروعاً صغيراً ضمن مبادرة البنك المركزي المصري للشمول المالي)؛
- مبادرة التمويل العقاري لتوسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف من فئتي محدودي ومتوسطي الدخل.

الفرع الرابع: الدروس المستقاة من تجربة السودان

بعد تعرضنا لتجربة السودان في تحقيق الشمول المالي في إقتصادها، نصت سياسات البنك المركزي السوداني لتوسيع قاعدة الشمول المالي عم 2017، على النقاط التالي

- توسيع رقعة الانتشار المصرفي: ويشمل ذلك زيادة عدد فروع الدصارف وتوزيعاتها.

- جذب المدخرات وزيادة الوعي المصرفي والإهتمام بتسهيل إجراءات فتح الحسابات،التوسع في عمليات التمويل الأصغر والذي يلعب دورا بارزا في الإدراج المالي حيث يستهدف الفقراء الذين ليس لديهم المقدرة على ليس فقط

[1] البنك المركزي المصري، (2016): متاح على الموقع الالكتروني: www.cbe.org.eg، 2019/05/10، 17:12.

الوصول بل الملاءة المالية التي تستوجب تعاملهم مع قنوات الخدمات المالية، كما أنهم يمثلون النسبة الأكبر من المحرومون ماليا.

- إدخال خدمات ومنتجات مصرفية وإلكتَّرونية جديدة مثل

بطاقة الكاشكارد: وهي بطاقة دفع مسبق تصدر بواسطة المصارف تحت إشراف بنك السودان المركزي، وتستخدم لتخزين النقود وتتميز بإعادة شحنها بالنقود بحيث تمكن حاملها من إجراء عدد من المعاملات المختلفة، ومن الأهداف العامة لهذه البطاقة جذب الكتلة النقدية داخل الجهاز المصرفي وتوفير وسائل دفع للغالبية العظمى من السكان دون الحاجة إلى فتح حساب مصرفي.

الدفع عن طريق الموبايل: هو نظام مركزي يقوم على ربط كافة مشغلي خدمة الهاتف السيار من جهة ونظم الدفع القومي والمصارف من جهة أخرى، ويهدف هذا النظام إلى خلق بيئة دفع جديدة عن طريق الموبايل تقليلا عن إستخدام النقد.

المبحث الرابع: تجربة الجزائر وإمكانية استفادتها من التجارب السابقة

تبنت الجزائر فكرة الوصول للشمول المالي سنة 2016، بغية مواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة، حيث عملت الجزائر على طرح مجموعة من الاستراتيجيات والتنظيمات المالية والبنكية، لخدمة متطلبات الشمول المالي، لما لهذا الأخير من أهمية فمن ناحية الإفراد فهو يسعى إلى دمجهم في القطاع الرسمي، ومن ناحية البنوك والمؤسسات المالية فهو يدعم أهدافهم في جلب المزيد من المتعاملين.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر

يعد الشمول المالي من الأهداف التي يسعى النظام البنكي الجزائري إلى إنجاحه داخل المنظومة الاقتصادية، وبغية التطرق إلى تجربة الجزائر مع الشمول المالي لابد من الإحاطة بمؤشراته ومدى توافقها مع مختلف الإحصائيات المالية والبنكية.

أولا: مجموعة البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر

عرفت شبكة البنوك والمؤسسات المالية في 2017، استمرارا في التوسع، شاملة 1604 وكالة، مقابل 1577 وكالة في 2016، هذا ولا تزال شبكة البنوك العمومية مهيمنة، بواقع 1145 وكالة، مقابل 1134 وكالة في 2016، أما فيما يخص البنوك الخاصة، فقد انتقلت من 355 وكالة في 2016، إلى 364 وكالة في 2017، كما انتقل عدد وكالات المؤسسات المالية من جهتها من 88 وكالة في 2016 إلى 95 وكالة سنة 2017.[1]

ثانيا: الحسابات البنكية في المؤسسات المالية

يرتكز مؤشر الشمول المالي على نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، والذي يعكس مدى ثقة الأفراد في التعامل مع النظام البنكي والمؤسسات المالية، ولمعرفة ذلك لابد من التعرف على نسبة امتلاك الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق لحسابات في القطاع الرسمي و المتمثلة في التالي:

[1] لعرباوي أمين وحرير ياسين، (2016): **الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة ماستر، عمل غير منشور، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص34.

الجدول رقم (3-21): ملكية الحسابات البنكية في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الجزائر

	المجموع			الذكور			الاناث		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
نسبة امتلاك الحسابات%	33.3	50.5	42.8	51	66	59	20	38	29

Source : Elaboré par les chercheurs en se référant aux :
-the global findex database , world bank group :
https://globalfindex.worldbank.org/
-The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه

- تزايد نسبة امتلاك الحسابات البنكية في الجزائر من سنة 2011 إلى سنة 2014 لتصل النسبة إلى 50.5%، بينما تراجعت النسبة في سنة 2017 إلى 42.8%، وهذا كمجموع لنسب امتلاك الذكور والاناث، ويرجع هذا التذبذب الحاصل إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة والتي تهدف لتعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص اكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي؛

- نسبة امتلاك الذكور للحسابات البنكية تفوق بكثير نسبة امتلاكها لدى الإناث، وهذا راجع لغياب الثقافة البنكية لدى فئة النساء، وتشكل فئة الشباب نسبة عالية في الجزائر، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون إستفادتهم من الخدمات المالية والبنكية،[1] فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن ال 15 سنة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب لا يتمتعون بالإستقلالية المالية قبل سن 25 عاما، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات بنكية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في الجزائر.[2]

ثالثا: تطور حجم الإدخارات في البنوك

يعتمد الشمول المالي في قياسه على مؤشر الادخار، والذي يعكس مدى ثقة الأفراد في المؤسسات المالية والنظام البنكي، كما يبين إقبال الأفراد إلى الاحتفاظ بأموالهم في القطاع الرسمي و هو ما يخدم أهداف الشمول المالي،

[1] آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، المرجع سبق ذكره، ص752.
[2] نفس المرجع، ص753.

وبصفة عامة يمكن القول أن ارتفاع مؤشر الادخار مرده الأساسي هو محاولة المؤسسات المالية على جذب أكبر عدد من العملاء من خلال تحسين خدماتها كميا ونوعيا خاصة في ظل ما يعرف بالتكنولوجيا البنكية.

والجدول التالي يبين نسب الادخارت في البنوك الجزائرية:

الجدول رقم (3–22): نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الجزائر

	المجموع		
السنوات	2011	2014	2017
حجم الإدخار%	4,3	13,8	11,4

Source : Elaboré par les chercheurs en se référant aux :
-the global findex database , world bank group :
https://globalfindex.worldbank.org/-The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة الادخار قد سجل إرتفاعا ملحوظا حيث ارتفع من 4,3% إلى 13,8% سنة 2014، في حين تراجع سنة 2017 إلى 11,4%، ويرجع هذا التراجع في جزء كبير منه إلى توجيه الأفراد لجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الاسعار والضرائب نظرا لانخفاض أسعار البترول الذي أثر على المؤشرات في الجزائر.[1]

رابعا: حجم القروض

يعكس حجم القروض مدى إقبال الأفراد على الاقتراض من البنوك و المؤسسات المالية الرسمية، وتعتبر نسب القروض من بين أهم مؤشرات قياس الشمول المالي، يمكن توضيح حجم القروض في الجزائر في الجدول التالي:

[1] آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، المرجع سبق ذكره، ص18.

الجدول رقم (3–23): نسبة الإقتراض في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الجزائر

	المجموع			الذكور			الإناث		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
نسبة الإقتراض من القطاع الرسمي %	1,5	2,2	5	3	1	4	0	3	2

Source : Elaboré par les chercheurs en se référant aux :
-the global findex database , world bank group :
https://globalfindex.worldbank.org/
-The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.

نلاحظ من الجدول أعلاه، تزايد ملحوظ ومتتالي في نسبة الإقتراض بالجزائر، إنتقل تدريجيا من 1,5 إلى 2,5 ثم 5 وهذا للسنوات 2011، 2014 و2017 على التوالي، إلا أن هذه النسب تبقى ضعيفة رغم تسجيلها لإرتفاع محسوس، مما يدل على الإقبال المحتشم للافراد على الاقتراض من المؤسسات الرسمية المالية والذي يعود سببه أساسا إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى خارج هذا القطاع، سمحت عمليات السياسة النقدية بخفضها لمعدلات الاحتياطي الإجباري بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة البنكية المرتبطة أساسا بضعف في أسعار البترول، ضامنة بذلك مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد، حيث بلغ هذا الأخير 12.3% في سنة 2017، مقابل 8.7% في سنة 2016، لتواصل القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعها، خلال 9 أشهر الاولى لسنة 2018، بنفس الوتيرة المسجلة سنة 2017، اي بلغت 9.6%، وهذا ما يشير إلى استمرار توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار.[1]

المطلب الثاني: مقومات الجزائر في تطبيق الشمول المالي

أحدث قانون النقد والقرض نقلة نوعية للنظام البنكي الجزائري الذي كان يتميز باحتكار الدولة له حيث قام بفتح السوق البنكية أمام المستثمرين المقيمين وغير المقيمين أيا كانت جنسيتهم، فتسارعت نتيجة لذلك وتيرة

[1] بنك الجزائر، (2018): **حوصلة حول التطورات المالية و النقدية لسنة 2017 و توجهات سنة 2018**، محافظ بنك الجزائر، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ص16.

إنشاء البنوك الخاصة، حساب الفروع ومكاتب التمثيل، عملية إصلاح القطاع البنكي منهج عام لابد من إتخاذه ولكن مضمونه ومنهجه يختلف من بلد لآخر ومن ظرف لآخر، حيث سجلت جهود الجزائر المبذولة في سبيل إصلاح قطاعها البنكي ووفق إستراتيجيات جديدة تركز على تحديث الخدمات البنكية والمالية وكذا المعاملات المصرفية، وهذا من أجل تعزيز الشمول المالي وخدمة لأهدافه.

الفرع الأول: نسبة الكثافة البنكية خدمة لأهداف الشمول المالي في الجزائر

تنعكس إمكانية الجزائر في تطبيقها للشمول المالي في نسبة الكثافة البنكية، والتي تدرس عدد الفروع لكل 100 ألف بالغ، وكذا تتطور عدد السكان، يمكن إحتساب نسبة الكثافة البنكية في الجزائر بالتعرف على عدد فوع البنوك لكل 100 ألف بالغ و الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-24): عدد الفروع للبنوك لكل 100 ألف بالغ في الجزائر

السنوات	2014	2015	2016	2017
عدد الفروع	5.188.494.067	5.234.270.884	5.234.463.374	5.233.045.777

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات البنك الدولي.

يظهر الجدول أعلاه ارتفاع مستمر في عدد الفروع البنكية داخل القطاع البنكي الجزائري وهي تعكس بالدرجة الأول توسع شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية عبر كامل ولايات الوطن.

كما يمكن توضيح تطور عدد السكان في نفس الفترة 2014 الى غاية 2017 في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-25): تطور عدد السكان في الجزائر

السنوات	2014	2015	2016	2017
عدد السكان	39.113313	39.871528	40.606052	41.318142

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات البنك الدولي.

تحسب نسبة الكثافة البنكية في الجزائر إعتمادا على عدد الفروع البنكية وكذا عدد السكان، ومنه يمكن إحتساب الكثافة البنكية في الجزائر إعتمادا على معطيات الجدولين السابقين، تتراوح نسبة الكثافة البنكية في الجزائر بين

0,5%-0,3%، وهي تعتبر نسبة متدنية في العالم، لكن تعتبر نسبة متوسطة بالنسبة للوطن العربي الذي لا تتجاوز فيه 0.4%كنسبة إجمالية مع وجود تفاوت من دولة إلى اخرى.[1]

الفرع الثاني: الفئات المستهدفة من الشمول المالي في الجزائر

تعتبر الفئات المهمشة في الجزائر تلك الفئة المستبعدة ماليا تشمل كل من محدودي الدخل و الفقراء والعاطلين عن العمل، وكذا فئات المناطق المعزولة الذين لا تصلهم الخدمات البنكية والمالية، وهي الفئات التي يسعى النظام البنكي و المالي إلى ضمها إلى القطاع الرسمي عن طريق إنتهاج الشمول المالي، والجدول التالي يوضح نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

الجدول رقم(3-26): نسبة البطالة في الجزائر

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة البطالة(%)	10.21	11.21	10.20	12	12.15

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل البطالة بالجزائر بلغ 12.15% في 2018 مقابل 12% سنة 2017 أي بإرتفاع طفيف حسب ما أعلن الديوان الوطني للإحصائيات، كما تتعدّد أسباب ظهور البطالة في الجزائر وتتفاوت من مجتمع لآخر، وتعود مشكلة البطالة فيها إلى العوامل التالية

- قلة الوظائف وفرص العمل بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان مقارنة بالوظائف التي توفرها الدولة؛
- الركود والانكماش الاقتصادي وتعرض لأزمات مالية في حال إنخفاض أسعار النفط والمحروقات وهذا بسبب تركز الاقتصاد على قطاع النفط؛
- قلة تمويل المشاريع الاقتصادية لزيادة إنتاجيتها وتراجع النمو الاقتصادي؛

أما فيما يخص نسبة التشغيل إلى عدد السكان ل15 سنة فما أكثر في الجزائر، يمكن تبيانها من خلال الجدول التالي:

[1] عبد الرزاق جبار، (2013): **تطور مؤشرات الاداء ومسار الاصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري**، الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد9، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص58.

الجدول رقم(3-27): نسبة التشغيل ل15 سنة فما أكثر في الجزائر.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التشغيل(%)	36.43	36.82	37.18	36.41	36.30

المصدر: إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات البنك الدولي.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ان نسبة التشغيل في الجزائر حافظت على مستويات ثلاثينية خلال الفترة 2014-2018، مع وجود إنخفاض طفيف في سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 حيث بلغت خلال السنتين على التوالي نسبة 36.30% و36.30%.

المطلب الثالث: إستفادة الجزائر من الشمول المالي

بتطبيق الجزائر للشمول المالي منذ سنة 2016 إلى غاية يومنا هذا فإنها تصنف ضمن الدول التي تتميز بمعدلات متوسطة للشمول المالي، ولمعرفة مامدى إستفادة الجزائر من تبنيها لسياسة الشمول المالي لابد من التعرف على فوائد الشمول المالي في الجزائر، وكذلك التعرف على كيف للجزائر أن تستفيد من تجارب الدول السابقة الذكر في تطبيقها للشمول المالي بغية إنجاح أهدافه، والمضي في طريق مجموعة الدول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة.

الفرع الأول: فوائد الشمول المالي في الجزائر

للشمول المالي مجموعة من الفوائد في الجزائر والتي تمس عدة جوانب إقتصادية، والأفراد وكذا البنوك والمؤسسات المالية.

أولا: فوائد الشمول المالي للإقتصاد الجزائري

- الشمول المالي سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة، يعمل على تحقيق الإستقرار المالي فالحالة الاقتصادية للدولة لن تتحسن في ظل وجود عدد كبير من الافراد والمؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي؛
- يضمن الشمول المالي أن تحصل كل الفئات على منتجات مالية مناسبة لإحتياجاتهم وظروفهم، مما يؤدي لإرتفاع مستوى المعيشة وبالتالي إنخفاض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة؛
- إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يعمل على دعم النمو الإقتصادي.

ثانيا: فوائد الشمول المالي على الأفراد

-الشمول المالي مهم للمواطن، حيث أن تطبيق الشمول المالي يعني أن كل فئات المجتمع تكون لديهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن، لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة وإشراف؛

- يهتم بشرائح كبيرة في المجتمع، وخاصة الشرائح المهمشة أو التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب إحتياجاتها مثل: الفقراء، محدودي الدخل وخاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والشباب وغيرهم؛

- يضمن عدم تعرض المواطن لحالات النصب أو تفرض عليهم رسوم مبالغ فيها وذلك لأنه يستخدم أمواله عبر وسائل مشروعة مثل البنوك والبريد وغيرهم.

ثالثا: فوائد الشمول المالي على البنوك والمؤسسات المالية

- يضمن قيام المؤسسة المالية بتطوير منتجاتها والنافسة بينهم لتقديم منتجات مالية منخفضة التكلفة وسهل الحصول عليها كما تراعي مصلحة المستهلك؛

- الشمول المالي يعمل على تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية دوره في خدمة مساعي النمو الاقتصادي الشامل؛

- يسمح بحصول العملاء على معاملة عادلة وشفافة ، والحصول على خدمات بكل سهولة وبتكلفة مناسبة.

الفرع الثاني: استفادة الجزائر من تجارب الدول السابقة في الشمول المالي

بتصنيف الجزائر ضمن الدول ذات معدلات شمول مالي متوسط، فلا يزال أمامها مشوار طويل للوصول إلى معدلات مرتفعة في الشمول المالي، وللتحسين من سياستها المتبناة لتعزيز الشمول المالي لابد منها أن تستفيد من تجارب الدول إلي تحقق نسب مرتفعة مثل دول الخليج، وأن تتجنب وتحتاط من إخفاقات الدول التي لم تنجح سياساتها في تبني الشمول المالي.

أولا: إستفادة الجزائر من الدول ذات المستوى المرتفع

يمكن للجزائر الاستفادة من تجربة الدول الناجحة في تطبيقها للشمول المالي، في هذه الدراسة الإمارات والسعودية، وذلك بتبني بعض السياسات للتحسين من خدماتها البنكي والمالية، عن طريق تشجيع المصارف على تقديم خدمات مصرفية باستخدام الهواتف الذكية، والابتعاد على وسائل الدفع التقليدية كالشيكات وغيرها، مما يسهل من العمليات البنكية وتبسيطها على المتعاملين، ويصبح الدفع آلي دون إستخدام الأوراق، وتوعية المواطنين

بضرورة الشمول المالي في الحياة الاقتصادية عن طريق برامج توعوية تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية، بغية نشر ثقافة الشمول المالي بين الافراد، وعلى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية الإهتمام أكثر بالصيرفة الالكترونية والوسائل المتقدمة والتي تعد مفتاح النجاح بالنسبة لدول الخليج في الشمول المالي.

ثانيا: الآليات الإحترازية التي يمكن للجزائر تجنبها من إخفاقات الدول في تجاربها من الشمول المالي

على الجزائر أن تتخذ مجموعة من الإجراءات الإحترازية لتجنب الوقوع في نفس مشاكل الدول التي تعاني من ضعف معدلات الشمول المالي، من بين هذه الدول نجد مصر والسودان، اللتان تعانيان من إنخفاض في نسب مؤشرات الشمول المالي وهذا راجع إلى عدة أسباب، من بينها تمركز القطاع البنكي والمالي في المدن الكبرى مما يستبعد أهل القرى وحرمانهم من الحصول على الخدمات المالية، وهذا ما يجب على الجزائر أن تتجنبه إذ لابد من أن يكون هناك توزع عادل وشفاف للنظام البنكي والمالي ولعدد الفروع داخل كل ولاية، مما يتيح وصول كافة شرائح المجتمع للخدمات المالية.

كذلك تعاني تلك البلدان من إتساع رقعة النظام غير الرسمي، مما يؤدي بتوجه الأفراد إلى التعاملات في هذا الأخير وترك التعاملات التي تتم في القطاع الرسمي وهذا مالا يخدم أهداف الشمول المالي، راجع هذا التوجه للأفراد إلى التكلفة المرتفعة التي تميز الخدمات البنكية والمالية الرسمية، ما على الجزائر فعله هو أن تجعل التكاليف معقولة مما يسمح بالجميع إمكانية الإستفادة من هذه الخدمات.

إضافة الى كل ما سبق هناك بعض المشاكل المرتبطة بأمن الدول، عامل عدم الإستقرار الأمني في بعض البلدان العربية مثل (اليمن، سوريا، العراق، ليبيا)، وهو ما ينعكس على مستويات التنمية في كافة القطاعات بهذه البلدان.

خلاصة الفصل

من أهداف الشمول المالي في الدول النامية استهداف الإقتصاد غير الرسمي، واعتبار الشمول المالي إحدى الوسائل التي تنتقل بأكبر شريحة ممكنة من الإقتصاد غير الرسمي للإقتصاد الرسمي، فوجود حساب بنكي مثال، يظهر الحركة الدلالية للأفراد والمؤسسات، ويسهل حصر المجتمع الضريبي، ويقلل من مساحات المدخرات والإستثمارات غير الرسمية وغير ذلك، بعد أن تطرقنا لتجارب بعض البلدان العربية وتجربة الجزائر في توطين الشمول المالي، تجدر الإشارة إلى الفروقات الواسعة بين الدول العربية فيما يخص الشمول المالي، لذلك يمكن تقسيمها وفقا لثلاث مستويات

المستوى الأول: دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست منها السعودية، الإمارات العربية والبحرين؛

المستوى الثاني: دول ذات معدلات شمول مالي متوسط، وتشمل كل من الأردن ولبنان وفلسطين، ودول المغرب (الجزائر وتونس والمغرب)؛

المستوى الثالث: دول ذات معدلات شمول مالي منخفض، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أدنى مثل موريطانيا، السودان ومصر والعراق؛

يمكن للجزائر أن تستفيد من الإجراءات والتعديلات التي إتبعتها الدول ذات معدلات شمول مالي مرتفع، بالتحسين من جودة خدماتها البنكية والمالية المقدمة للمتعاملين مما يحسن علاقاتهم الاقتصادية وجلب المزيد من الأفراد إلى الدائرة البنكية و المالية، وكذا تجنب سياسات الدول التي حققت معدلات متدنية في الشمول أي أن تجاربها كانت فاشلة، وتفادي اللجوء إلى مثل سياساتها وقراراتهم الاقتصادية.

الخاتمة

تعتبر دراسة إمكانيات تطبيق الشمول المالي في الجزائر من أهم الدراسات التي يجب ان يتم تناولها بشكل معمق، وهذا لما للموضوع من أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، حيث يعكس الشمول المالي مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على إختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى وقدراتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت.

يمكن للجزائر عن طريق الاصلاحات التي تقوم بها على نظامها البنكي والمالي بشكل مستمر تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية الناجحة كبعض دول الخليج التي تعد رائدة في تجاربها بتعزيز أهدافالشمول المالي وتحقيق مستويات شمول مالي معتبرة.

اختبار الفرضيات

من أجل القيام بهذه الدراسة تم تبني مجموعة من الفرضيات ووضعها تحت الاختبار فكانت الاجابة كما يلي:

أولا: تمحورت الفرضية الأولى كون أن: أهمية الشمول المالي تعد في دمج الفئات المستبعدة ماليا إلى القطاع الرسمي وإبعادهم عن الدائرة غير الرسمية مع توسيع قاعدة الفئات النشطة والمنتجة في المجتمع، والتي أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، كون الشمول المالي يعمل على محاربة الفقر والاهتمام بمحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغربدمجهم في السوق الرسمي.

ثانيا: تتمحور الفرضية الثانية كون أن:تحسن جودة الخدمات البنكية والمالية في البنوك الموجهة للفئات المهمشة عن طريق الرقي بنوعية الخدمات والاهتمام برغبات عملاء هذه الفئات، هذا ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة ذلك أن التحسين من جودة الخدمات البنكية والمالية بالإضافة إلى الالتفات إلى الاهتمام بعملاء الفئة المهمشة وتلبية احتياجاتهم يجلب المزيد من المتعاملين، وهذا يثبت صحة هذه الفرضية.

ثالثا: تتمحور الفرضية الثالثة كون أن:عمليات الإصلاحالتي شهدها القطاع البنكيالجزائري تساعد على تحقيق أهداف الشمول المالي، حيث أثبتت الدراسة من جهة أن هناك مجموعة من الإصلاحات في القطاع الرسمي الجزائري كإصلاحات قانون النقد والقرض ومختلف السياسات والتشريعات التنظيمية التي أصدرت قواعد وبيانات

جديدةتعمل على تحقيق أهداف الشمول المالي، من جهة أخرى لاتزال هذه الإصلاحات بعيدة على تحقيق كافة أهداف الشمول المالي، وعليه فإن هذه الفرضية صحيحة نسبيا.

رابعا: تتمحور الفرضية الرابعة كون أن: محاكاة بعض التجارب العربية يرفع من امكانية تعزيز الشمول المالي مما يؤثر ايجابا على الوضعية الاقتصادية، حيث تعتبر جل الدول العربية دول نامية تشترك في بعض الخصائص الإقتصادية ولها نفس الامكانيات المتاحة من ذلك بعض دول الخليج الناجحة في الشمول المالي ومنه حظوظ الاستفادة من تجاربها تكون مرتفعة مما ينعكس إيجابيا على الوضع الإقتصادي، وعليه يتم قبول صحة هذه الفرضية.

نتائج الدراسة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تم استخلاص النتائج التالية:

– يضمن الشمول المالي حصول كل الفئات على منتجات مالية مناسبة لإحتياجاتهم وظروفهم مما يؤدي لإرتفاعمستوى المعيشة، وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الإقتصادي للأفراد والدولة.

– ينعكس تعزيز الشمول المالي إيجابيا على كافة المؤشرات الإقتصاديةوالإجتماعية للدول.

– تعد دول الخليج رائدة في مجال تطبيق الشمول المالي، حيث تبلغ معدلات الشمول المالي نسب مرتفعة، لتبنيها إستراتيجيات ناجحة إضافة إلى قوة وصلابة نظامها البنكي والمالي، وإمتلاك الافراد ثقافة مالية وثقتهم بالبنوك في التعاملات المالية وغيرها، التي توفر لهم جميع الخدمات بتكاليف معقولة وبساطة في الاجراءات، مما يتيح لكافة المتعاملين الوصول إليها.

–تعتبر معدلات الشمول المالي المسجلة في دول المغرب العربي مقبولة إلى حد ما ولكنها دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بنظيرتها لدول الخليج العربي والدول المتقدمة.

– لم تنجح بعض دول البلدان النامية مثل مصر والسودان، في تجربتها مع الشمول المالي إذ تعتبر تجاربها فاشلة، في انتهاج الشمول بشكل سليم، لكنها تحاول لآفاق مستقبلية بتعديل سياساتها وتبني إصلاحات جديدة خدمة لأهداف الشمول المالي والتحسين من معدلاته.

– ساهمت عمليات الإصلاحالتي شهدها القطاع البنكيالجزائريفيتحسن أداء البنوك والمؤسساتالمالية الناشطة، حتى وإن كانت نتائج هذا الأداءغير كافية للتوافق مع المعاييرالعالمية بشكل سليم.

– إتساع الفجوة بين الذكور و الاناث في مجالملكية الحسابات المالية الرسمية، حيث نجد أن نسبة الذكور عادة ماتتفوق على نسبة الاناث في إمتلاك الحسابات المالية لدى البنوك والمؤسسات المالية الرسمية في الجزائر.

– توجد عوائق أمام تعزيز الشمول المالي في الجزائر تحول دون تحقيق مستويات معتبرة، منها:

- غياب المنافسة بين المؤسسات المالية ما جعلها تدخل في جانب التقليد للخدمات المالية لسيطرة البنوك العمومية على الساحة البنكية الوطنية.
- غياب التثقيف المالي الذي يعتبر من بين أهم ركائز الشمول المالي، حيث أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي أن مستويات الثقافة المالية للبالغين متواضعة بلغت في الجزائر نسبة 33% فقط.

–تستفيد البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية من تجارب الدول العربية الناجحة في تطبيق الشمول المالي من خلال الإهتمام أكثر بالصيرفة الالكترونية والوسائل المتقدمة في الخدمات والمنتجات البنكية والمالية.

توصيات الدراسة

بناءا على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، تم صياغة مجموعة من التوصيات تمثلت فيما يلي:

– ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة ما يتعلق منها بالبنية المالية التحتية والإستفادةمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال

– دعم التثقيف المالي وهذا من خلال تبني استراتيجيات وطنية للتعليم المالي ونشر الوعي المالي من خلال دمج الثقافة المالية في مناهج التدريس وتكوين أفراد قادرين وراغبين في التعامل مع المؤسسات المالية وتوفير منظومة كاملة قادرة على التكامل والسير نحو الأمام.

– لا بد من تطوير بنية تحتية مالية قوية ومرنة للرقمنة، تدعم الإنتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية، ونظم ووسائل الدفع والتسوية.

– إيصال مختلف الخدمات المالية والبنكية لجميع المناطق في البلاد بما في ذلك سكان المناطق المعزولة بغية إدماجهم في القطاع الرسمي.

آفاق الدراسة

بعد جملة النتائج المتوصل إليها والإقتراحات المقدمة إلى هذه الدراسة، تتبلور مجموعة من التساؤلات الأخرى لها علاقة بالموضوع المدروس، والتي لم يسمح إطار الدراسة بتناولها بشيئ من التفصيل والتي من لممكن أن تكون مفاتيح لدراسات وبحوث مستقبلية:

– دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمات البنكية والمؤسسات المالية.

– العلاقة بين الشمول المالي ومختلف المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور.

– التثقيف المالي و علاقته بجلب العملاء في البنوك التجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

– المراجع باللغة العربية

– أولا: الكتب

1- احمد هني، (1991): **اقتصاد الجزائر المستقلة** ،ديوان لمطبوعات الجامعية ،الجزائر.

2- أكرم حداد ومشهور هذلول، (2010): **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

3- حريز هشام ورايس عبد الحقو آخرون، (2014): **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائه من حيث العائد والمخاطرة**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، مصر.

4- طاهر لطرش، (2003): **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

5- عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، (2006): **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الكرك.

6- محمود حميدات، (1996): **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد.

7- منير إبراهيم هندي، (1996): **مدخل اتخاذ القرارات**، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، مركز الدلتا للطباعة، بدون بلد.

– ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1- أحمد فؤاد خليل، (2019): **آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية**، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 422.

2- أرشد عبد الأمير جاسم، (2018): **الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية**، دراسة إستطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 49، جامعة الفرات الأوسط التقنية، كوفة.

3- إتحاد المصارف العربية: **هيكل القطاع المصرفي السوداني**، إدارة الدراسات والبحوث، بيروت، العدد 436.

4-آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، (2018): **واقع الشمول المالي في المغرب العربي- دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب**، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد10، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

5- معهد الدراسات المصرفية، (2016): **الشمول المالي**، مجلة إضاءات، السلسلة الثامنة، العدد7، دولة الكويت.

6- بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، (2017): **واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1، الجزائر.

7- جمعية البنوك في فلسطين، (2019): **البنوك في فلسطين**، مجلة البنوك في فلسطين، العدد 77، فلسطين.

8- زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي، (2017): **تحليل مؤشرات الإشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 04، العدد40، جامعة تكريت، الموصل.

9- عبد الرزاق جبار، (2013): **تطور مؤشرات الاداء ومسار الاصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري**، الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد9، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف.

- ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1- بلعزوز بن علي، (2003) : **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر-**، رسالة دكتوراه، تخصص علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر.

2- بو يوسف فوزية، (2009): **العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

3- حورية حسني، (2006): **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها**، مذكرة ماجستار في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المنتوري، قسنطينة.

4- حنين محمد بدر عجور، (2017): **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية تجاه العملاء**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.

5- صحراوي انتصار، (2015): **مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري –دراسة حالة بنك الخليج الجزائر و بنك البركة الجزائري–**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، علوم اقتصادية، بنوك.

6- عفاف ميسون، (2017): **دور صيغة المرابحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة–الجزائر.

7- قاسمي آسيا، (2009): **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقره، بومرداس.

8- لعرباوي أمين وحرير ياسين، (2016): **الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الملحقة الجامعية – مقرية–.

9- ماجد محمود محمد أبودية، (2016): **دور الاشتمال المصرفي والشمول المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني**، مذكرة ماجستر في الاقتصاد، جامعة الازهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، غزة.

– رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1- الاونكتاد، (2014): **تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية**، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية، التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المنعقد في جنيف.

2- المندوبية السامية للتخطيط، (2018): **البحث الوطني حول التشغيل**، الرباط، المغرب.

3- بشار أحمد العراقي وزهراء أحمد النعيمي، (2018): **الشمول المالي وأثره في تعزيز الإستقرار المالي في البلدان العربية**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة جيهان أربيل في العلوم الإدارية والمالية.

4- بطاهر بختة وعقون عبد الله، (2018): **الشمول المالي وسبل تعزيزه في إقتصاديات الدول– تجارب بعض الدول–**، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آليات لدعم التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، مستغانم، الجزائر.

5- سليمان ناصر، (2001): **العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع و الآفاق(دراسة تقييميه مختصرة)**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق، جامعة قالمة.

6- مجلس التجارة و التنمية، (2014): **تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل إبراز اثر التحويلات المالية**، التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف.

7- منصوري زين، (2005): **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة جيجل، الجزائر.

سادسا: التقارير الرسمية

1- أسلي ديمير جوتش وآخرون: **قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية**، مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، تقرير 2017.

2- البنك المركزي المصري: **الشمول المالي دور البنك المركزي**، 2016.

3- المندوبية السامية للتخطيط: مذكرة اخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2018، المغرب، 2018.

4- بنك الجزائر، (2018): **حوصلة حول التطورات المالية و النقدية لسنة 2017 و توجهات سنة 2018**، محافظ بنك الجزائر، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر.

5- بنك المغرب: الطاولة المستديرة عالية المستوى حول **تنامي التقنيات المالية الحديثة: الفرص والتحديات في الدول العربية، التكنولوجيا المالية والشمول المالي**، عمان، 18-9-2018غرب: مديرية الرقابة البنكية، بيانات على شبكة البنوك لسنتي 2016-2017، 2017.

6- بنك المغرب، (2014): **التقرير السنوي حول الإشراف البنكي**، السنة المالية2014، الرباط، المغرب.

7- بنك المغرب: **تقديم التقرير السنوي الرابع عشر حول الإشراف البنكي برسم سنة 2017**، الدار البيضاء، 23 يوليو 2017.

8- بنك المغرب: **تقرير حول السياسة النقدية، وثيقة مقدمة لمجلس البنك المنعقد في 19مارس 2019**، العدد50، 2019.

9- بنك المغرب: **الاستقصاء الفصلي لبنك المغرب حول أسعار الفائدة على القروض الفصل الأول من سنة 2019، ماي 2019**.

10- بنك دبي الإسلامي، (2019): **الخدمات والمنتجات**، نظام حماية الأجور.

11- جمعية البنوك في فلسطين، (2017): **القطاع المصرفي الفلسطيني**، حقائق مصرفية.

12- جلال الدين بن رجب، (2018): **احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات.

13- رنا بدوي، (2017): **الشمول المالي– دور البنك المركزي المصري–**، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف.

14- سلطة النقد الفلسطينية، (2018):**التقرير السنوي 2017**، رام الله، فلسطين، حزيران.

15- سمير عبد الله، (2016): **الشمول المالي في فلسطين**، معهد ابحاث الدراسات الفلسطيني(ماس)، فلسطين.

16- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، (2005): **العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي والشمول المالي**، صندوق النقد العربي.

17- مركز المشروعات الدولية الخاصة، (2017): **سلسلة التحول نحو إقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة**، غرفة التجارة الامريكية، واشنطن.

18- مؤسسة النقد العربي السعودي، (2019): **البنوك السعودية**.

19- مؤسسة النقد السعودي،(2018): **تقرير حول حجم الإدخار**.

– سادسا: القوانين والأوامر

1- الجريدة الرسمية الجزائرية: العدد 14، 2016\03\07، الأمر 16-02 من القانون لسنة 2016، المتعلقة بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.

2- المادة 107 من القانون 09-01، الصادر في 22 يوليو 2009، المتعلق بالنقد و القرض.

3- المادة 02 من القانون 14-01، الصادر بتاريخ 16 فيفري 2014، المتعلق بالنقد والقرض.

4- المادة 06 من القانون 15-01، الصادر بتاريخ 19 فيفري 2015، المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية، اعادة خصم السندات الخاصة،التسبيقات و القروض للبنوك و المؤسسات المالية.

5- بنك الجزائر، الأمر رقم 03-11 الصادر في 2003\08\26 والمتعلق بالنقد و القرض.

6- سلطة النقد الفلسطينية: تعليمات المصارف لسنة 2019، التعليمة رقم 6 بشان حساب الشمول المالي، 2019.

– سابعا: مواقع الأنترنت الرسمية

1- الإتحاد الإقتصادي، (2019): المتاحة على الموقع الالكتروني : www.alitihade.ea، 2019/05/27، 15:15.

2- احمد سرور ومنى حجازي، (20: **كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي؟**، مصر، متاح على الموقع الالكتروني:
https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona///12/11/2017.

3- البنك المركزي المصري، (2015):متوفر على الموقع الالكتروني: https:// cbe.org.eg، 15/02/2019 18 :47 ،.

4- بنك الجزائر، (2017): الشمول المالي، متاح على الموقع الالكتروني، www.bank-of-algeria.dz، 2019/04/31، 12:13.

5- بنك دبي الإسلامي، (2019)، متاح على الموقع الالكتروني: www.dib.ae، 2019/05/07، 23:12.

6- البنك الدولي، (2016): متوفر على الموقع الإلكتروني: www. Alitihad.ae، 2019/04/02، 22:00.

7- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2017): مقال متاح على الموقع: www.centrebank.Ae، 2019/04/12، 20:13.

8- مؤسسة النقد العربي السعودي، (2019)، متاح على الموقع الالكتروني: www.sama.gov.sa، 2019/05/02، 12:22.

– المراجع باللغة الأجنبية

أولا: الكتب

1-The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012

2-The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2015.

3-The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2018.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات العلمية

1- chabha bouzar, (2002) : **Le système financier Algérie**، thèse de doctorat d'état en sciences économique et de gestion3، université d'Alger3.

2- Ammour ben hlima, (1997)**: le système bancaire algérien textes et réalités**، thèse de doctorat d'état en sciences économique، Alger3.

ثالثا: التقارير الرسمية

1-Rapport annual, (2013)**: gulf bank Algeria**, www.bank-gulf.com.

2- Elaboré par les chercheurs en se référant aux: - **The Global Findex Database**, World Bank Group: https://globalfindex.worldbank.org/

3-Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion, (2013) : **core set of financial inclusion indicators**, malysia.

رابعا: مواقع الأنترنت الرسمية

1-https:/albaraka-bank.com/ar/index : consulté le le 15/3/2019, 20 :30.

2- https://www.bmice-maghreb.org/المصرف/بنك-المغرب-العربي/ : le 27/3/2019, 18 :20.

3-www.bea.dz.coml : consulté le 21/3/2019, 16 :45

4 - www.cnep-dz.com : le 18/3/2019, 23 :30.

5- www.uabonline.org : page consultée le 31/12/2018 .

6- www.bna.dz : consulté le 23/03/2019, 17 :30.

7- www. Bank-abc.com : 04/04/2019, 19 :29.

8-www. Srh-dz.org : 28/3/2019 ; 13 :30.

9- www.univ-oeb.dz : consulté le 30/3/2019, 14 :30.

10- www.sofinance.dz : consulté le 27/03/2019 , 17 :44.

11-www.MLA.dz: consulté le 06/04/2019, 21 :24.

12-www. Maghreb leasing algerie.com: consulté le 05/04/019, 15 :30.

13- www.bnpparibas.dz : consulté le 3/4/2019, 21 :35.

14- www.alg17.com : consulté le 26/03/2019, 19 :45.

15- www.bacb.co.uk : consulté le 9/4/2019 ;23 :30.

16- www.citibank.com : consulté le 28/03/2019, 18 h:35.

17-www.dotmsr.com :consulté le 9/4/2019 , 22 :34.